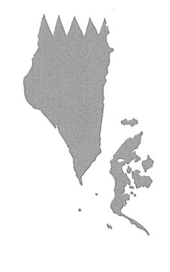
مملكـة البحـرين
مركز البحرين للدراسات والبحوث



نظرة استراتيجية
على مملكة البحرين والمنطقة العربية
في إطار دولي





الدكتور محمد بن جاسم الغتم　　　　الدكتور محمد نعمان جـلال

٢٠٠٣م

مملكـــة البحــــرين
مركز البحرين للدراسات والبحوث



نظرة استراتيجية
على مملكة البحرين والمنطقة العربية
في إطار دولي

الدكتور محمد بن جاسم الغتم

الدكتـور محمـد نعمـان جـلال

٢٠٠٣م

الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث

٢٠٠٣م

رقم الإيداع بمكتب حماية حقوق المؤلف: ٢٠٠٣/٩٨٧م

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة: ٣٦١٤ د.ع. / ٢٠٠٣م

الترقيم الدولي الموحد للكتاب ISBN: ٢-٥٢-٠٤-٩٩٩٠١

٣٢٧.١٥٣٧

غ ٣٥

الغتم، محمد بن جاسم.

نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولى/ محمد بن جاسم الغتم، محمد نعمان جلال. ـ المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣.

١٤٣ص ؛ ٢٤سم.

١ـ السياسة الدولية، ٢ـ البحرين ـ الأحوال السياسية

٣ـ العالم العربي ـ الأحوال السياسية. أ. جلال، محمد نعمان (م. مشارك)

ISBN: ٢-٥٢-٠٤-٩٩٩٠١

(تمت الفهرسة بمعرفة إدارة النشر وبنك المعلومات بالمركز)

مركز البحرين للدراسات والبحوث

ص.ب: ٤٩٦ المنامة – مملكة البحرين

هاتف: ٧٥٤٧٥٧ (+٩٧٣) – فاكس: ٧٥٤٦٧٨ (+٩٧٣)

Homepage: www.bcsr.gov.bh

الطباعة بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر ذ.م.م.
المنامة – مملكة البحرين


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

مقدمة

يمثل الغزو الأمريكي البريطاني للعراق تطوراً جديداً في السياسة الدولية، فهي الحرب الثانية التي قادتها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين وقد كانت الحرب الأولى هي غزو أفغانستان تحت دعاوى مقاومة الإرهاب وانتقاماً للعمل التدميري الرهيب التي تعرضت له كل من نيويورك وواشنطون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ومركز البحرين للدراسات والبحوث باعتباره مركزاً للرصد والبحث والتحليل وتقديم الأفكار والمقترحات لكونه مسبراً للفكر Think Tank فقد حرص على متابعة التطورات ذات البعد الاستراتيجي التي تعرضت لها المنطقة أولاً بأول وتحليل ارتباط ذلك بالأمن القومي بوجه عام وأمن الخليج بوجه خاص.

وقد نشرت بعض دراسات المركز في الصحف اليومية في مملكة البحرين، كما أشارت صحف عربية إلى البعض الآخر في إطار تغطيتها الإعلامية لأنشطة المركز، وبعض الدراسات الأخرى اكتفى المركز برفعها لذوي الاختصاص ولكن مع مضي الوقت فقد رأى المركز تحقيقاً للفائدة وتعميماً لها أن يجمع هذه البحوث والدراسات بين دفتي كتاب، خاصة وأن هذه البحوث تمت في ظل برنامج الدراسات الاستراتيجية للمركز وهو البرنامج الذي أدخله الدكتور محمد بن جاسم الغتم رئيس مجلس الأمناء منذ توليه منصبه في نوفمبر ٢٠٠٢م وتعيينه الدكتور محمد نعمان جلال مستشاراً للدراسات الاستراتيجية في فبراير ٢٠٠٣م. ولهذا فقد اضطلع البرنامج بتوجيه وإشراف مباشر ودقيق من رئيس مجلس الأمناء بتقديم رؤى استراتيجية متتابعة تعكس الاهتمام بالقضايا الراهنة والتعمق

في تحليلها، كما تعكس الحس بنبض جماهير شعب البحرين، الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهو انتماء أكدته مواد دستور مملكة البحرين الصادر في فبراير ٢٠٠٢م.

وإذ نأمل أن تساعد البحوث، التي يتضمنها هذا الكتاب، القارئ العادي، والقارئ المتخصص، على فهم بعض الأحداث ومنطق التطورات، فإننا ندعو الله العلي القدير أن يوفقنا في أداء هذه الرسالة النبيلة في خدمة المعرفة والبحث عن الحقيقة في حدود ما لدينا من معلومات، ومن أدوات التحليل المنهجي والعلمي.

ولقد حرصنا على أن يكون الفصل الأول من الكتاب مخصصاً للأمن الوطني لإدراكنا بأهميته وحساسيته وترجع الأهمية إلى أنه يمس منطقة الخليج التي هي البعد الأول في حركة البحرين الدولية كما يتعلق بالوطن، أي مملكة البحرين، في أهم مقوماتها وهو مقوم الأمن المرتبط بالسلامة الوطنية والاستقرار السياسي. أما الحساسية فمرجعها أن أمن البحرين يتصل بصور مختلفة وبدرجات متفاوتة مع أمن منطقة الخليج ومع الأمن القومي العربي، كما يتصل بمبادئ القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة في المضايق والممرات الدولية وفي الخلجان ناهيك عن ارتباطه بدور الطاقة وخاصة النفط في السياسة الدولية بوجه عام وفي سياسة منطقة الخليج بوجه خاص.

ويضاف إلى ما سبق أن مملكة البحرين تجاور دولاً كبيرة في المساحة والسكان سواءً كانت إيران أو العراق أو المملكة العربية السعودية، كما تجاور دولاً أصغر من ذلك. وهذا كله يفرض عليها توازنات متعددة لتحقيق أمنها الوطني بصورة فعّالة وبما يعطيها دوراً مؤثراً في محيطها المباشر.

ولحسن الحظ فقد نجحت القيادة الرشيدة لمملكة البحرين في إدارة هذه الأزمات بحكمة واقتدار عبر السنين منذ استقلال البحرين عام ١٩٧١ وحتى الآن رغم الأعاصير العاتية التي أحاطت بها وتركت تأثيرات مختلفة على أمن البحرين سواء في إطاره الخارجي أو الداخلي.

كما حرصنا على أن نجعل الفصلين الأخيرين مخصصين لدور مملكة البحرين، فالفصل التاسع يتناول البحرين بصفتها رئيسة للقمة العربية وتضطلع بدور هام في إدارة أزمات المنطقة العربية، كما أنه منوط بها بحكم هذه الرئاسة القيام بدورها في تفعيل العمل العربي المشترك. والفصل العاشر خصص للرؤية الاستراتيجية للمملكة في المجالين الداخلي والخارجي باعتبار ذلك ركيزة العمل الوطني وضرورة من ضروراته المستقبلية.

والله من وراء القصد، وهو يهدي لأقوم سبيل.

المـؤلفـــان

سبتمبر ٢٠٠٣م

الفصل الأول

الأمن الوطني في عالم متغير

الخليج بعد غزو العراق

الفصل الأول

الأمن الوطني في عالم متغير
الخليج بعد غزو العراق

يمثل مفهوم الأمن هاجساً رئيساً لكل دولة ويزداد هذا الأمر صعوبة وإلحاحا إذا كانت الدولة تقع في مكانة استراتيجية أو في منطقة احتكاك دولي أو محاطة بجيران لا يتقبلون وجودها أو سياساتها أو تتعارض مصالحهم مع مصالحها.

ولاشك أن التطورات في منطقة الخليج تعكس وضعا بالغ الدقة لأكثر من اعتبار:

الأول: الموقع الاستراتيجي للمنطقة كممر لطرق بحرية وجوية.

الثاني: المكانة الاستراتيجية للمنطقة بحكم امتلاكها ثروات طبيعية بالغة الأهمية وفي مقدمتها النفط، والغاز الطبيعي.

الثالث: وجود مطامع إقليمية بالنسبة للمنطقة أو في بعض دولها.

الرابع: وجود مطامع دولية وخاصة من بعض القوى الكبرى.

الخامس: ضعف البنية السكانية والعسكرية والتكنولوجية للمنطقة.

السادس: وجود تصورات وسيناريوهات متعددة تسعى للتأثير على المنطقة ورسم خريطتها المستقبلية.

السابع: الوجود الثقافي والسياسي الأجنبي في المنطقة مما يترك أثره في بنية النظم وتماسكها.

الثامن: التطورات الجديدة المتصلة بالغزو الأمريكي البريطاني للعراق وعدم استقرار الأوضاع فيه.

التاسع: السياسة الأمريكية الراهنة المستندة إلى عنصرين:

١) إيديولوجية الهيمنة بحكم كونها القوة العظمى الوحيدة.

٢) استراتيجية الأمن الأمريكية التي أدخلت عناصر جديدة في الفكر السياسي والاستراتيجي، كما أحيت مفاهيم قديمة، ومن ذلك:

أ- من ليس معي فهو ضدي (أو مع الإرهاب).

ب- تجاهل مفهوم المساواة بين الدول الذي يمثل أساس التنظيم الدولي بل أساس العلاقات الدولية منذ مؤتمر (وستفاليا) عام ١٦٤٨م.

ج- رفض مبدأ السيادة المطلقة وإعطاء حق التدخل في الشئون الداخلية للدول مفهوماً جديداً أطلق عليه 'التدخل الإنساني'.

د- جعل الشرعية الدولية مرتبطة وجوداً أو عدماً بالقرار السياسي الأمريكي.

من كل هذه الاعتبارات، وغيرها، يمكن أن نتصور أهمية موضوع الأمن الوطني وحساسيته في نفس الوقت، خاصة لتقاطع هذه العوامل المتنوعة مع مصالح ذاتية وطنية تسعى النظم السياسية في المنطقة للحفاظ عليها وحمايتها.

ولا شك أن التناول العلمي لظاهرة بهذا التعقيد والتنوع مثل ظاهرة الأمن الوطني في عالم متغير تقتضي معالجة خاصة وتستدعي تنوعاً في المنهج والأدوات البحثية. ومن ثم فإننا نشير في البداية إلى ثلاث ملاحظات أساسية هي:

الأولى: أن هناك تغيرات جوهرية في عالم اليوم وأن بعضا من تلك التغيرات لم يستقر بصفة نهائية، أي أننا أمام مرحلة قد تكون انتقالية حيث يتسم الوضع الدولي بما يمكن أن نطلق عليه: «السيولة في الأوضاع والمواقف Fluidity of situations or positions» أي أن كل طرف في النظام الدولي الراهن مازال يحسب أوضاعه ويقيّم الأوراق التي لديه.

الثانية: يترتب على تلك المتغيرات وسيولتها أن مفهوم الأمن الوطني، أو بالأحرى المبادئ التي تعمل في ظلها الدولة لتحقيق أمنها تتسم بنوع من السيولة، لعدم استقرار الأوضاع وصعوبة التنبؤ بالتطورات المستقبلية، وهذا يستدعي المراقبة المستمرة واليقظة التامة وبلورة بدائل وسيناريوهات متعددة.

الثالثة: صعوبة التنبؤ بتداعيات غزو العراق لا تنطبق على دول المنطقة العربية أو على دول الخليج فحسب بل أيضا على الدول المحتلة للعراق، إذ أنه من استقراء السوابق التاريخية لاحتلال أي دولة نجد أن الاحتلال يخلق رد فعل مضاد له يتمثل في المقاومة وتزداد هذه المقاومة مع استمرار الاحتلال وعنفه في التعامل مع أهالي البلاد.

ويزداد الأمر غموضاً في أن السياسة الأمريكية دأبت على اتباع منهج السيناريوهات البديلة، والتي يصعب الوصول بالتأكيد الكامل والتام إليها، فليس معروفاً على وجه الدقة لماذا تترك الولايات المتحدة الأوضاع في العراق في حالة تردي وتدفع المواطنين لرد الفعل المستمر سواء في القتال ضد الاحتلال أو التصارع بين الفئات والقوى السياسية العراقية. هل الهدف تقسيم العراق إلى أكثر من دولة؟ أم الهدف الوصول إلى دولة موحدة فيدرالية؟ أم العودة للمركزية التي سادت في فترة حكم صدام حسين؟

وما أثر كل هذه الخيارات على أوضاع الأعراق والأديان؟ وما ارتباط ذلك بخطط الولايات المتحدة تجاه إيران وسوريا والفلسطينيين وإسرائيل والسعودية وغيرها؟

وأيضا ما أثر ذلك على أسعار النفط وسياسات الأوبك وعلى الأوضاع العسكرية في الخليج والتواجد الأمريكي سواء في شكل قواعد عسكرية أم جوية أم بحرية؟

نقول إن كل هذه التساؤلات مازالت تحتاج إلى إجابات، والوصول للإجابات الدقيقة ليس أمراً سهلاً في هذه المرحلة.

ونقسم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسة:

القسم الأول: المتغيرات الرئيسة المتصلة بنظرية الأمن والعلاقات الدولية:

نتج عن التطورات المتلاحقة على الساحة الدولية وفي مقدمتها اختفاء القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته ثلاثة متغيرات هامة هي:

الأول: بروز الولايات المتحدة باعتبارها القطب الدولي الوحيد المهيمن على مقدرات العالم. فهي صاحبة القرار في السلام أو في الحرب أو كما يقال هي قادرة على الفعل ومنع الفعل Make or Break.

فإذا قررت التدخل في العراق مثلاً لا يستطيع أحد منعها. وإذا قررت معارضة

إلغاء العقوبات عن ليبيا أو العراق قبل الغزو فإن القوى الأخرى لا تستطيع إلا أن تمتثل طوعا أو كرها لإرادتها.

الثاني: ظهور تغيرات ثقافية وعقائدية ذات بعد استراتيجي. وتتمثل أهم تلك التغيرات في:

١. فلسفة الصراع الدولي الذي أطلق عليه في هذه المرحلة صراع الحضارات Clash of Civilization.

٢. مفهوم مقاومة الإرهاب والقضاء عليه في الدول العربية والإسلامية، أي الربط بين المفهوم وبين الإسلام والعروبة.

٣. مفهوم حقوق الأقليات العرقية والدينية وما قد يترتب على ذلك من نزعات انفصالية (كما حدث في الاتحاد الروسي أو إندونيسيا أو يوغوسلافيا).

الثالث: بروز التغيرات الجيواستراتيجية:

لقد تأثر العالم ومنه منطقة الشرق الأوسط بالتغيرات الجيواستراتيجية التي أدت إلى بروز أهمية كتل وتجمعات دولية، وتهميش تجمعات أخرى، ومن ثم تغير أدوار الدول وتأثر المواقع الجيواستراتيجية وفي مقدمة ذلك ما يلي:

١ تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية واختفاء حلف وارسو ومن ثم تعرض الميزان الاستراتيجي الدولي للاختلال وترك ذلك أثره على كافة المناطق والدول.

٢ بروز الاتجاه الجديد في حلف الأطلنطي بالتوسع شرقا وضم معظم الدول الأوربية من ناحية، وتوسيع دوره العالمي في مناطق أخرى وبخاصة في جنوب أوربا وفي أفغانستان وإلى حد ما في الشرق الأوسط (غزو العراق والمظلة الأطلنطية لحماية تركيا). وقد عزز ذلك من دور الولايات المتحدة التي أصرت على فرض وجهة نظرها بزعامتها للحلف من خلال السيطرة وليس مجرد القيادة To dominate and not only to lead the Alliance

٣ تعزز التوجه الاقتصادي الدولي الحر بتعاظم دور منظمة التجارة العالمية بالإضافة للدور التقليدي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤ زيادة أهمية ومكانة ودور تجمعات الدول الكبرى وفي مقدمتها دور مجموعة الدول الثماني المتقدمة (ضمت بعد ذلك روسيا لتصبح ثمانية ٧ + ١) وأصبحت تمسك بكافة الخطط في الاقتصاد العالمي.

وظهور دور مجموعة الآسيان، النمور الآسيوية ومجموعة الأيباك (آسيا والباسفيك والاتحاد الأوربي APEC).

وفي مقابل ذلك وعلى النقيض مما سبق تراجعت مكانة التجمعات التي تضم الدول النامية مثل عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ ومجموعة الـ١٥ ومجموعة الدول الثماني النامية (دول إسلامية) D-8

كما تم تهميش أي دور سياسي للمنظمات الإقليمية للدول النامية سواء جامعة الدول العربية أو حتى المؤتمر الإسلامي أو منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبح اسمها الاتحاد الأفريقي، أو حتى منظمة الدول الأمريكية. ولم يسمع لهذه التنظيمات صوت أو يظهر لها دور فاعل في الأزمات الكبرى مثل غزو العراق في مارس ٢٠٠٣ أو في التدخل في كوسوفو قبل ذلك أو في عملية مقاومة الإرهاب الدولي وأقتصر دورها على بيانات إنشائية ليس لها صدى حتى في الإعلام العالمي.

٥ تراجع دور المنظمات الدولية المتخصصة في مساعدات التنمية للدول النامية مثل منظمة التجارة والتنمية UNCTAD أو وكالة التنمية الدولية IDA وذلك لصالح نادي باريس للدول الدائنة أو المساعدات المشروطة بقيود جديدة مثل الحكم الصالح Good Governance والديموقراطية وحقوق الإنسان ونحو ذلك.

٦ تخلي عدد من الدول النامية عن سياساتها ومواقفها في المجالات السياسية أو الاقتصادية، ولعل نموذج ليبيا وتوجهها الأفريقي على حساب التوجه العربي بل وإعلانها يوم ٢٠٠٣/٦/١٢م التخلي عن الاشتراكية والاتجاه للرأسمالية وإلغاء القطاع العام، كذلك اتجاه إيران إلى خصخصة التعليم ونحو ذلك ليست إلا نماذج من اتجاه عام في مختلف الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

القسم الثاني: مفهوم الأمن:

١) تعريف الأمن ومستوياته

مفهوم الأمن مفهوم معقد لما يتسم به من بساطة التعبير وغموض المدلول عند تطبيقه في مجال السياسة الدولية.

فالأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة وهو مبرر وجود الدولة ككيان سياسي، ويعتقد أنه المهمة الأولى للدولة أي تحقيق الأمن والخروج من حالة الفوضى وشريعة الغاب كما أشار لذلك مفكرو عصر النهضة الأوربية أمثال توماس هوبز وجون لوك وروسو وغيرهم، فهو محور العقد الاجتماعي في الفكر السياسي التقليدي. ولن نتعرض للتعريفات المتنوعة حول هذا المفهوم مما يرد في المؤلفات الكلاسيكية والأكاديمية في هذا الصدد ولكن نكتفي بإبراز أهم سمات المفهوم في أبسط صورة ألا وهو غياب الخوف واختفاء التهديد وسيادة الاطمئنان النفسي أي أنه يتسم بسمات ثلاث مادية وسيكولوجية وهي:

١- غياب الخوف من المجهول.

٢- اختفاء التهديد من الآخر.

٣- سيادة الاطمئنان وهو محصلة السمتين السابقتين.

ولتحقيق ذلك لابد من توافر مجموعة المقومات وفي مقدمتها ما يلي:

الأول: وجود إجراءات تتخذها الدولة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعسكرية.

الثاني: أن تكون تلك الإجراءات ضمن نطاق إمكانيات الدولة على المستوى الفردي، أو في إطار عدة دول (على المستوى الجماعي أو الإقليمي).

الثالث: وجود تخطيط شامل يشمل الحاضر والمستقبل القريب والبعيد.

الرابع: أن كل هذه الإجراءات تأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية المحيطة بالدولة.

ولأن حقيقة الأمن لها بعدها المادي والبعد النفسي فإنه يترتب على التعريف والمقومات ثلاثة أنواع من السلوك للدول في المجتمع الدولي وهي:

١- السعي للتوسع والعدوان بدواعي تحقيق الأمن، ونموذج ذلك السلوك الإسرائيلي في جنوب لبنان أو في الأراضي الفلسطينية.

٢- الانخراط في التسلح بدواعي الأمن أو أن الخصم لديه سلاح ما مما يدفع لسباق

التسلح خاصة بين الدول المتنافسة أو المتصارعة.

٣- الانخراط في التحالفات والتحالفات المضادة.

ويتصل بما سبق تحديد مستويات ثلاثة للأمن:

الأول: الأمن الدولي وهو مفهوم ظهر في المنظمات الدولية وارتبط بثلاثة عناصر:

أولها: وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة / مجلس الأمن).

ثانيها: وجود اطار مرجعى لتجريم العدوان (القانون الدولي).

ثالثها: وجود تنظيم إجراءات لدحر العدوان (مجلس الأمن في الفصل السابع).

الثاني: الأمن الإقليمي في إطار المنظمات الإقليمية أو الترتيبات كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

الثالث: الأمن الوطني والذي هو مسئولية الدولة في المقام الأول. وهو أكثر المستويات ضعفا من ناحية في حالة الدول الصغيرة ومن ناحية أخرى أكثرها فاعلية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي. وهو ما تصر عليه إسرائيل والولايات المتحدة في رفض ترك أمنها أو القرارات الخاصة به لدولة أخرى بما في ذلك التنظيم الدولي أو تحالف مع دولة أو دول صديقة.

٢) المفاهيم المتصلة بالأمن:

وقد تطورت تلك المفاهيم في إطار الأمم المتحدة وأخذت شكلاً مؤسسياً في أجندة السلام التي قدمها د.بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق عام ١٩٩٢ وقد ارتبطت تلك المفاهيم بظاهرتين:

الأولى: العودة للوفاق الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

الثانية: الأمل في بناء عالم جديد على أساس ما سمي بالشرعية الدولية.

ولعله في مقدمة تلك المفاهيم ما يلي:

- صنع السلام Peace-Making أي العمل للتوفيق بين الأطراف المتصارعة في إطار الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة ونموذج ذلك عملية الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

- حفظ السلام Peace-Keeping أي نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان بموافقة الأطراف المعنية (عسكريون - شرطة - مدنيون).
- بناء السلام P.Building أي تعزيز الهياكل في الدولة لتحقيق السلام والعودة من حالة الحرب (نموذج عملية الأمم المتحدة في كمبوديا - ناميبيا).
- الدبلوماسية الوقائية .Preventive or Preemptive Dip أي استباق التطورات والمنازعات لمنع تفاقمها من خلال مراقبة المواقف المتأزمة (ناجورنوكاراباخ بين أرمينيا وطاجيكستان وبعثة مراقبة في جنوب أفريقيا بعد الاتفاق بين السود والبيض لإنهاء النظام العنصري في الدولة).
- إنفاذ السلام P. enforcement من خلال استخدام القوة المسلحة بالاستناد للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣) أطر الأمن الوطني للدولة:

الأول: الإطار الدولي: وهو يمثل البيئة الدولية للأمن حيث يضطلع التنظيم الدولي مثل الأمم المتحدة بمهمة تحقيق الأمن الدولي ووقف أي عدوان يؤثر على أمن المجتمع الدولي، أي الأزمات الكبرى التي تشمل أو تؤثر على عدة أطراف.

- مع تطور الأحداث دخلت ضمن هذه القائمة حوادث الإرهاب واختطاف الطائرات وأنواع جديدة من الأمن مثل أمن البيئة وغير ذلك.
- المسئولية الرئيسة هنا تقع على المنظمة الدولية ممثلة في مجلس الأمن باجتماع آراء الدول الدائمة العضوية (أي تحالف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية).

الثاني: الإطار الإقليمي: أي المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية.

الثالث: الإطار دون الإقليمي: مثل مجلس التعاون الخليجي الذي تكون عام ١٩٨١م في غمار الحرب العراقية الإيرانية.

الرابع: الأمن الوطني أي الخاص بالدولة وهو أساس مفهوم الأمن بمعناه الحقيقي ويتأثر بعناصر القوة الشاملة للدولة.

٤) مصادر التهديد للأمن الوطني:

وهذه المصادر يمكن تقسيمها عدة أقسام إما على أساس المصدر وإما على أساس النوعية.

أ- فمن حيث المصدر: نجد التهديد الخارجي القادم من دولة أو عدة دول، والتهديد الداخلي الناجم عن عدم استقرار النظام السياسي ووجود قلاقل واضطرابات وحروب أهلية.

ب- من حيث النوعية: يمكن أن تنقسم إلى مصادر رئيسة أو أساسية ومصادر ثانوية. ويحدث في بعض الأحيان التناوب بينها، فمثلاً تعد إسرائيل مصدر التهديد الرئيس للأمن العربي ولكن بعد غزو العراق للكويت اختلف الأمر فأصبحت العراق في ظل صدام حسين تعد مصدر التهديد الرئيس وهكذا.

٥) عناصر القوة الشاملة للدولة:

وهذه العناصر يرتكز عليها مفهوم الأمن الوطني وتتمثل هذه العناصر في:

- الأوضاع والأنشطة الاقتصادية للدولة من حيث إنتاج السلع والخدمات في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات المتنوعة.
- مدى التقدم التكنولوجي في الدولة.
- مدى توافر الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمواد الخام والمعادن.
- وضع السكان من حيث العدد والنوعية التعليمية والثقافية والتركيبة العرقية والدينية.
- الموقع الجغرافي للدولة من حيث إطلالها أو عدم إطلالها على البحار والمحيطات أو المنافذ المائية.
- مدى استقرار النظام السياسي ومقدرته على استيعاب القوى المجتمعية ومدى صلابته.
- مدى توافر القوة العسكرية لردع العدوان أو لمنعه.

- وضع القيادة السياسية وما تتمتع به من شخصية كارزماتية أو مقدرة على التجدد أو الشيخوخة وعلاقاتها بالنخب المختلفة في المجتمع.

القسم الثالث: أثر المتغيرات الدولية على مفهوم الأمن:

نتناول في هذا القسم موضوعين رئيسين:

الأول: أثر المتغيرات الدولية على الأمن القومي العربي الذي تبلور في إطار جامعة الدول العربية منذ توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠م التي أدت في مرحلة لاحقة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي ثم تحول ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتوصل إلى عدة اتفاقات للوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة وظل معظمها حبراً على ورق. وقد اعتمد هذا المفهوم من الأمن القومي على دعامتين: اقتصادية وعسكرية، وكلتاهما لم تحقق شيئاً كبيراً وبقيت معظم القرارات دون تنفيذ. حتى جاء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م وأعقبه تحرير الكويت فتقدمت مصر بمبادرة في إطار جامعة الدول العربية لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي، وتم إعداد دراسة مفصلة ومناقشتها ثم وضعت على الرف مرة ثانية، إلى أن جاء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وظهرت عدة تساؤلات: أين الأمن القومي العربي؟ وقد أغفل الذين طرحوا السؤال أن الدول العربية ذات السيادة لم تقم بما ينبغي أن تقوم به من أجل تحقيق المفهوم سواء بتنسيق الخطط العسكرية وتوحيد العقيدة القتالية والتدريب العسكري المشترك وبناء صناعة عسكرية، ولا هي قامت حتى بالجانب الاقتصادي المرتبط بالأمن القومي. وهكذا ظل المفهوم أقرب للتمنيات منه للحقائق الملموسة.

وهذا لا ينفي استخدام المفهوم والمواثيق المرتبطة به من حين لآخر في بعض الأزمات ولكن ذلك كان نتيجة قرار سيادي للدول الأعضاء أكثر منه تطبيقاً حقيقياً لعمل جماعي منسق على أساس مؤسسي كما هو الشأن مثلا في اتفاق حلف الأطلنطي أو غيره من التنظيمات العسكرية المتصلة بالأمن الإقليمي لدول معينة.

الثاني: طبيعة التفكير في موازين القوى وأثرها على الأمن الوطني. وهنا يهمنا الإشارة إلى تطور وضع الأمن الدولي في العصر الحديث في أربع مراحل:

الأولى: أن الأمن الدولي في المفهوم التقليدي في أوربا في القرنين ١٨ و ١٩ قام على أساس توازن القوى الأوربية، أي تعدد القوى والعمل على منع أي قوة من أن تحصل على مزايا أو تفوق يخل بهذا التوازن. وقد أخفق هذا المفهوم بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م.

الثانية: أن الأمن الدولي في عصر التنظيم الدولي سواء عصبة الأمم أو بعدها الأمم المتحدة قام مفهومه على أساس ردع العدوان. وقد أخفقت العصبة بعد غزو إيطاليا لأثيوبيا وغزو اليابان لكوريا ومنشوريا ثم التوسع الألماني في أوربا واندلاع الحرب العالمية الثانية.

أما في عهد الأمم المتحدة فقد قام الأمن الدولي على أساس اتفاق الدول دائمة العضوية وتوازن الرعب النووي. وقد حقق ذلك نجاحا في منع نشوب حرب عالمية ولكنه أخفق في ثلاثة أمور:

١- منع نشوب الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

٢- تجميد المشكلات الدولية التي أصبحت مزمنة نتيجة الاستقطاب الدولي مثل مشكلة فلسطين - كشمير - قبرص - جنوب أفريقيا - ناميبيا - الكوريتين - الألمانيتين ونحو ذلك.

٣- الإخفاق في حل المشاكل الاقتصادية (الديون - البيئة - التنمية) رغم ما تشكله من خطورة بالغة على الأمن الدولي.

إلا أنه ساعد على ظهور نتائج إيجابية منها:

١- تحرير البلاد المستعمرة من خلال حركات التحرر الوطني ومساندة المعسكر الاشتراكي لها.

٢- بلورة مفاهيم دولية جديدة مثل التعايش السلمي - عدم الانحياز

٣- إيجاد توازن دولي مما حال دون سحق الدول النامية التي لعبت دورها لحفظ التوازن والاستفادة منه.

الثالثة: مرحلة انتهاء الاستقطاب الدولي: وفي هذه المرحلة أمكن تحقيق الانفراج في بيئة الأمن الدولي والإقليمي وحل العديد من المشاكل المزمنة مثل كمبوديا - نيكاراجوا - ناميبيا - جنوب أفريقيا - الألمانيتين - سور برلين.

كما برزت للصدارة قضايا أمنية جديدة منها:

١- الصراعات الأثنية والعرقية في يوغوسلافيا السابقة وفي الاتحاد السوفيتي السابق.

٢- قضايا حقوق الإنسان والتدخل الإنساني والقضايا الاجتماعية الأخرى وربطها بالأمن.

٣- ذوبان الجليد في بعض المشاكل المزمنة مثل كوريا – الصراع العربي الإسرائيلي.

الرابعة: مرحلة الأحادية القطبية: وقد تعززت هذه المرحلة بصفة خاصة بعد الهجوم الإرهابي في نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتحول الولايات المتحدة إلى:

- سياسة الاستراتيجية الأمنية الجديدة ذات الطابع الهجومي.
- التركيز على قضايا الإرهاب الدولي.
- الحروب الأمريكية ضد دول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية كما في أفغانستان ثم العراق بدعوى القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب.

القسم الرابع: أمن الخليج والتغيرات الدولية

ويتضمن هذا القسم تناول أربعة موضوعات رئيسة هي:

الأول : أمن الخليج في الظروف المتغيرة:

حيث تتجلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في عدة أمور:

١- توافر مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز سواء بالنسبة للإنتاج أو الاحتياطي العالمي حيث احتياطي المنطقة ٥٧٪ من الاحتياطي العالمي.

٢- توافر رؤوس الأموال الفائضة ويقدر حجم الاستثمارات الخليجية في الأسهم الأمريكية بحوالي ٨٠٠ مليار دولار.

٣- سوق للسلع الاستهلاكية من الدول المتقدمة.

٤- سوق للسلاح من الدول المتقدمة وبخاصة من الولايات المتحدة.

٥- الإطلال على الممرات والمياه الإقليمية والدولية الهامة سواء مضيق هرمز أو الخليج كممر للنفط.

٦- اتصال المنطقة بأمن جنوب آسيا وآسيا الوسطى الإسلامية.

٧- تأثير الاستقرار أو عدم الاستقرار في المنطقة على وضع إسرائيل كقوة مرتبطة بالسياسة الدولية وبخاصة السياسة الأمريكية.

وبناء على ما سبق تتمثل مصادر التهديد بدول الخليج في أربعة مصادر رئيسة:

١- الدول المتطلعة للسيطرة: إيران - العراق - إسرائيل، ولكل دولة من هذه الدول تاريخ وارتباطات بالأوضاع الإقليمية أو الدولية مع عدم إغفالنا حقيقة اختلاف وضع كل دولة من هذه الدول أو حجم تهديدها للأمن العربي أو الأمن الخليجي ولا شك أن غزو إيران لجزر الإمارات العربية ومطالباتها بمناطق أخرى فضلا عن سياستها في تصدير الثورة، وهذه السياسة في جوهرها لم تختلف في عهد الشاه عنها في عهد الثورة الإسلامية فاحتلال جزر الإمارات ورفض الاحتكام للتحكيم أو القضاء الدولي يمثل استمرارية للموقف الإيراني. أما غزو العراق للكويت وضغوطها على دول الخليج الأخرى وسياساتها بالسيطرة تحت الشعارات القومية فهي حقيقة أخرى قائمة. والنشاط الإسرائيلي في عدد من دول الخليج بصورة رسمية أو غير رسمية فضلاً عن تهديدها الضخم للأمن العربي ككل واستيلائها على الأراضي الفلسطينية لا يترك مجالاً للشك في أنها المهدد الرئيس للأمن العربي. باختصار فإن كل هذه مظاهر على كون هذه الدول تمثل مصادر للتهديد، وإن اختلفت درجة هذا التهديد من فترة تاريخية لأخرى ومن دول خليجية لأخرى.

٢- الهجرة والعمالة الأجنبية ويؤثر ذلك في بنية المجتمع الخليجي وهويته الوطنية وثقافته وتوجهاته السياسية ومن ثم استقراره السياسي والاجتماعي.

٣- القلاقل الداخلية المتصلة بسعي بعض القوى للتغيير السياسي وتطوير النظم السياسية في المنطقة.

٤- التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج.

الثاني: تداعيات غزو العراق على أمن الخليج:

أ- لقد ترددت أربع مقولات لتبرير أو تفسير غزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق وهذه المقولات هي :

- التخلص من اسلحة الدمار الشامل العراقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.
- محاربة الإرهاب حيث تم الربط بين نظام صدام حسين ونظام القاعدة في أفغانستان.
- إشاعة الديموقراطية والقضاء على نظام استبدادي ينتهك حقوق الإنسان.
- السيطرة على موارد النفط الضخمة في العراق سواء في الإنتاج أو الاحتياطي.

ب - ومن ناحية أخرى فقد أصبحت دول الخليج متهمة بوجه عام بعدد من الاتهامات المتصلة بالمقولات السابقة بصورة أو بأخرى ومن هذه الاتهامات انعدام الديموقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، تمويل الإرهاب، نشر ثقافة الكراهية والتعصب والتطرف.

الثالث: محصلة تفاعل غزو العراق للكويت وغزو الولايات المتحدة للعراق:

لاشك أن هذين الحدثين شديدا الارتباط ببعضهما فكلاهما يمكن اعتباره سببا ونتيجة للآخر. فحديث السفيرة الأمريكية السابقة أبريل جلا سبي مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين في يوليو ١٩٩٠ شجعه بطريقة ما لغزو الكويت مما مهد للتدخل الأمريكي في المنطقة الذي بدوره طور من سياسته بغزوه للعراق لمزيد من السيطرة على منطقة الخليج. وهكذا تتجلي نتائج ذلك كله في الآتي:

- تداخل مفهوم العدو من داخلي وخارجي أي من خارج المنطقة ومن داخلها فضلا عن استخدام القوى الداخلية في كل دولة وخاصة في العراق لإحداث قلاقل وعدم استقرار مستغلين معاناة تلك القوى واحباطاتها تجاه النظم في العراق أو في غيرها من بعض دول الخليج.
- استنفاد ثروات النفط وفوائض الأموال من خلال تمويل أعمال الغزو والتحرير وتكلفة إعادة البناء في الكويت ثم العراق فضلا عن الحفز على شراء الأسلحة المتطورة لأغراض الدفاع عن دول الخليج.
- إرهاب النظم في المنطقة باتهامها بتمويل الإرهاب أو نشر ثقافة الكراهية.
- تراجع مفهوم الأمن القومي العربي بل ومفهوم القومية العربية ذاته.
- تعزيز التواجد العسكري الأمريكي والبريطاني في الخليج بعد أن خرجت القوات

البريطانية عام ١٩٧١م في إطار سياستها للانسحاب من شرق السويس، أي عاد الاستعمار بصورة شبه تقليدية من خلال القواعد العسكرية في ظل الاستقلال وبرضاء صريح أو ضمني من الدول المعنية كوسيلة من وسائل الحفاظ على أمنها المهدد.

- احتمالات ظهور التهديد الداخلي لأمن دول الخليج من خلال القلاقل والاضطرابات للقوى المهمشة في المجتمع والمتطلعة للمشاركة السياسية (الاضطرابات في السعودية وفي إيران في يونيه ٢٠٠٣م ليست إلا نموذجاً لذلك).

الرابع: أساليب تحقيق أمن الخليج:

لقد تطورت تلك الأساليب عبر مراحل مختلفة وفقا لظروف كل مرحلة وأولويات قضية الأمن لديها ومصدر التهديد في كل مرحلة:

١- إثر الاستقلال مباشرة اعتمد الخليج مفهوم الأمن القومي العربي في إطار الجامعة العربية كوسيلة من وسائل الأمن ضد الغزو من أي دولة أجنبية أو من دول الجيران (تهديد العراق للكويت عام ١٩٦١ نموذجاً لذلك) وأيضاً مساندة دول الخليج للعراق في حربها ضد إيران تحت مقولة حماية البوابة الشرقية للأمة العربية.

٢- في مرحلة تحرير الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١ اعتمدت دول الخليج تجمع دول إعلان دمشق كركيزة من ركائز الأمن بالإضافة للتحالف الدولي الذي قاد عملية تحرير الكويت.

٣- السعي للاعتماد على الذات بإنشاء قوات درع الجزيرة.

٤- وفي نفس الوقت عقد اتفاقات أمن ودفاع ثنائية مع القوى الكبرى الخمس وبخاصة بالنسبة للكويت.

٥- الاعتماد على الركيزة الوطنية بتطوير قوات دفاع كل دولة خليجية. وأحيانا الأساليب الخمسة استخدمت بالتوازي بدرجات مختلفة.

ولكن من ناحية أخرى يمكننا القول بأن الاختيارات المطروحة لتعزيز أمن الخليج متنوعة ما بين الإطار الدولي إلى الإطار الوطني ونسوق في هذا الصدد الآليات التالية:

الأولى: في إطار الأمن القومي العربي باعتبار أن أمن الخليج جزء من الأمن العربي ولذلك ساهمت الدول الخليجية في بحث هذا الموضوع وبلورته منذ أن طرحته

مصر على جامعة الدول العربية عام ١٩٩٢م. ولكن هذا الأمر يحتاج لإعادة الدراسة ولمنهج جديد في التعامل في ظل المستجدات الدولية والإقليمية. ورغم كل مشاكل الإطار العربي الشامل ونقاط ضعفه فإنه ساعد في الحفاظ بقدر ما على الأمن من خلال حشد الطاقات السياسية والإعلامية وتقديم غطاء دولي في بعض الأحيان، هذا فضلاً عن أثره في تعبئة المشاعر القومية لصالح قضايا أمنية وسياسية معينة من حين لآخر.

الثانية: في إطار التنسيق مع دول إعلان دمشق الذي تبلور في مارس ١٩٩١م وضم كلاً من مصر وسوريا بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي وقد أثبت هذا التعاون فاعليته في حرب تحرير الكويت، ولكن بعد انتهاء الحرب اتفق على التعاون في إطار ثنائي مع كل دولة وليس في إطار جماعي. وقد واجه هذا الإطار صعوبات واعتراضات من بعض الدول الكبرى (الولايات المتحدة) والدول الإقليمية (إيران) فضلاً عن الحساسيات التقليدية في منطقة الخليج تجاه السياسات ذات النزعة القومية لدى كل من مصر وسوريا.

الثالثة: الإطار الدولي أي من خلال مجلس الأمن وقراراته الدولية باعتبار أن هذا المجلس تقع عليه المسئولية الأولى في صد العدوان أو التهديد باستخدام القوة. وبالفعل فقد صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن في إطار الفصل السابع للميثاق أثناء حرب الخليج الثانية. وهذا الإطار يصلح في حالة الاتفاق بين القوى دائمة العضوية أما في حالة الاختلاف فإن مجلس الأمن يعجز عن اتخاذ قرار فعال.

الرابعة: الالتجاء لمحكمة العدل الدولية في منازعات الحدود على غرار ما تم بالنسبة للنزاع على بعض الجزر بين البحرين وقطر، وأدى قبول الطرفين لحكم المحكمة إلى إعادة الوئام بينهما ومن ثم تحقيق الأمن والسلام في المنطقة. ولاشك أن الإطار القضائي هو إحدى وسائل التسوية السلمية للمنازعات ولكنه يحتاج لموافقة الطرفين على الالتجاء إليه وقبول الحكم.

الخامسة: إرساء مبادئ حسن الجوار كإحدى الوسائل الناجعة في تحقيق الأمن ويأتي في هذا الصدد زيارة جلالة الملك حمد لإيران عام ٢٠٠٢م وزيارة الرئيس الإيراني

محمد خاتمي للبحرين في مايو ٢٠٠٣م وقد أكد ذلك حرص كل من الطرفين على احترام سيادة كل طرف وعدم التدخل في الشئون الداخلية له، وهو الأمر الذي أحدث قلاقل في الماضي، وأدى إلى توتر في علاقات البحرين مع إيران خاصة في عقد التسعينيات من القرن العشرين.

السادسة: تعزيز الطابع الوطني للوظائف في كل دولة خليجية بما يساعد على تماسك المجتمع والقضاء على مشاكل مثل البطالة وضعف الانتماء والولاء وتعزيز الثقافة الوطنية في مواجهة ثقافة العمالة الوافدة. وهذا كله مما يمثل تهديداً للأمن الخليجي في المدى البعيد بل والمتوسط.

السابعة: تعزيز القدرات الدفاعية الجماعية في إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال قوات درع الجزيرة، وقد شاركت تلك القوات في مد مظلة الحماية على الكويت أثناء الغزو الأمريكي للعراق مارس/أبريل ٢٠٠٣م. إلا أن هذا الإطار مازال محدود الفاعلية نتيجة ضعف القدرات البشرية لدول المجلس، وبعض الحساسيات بين الدول الأعضاء فضلاً عن عدم تشجيع الدول الكبرى لذلك.

الثامنة: تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية لكل دولة خليجية باعتبار أن هذه هي المرتكز الأول للدفاع لتحقيق الأمن ويمكن تحقيق ذلك عبر طرق ثلاثة هي:

١- تطوير أسلوب تدريب القوات المسلحة ودرجة استعدادها وكفاءتها.

٢- تزويد القوات المسلحة بأحدث المعدات التكنولوجية العسكرية.

٣- توسيع قاعدة المشاركة الوطنية في القوات المسلحة للدول الأعضاء.

ولا ريب أن وسائل تحقيق أمن الخليج متعددة ومتداخلة، ومن ثم فإن الأسلوب الأمثل هو استخدام مختلف الوسائل وفقاً لظروف وتطورات الموقف وأن السياسة الناجحة هي التي تترك كافة الخيارات مفتوحة للالتجاء إليها عند الضرورة.

القسم الخامس: نحو صياغة متطورة لمفهوم الأمن الوطني "البحرين نموذجاً"

لقد أوضحنا أن مفهوم الأمن مفهوم شامل له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية. كما أن له درجاته ومستوياته الدولية والإقليمية والوطنية ولكن ما يعنينا في هذه المرحلة الإشارة إلى أمرين هامين:

الأول: البعد المجتمعي لمفهوم الأمن، أي هل هو أمن الدولة أم أمن المجتمع أم أمن النظام أم أمن المواطن؟ والحقيقة أنه مزيج من كل ذلك.

الثاني: العقيدة السياسية بما في ذلك العقيدة القتالية والتي تتحدد في الإجابة على مجموعة أسئلة أساسية مثل ما هي فلسفة النظام السياسي؟ وما هي أولوياته السياسية والفكرية؟ وما هي العقيدة القتالية للقوات المسلحة للدولة؟ هل تعتمد حرب العصابات، قوات ميكانيكية متحركة، حرب استباقية، حرب صواريخ؟ هل تعطي الأولوية للعقيدة الدفاعية أم لعقيدة هجومية؟ وهكذا.

وبناء على ذلك يمكن بلورة صياغة واقعية للأمن الوطني البحريني تجيب على التساؤلات التالية: ما هي أهداف المجتمع من الناحية الأمنية؟ ما هو العدو المتوقع أو ما هي مصادر التهديد المتوقعة؟ ما هي الإمكانيات المتاحة؟ ما هي البدائل المطروحة؟ وما هو الثمن لكل بديل؟

خاتمة: نظرة مستقبلية

لاشك أن التفكير المستقبلي في القضايا الاستراتيجية وفي مقدمتها قضايا الأمن الوطني يمثل المحك الرئيس للتفكير السليم لأي دولة.

وقد نشأ مفهوم التخطيط بوجه عام مرتبطاً بالنظم الشمولية إلا أن النظم الديموقراطية اهتمت بتطوير فكرها في المجالات الاستراتيجية ثم أدى تطور الفكر السياسي وتقارب النظم السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن أصبح مفهوم التخطيط من المفاهيم المتأصلة في مختلف النظم وأصبح البديل له هو العمل العشوائي ومن ثم التخبط والارتجال والدمار والتخلف.

وقد ارتبط مفهوم الاستراتيجية أساسا من حيث النشأة بالمفاهيم والممارسات العسكرية في القرون الماضية ثم انتقل في القرن العشرين للمجال السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وباختصار في شتى فروع المعرفة ومختلف أنشطة الحياة. وأصبح الاتهام الذي يوجه إلى أي مؤسسة أو إدارة أو وزارة، هو أنه ليس لديها استراتيجية واضحة، وبعبارة أخرى فإن تعبير الاستراتيجية أصبح سمة أساسية من سمات التقدم، وتحول الربط بين التخطيط والاستراتيجية ليقدم لنا مفهوم التخطيط الاستراتيجي، أي وضع الخطط بعيدة المدى لتنفيذ الرؤية ولتحقيق الأهداف. فلاشك أن لكل دولة رؤية لوضعها

ومستقبلها، ولكل شركة أو وزارة أو مؤسسة ذلك، ومن هنا فلابد أن تضع الخطط لتحقيق هذه الرؤية ولوضع الأهداف موضع التنفيذ.

أما الدولة أو المؤسسة أو الوزارة التي ليس لها خطة استراتيجية فقد أطلق عليها البعض أنها إدارة مطافئ مهمتها إطفاء الحرائق المندلعة من شارع لآخر أو من حي لآخر، علماً بأن أي إدارة مطافئ لابد أن تكون لها رؤية ولها خطة استراتيجية تسعى لتحقيقها أيضاً.

والتخطيط الاستراتيجي كمفهوم له مستويات وله أدوات وله وسائل، وهو مفهوم شامل متنوع. ولكنه بصفة عامة يرتبط بثلاثة أمور:

الأول: وجود رؤية للتطلع إلى المستقبل تعتمد على النظر للواقع والموقع أي الإجابة على سؤال: من أنا وأين أنا الآن؟ والتطلع للإجابة على سؤال: من أرغب أن أكون؟ وأين أرغب أن أصل أو يكون موقعي؟ هذه الرؤية تعد نقطة البداية ومن الضروري صياغتها في قالب سهل وبعبارة أو عبارات موجزة حتى يسهل استيعابها بل وحفظها لكل فرد من أفراد المجتمع.

الثاني: وجود استراتيجية واضحة لتحقيق الرؤية وهذه الاستراتيجية لها درجات ومستويات من المستوى الوطني أو الأعلى إلى أدنى وحدة تنظيمية أو إدارية أو إنتاجية أو خدمية في المجتمع بحيث إن كلاً منها لابد أن يضع استراتيجية طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد حتى يمكن تجميع كل هذه الاستراتيجيات وربطها ببعضها البعض في إطار استراتيجي شامل ومتكامل للدولة بأسرها.

الثالث: إن لكل استراتيجية خصائص وأدوات ومن هذه الخصائص ضرورة اتسامها بالمرونة والمقدرة على التأقلم المستمر وفقاً للمتغيرات والمستجدات إذ أنه مهما كانت درجة الدقة في إعداد الاستراتيجية، وإحصاء المؤثرات عليها من المدخلات المختلفة Inputs، فإن ثمة مدخلات جديدة قد تطرأ، تؤثر سلباً أو إيجاباً على هذه الاستراتيجية ومن ثم فإن وضع سيناريوهات بديلة يعد أمراً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية.

كما أن لكل استراتيجية أدوات، وهذه الأدوات تقسم إلى نوعين: أدوات مادية مثل القدرات والإمكانات الناتجة عن وسائل التكنولوجيا الحديثة، ومن الموارد الطبيعية ونحو ذلك، وأدوات غير مادية وبخاصة الموارد البشرية، وهذه بالغة الأهمية فكم من خطط استراتيجية رائعة لم تتحقق لضعف الموارد البشرية وقلة خبرتها وعدم إحساسها بالولاء والانتماء.

والعالم الحديث لم يعد يقبل التصرفات العشوائية في السياسة أو في الاقتصاد أو في الاجتماع إنما يستند إلى استراتيجيات وسيناريوهات وفكر ورؤية تحكم ذلك كله. ولقد أنشأ محمد علي الكبير دولة حديثة في مصر ولكنه اتبع الاستراتيجية الخطأ، ولذلك تكالبت عليه الدول وأفقدته كل نتائج انتصاراته، وأنشأ سعيد وإسماعيل من بعده قناة السويس ولكن اتباعهما الاستراتيجية الخطأ أدى إلى بيع حصة مصر في القناة وخضوع مصر لصندوق الدين، وفي العصر الحديث قامت في مصر ثورة ١٩٥٢ وحققت إنجازات عديدة وطرحت شعارات وأفكاراً قومية واضحة ولكن بعض الاستراتيجيات الخطأ التي اتبعتها أضاعت كثيراً من مكاسبها، وكذلك الشأن على الساحة العربية حيث أنشأ العراق صناعات حديثة، ولكن ضعف الرؤية وعنجهية القيادة وضعف خبرتها العملية، وقلة ثقافتها العلمية جعلتها تعيش في أوهام، وبذلك تحطم العراق الحديث وذهبت قوته أدراج الرياح وهكذا دواليك. ونفس الموقف ينطبق على النفط وفائض الأموال العربية، فقد تحول النفط إلى سلاح ضد المنتجين بدلاً من أن يكون لصالحهم، كذلك الأمر بالنسبة للأرصدة العربية الفائضة في الخارج فأصبحت رهينة بإرادة الدول المستقبلة للأموال وليس قوة في يد أصحابها.

وعلى سبيل المقارنة نجد أن الصين دولة بارعة في الاستراتيجية بعيدة المدى إذ وضعت رؤيتها في عبارة موجزة: 'دولة صناعية تصل إلى دولة متوسطة على المستوى العالمي بحلول عام ٢٠٥٠'. ثم اتبعت استراتيجية النمو غير المتوازن في إقامة المناطق الصناعية في الشرق وتلته بالانتقال إلى غرب الصين، ثم بدأت رفع مستوى معيشة سكانها وبنت جيشها، ولم تتورط في حروب أو عنجهيات لتقول إنها أكبر قوة، وترفض القول بأنها دولة كبرى أو عظمى وتصر على أن تطلق على نفسها دولة نامية. أليس ذلك هو قمة الواقعية في بناء الاستراتيجية والسعي للحفاظ على المكاسب وعدم التورط في المغامرات.

إنه لا شك أن مسألة بناء استراتيجية شاملة لكل دولة تعد من الضرورات، وأيضاً لكل وزارة وأن تعلن على الملأ، وتضع لها أهدافاً مرحلية ويتم الالتزام بها. ذلك هو طريق التقدم الذي جعل مدينة صغيرة مثل دبي تتباهى على مدن كبرى في عواصم كبرى من العالم، والذي جعل سنغافورة دولة صغرى تسعى لها الدول الكبرى لتتعلم من تجربتها، إنها السياسات الواضحة والرؤية الواضحة والاستراتيجيات الصحيحة التي يتم الالتزام بها

مهما كانت الأهداف متواضعة فإنها سوف تتحقق على أرض الواقع بلا شعارات ويتم تعلية البناء في صورة عمل تراكمي منظم ومنسق.

من هذا المنطلق يمكن لمملكة البحرين بناء استراتيجية مستقبلية للأمن الوطني تعتمد على حقائق القوة في بداية القرن الحادي والعشرين. ولنتساءل ما هي أبرز تلك الحقائق:

الأولى: أن القانون الأساسي في التعامل بين الدول وتحقيق الأمن هو قانون القوة Pursuing Security Through Pursuing Power

الثانية: أن الدول تحدد موقفها في التعامل مع الدول الأخرى وفقاً لأسس ثلاثة هي:

١- القوة التي تملكها أي القوة الشاملة.

٢- المصلحة الوطنية التي تراها أي مصلحة الدولة والنظام والنخب.

٣ - العقيدة السياسية التي تعتنقها.

الثالثة: أن فلسفة الأخلاق والمثاليات ذات أثر محدود في العلاقات الدولية وفي تحقيق الأمن الوطني للدولة وقد أطلق أحد الكتاب على أصحاب ذلك التفكير تعبير فلاسفة الكراسي المريحة Arm-Chair Philosophers

الرابعة: أن الولايات المتحدة تسعى في هذه المرحلة للتركيز على المنهج الواقعي Realistic في السياسة الدولية في إطاره التقليدي القائم على:

أ- نسبية القوة وأثرها على أوزان وثقل الدولة.

ب- نسبية مفاهيم العدالة والحقيقة والأخلاق.

ج- رفض مفهوم السيادة المتساوية والتأكيد على السيادة غير المتساوية.

الخامسة: يدعو عدد من المفكرين الأمريكيين إلى ضرورة إعادة بناء النظام الدولي على أسس واقعية بما يعكس الأفكار السابقة وأن الأخذ بمثل هذا الفكر الواقعي هو أول خطوات إصلاح النظام الدولي وتشييده على أسس سليمة.

السادسة: أن مصلحتنا كدول نامية - بخلاف الموقف الأمريكي - هي التركيز على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكن في نفس الوقت التصرف والتخطيط وفقاً للحقائق الفعلية في السياسة الدولية.

السابعة: أن القوة المسيطرة في العالم اليوم هي التي تضع الأجندة الدولية والمتمثلة - كما أوضحت أحدث الدراسات الأمريكية حول الأمن - في ثلاثة بنود:

الإرهاب - الطغيان - أسلحة الدمار الشامل

وهذه الدراسة تضمنها مشروع بحثي لأهم مراكز التفكير الأمريكي وهو مجلس العلاقات الخارجية بعنوان:

A New National Security Strategy in an Age of Terrorists, Tyrants and Weapons of Mass Destruction (WMD).

وفي النهاية نطرح السؤال التقليدي: ما العمل في ظل هذه الظروف المتغيرة؟

والإجابة على ذلك ليست أمراً سهلاً ولا ميسراً، فمهمة المفكر والباحث هو تقديم التحليل والسيناريوهات والاختيارات والبدائل، ومهمة رجل السياسة وصاحب القرار هو اتخاذ القرار الذي يراه صوابا، ويحقق الأهداف الأمنية والاستراتيجية ومصالح دولته من بين الاختيارات المتعددة المطروحة.

الفصل الثاني

مرحلة جديدة متوقعة من التعامل الدولي مع العالم العربي والإسلامي

الفصل الثاني

مرحلة جديدة متوقعة من
التعامل الدولي مع العالم العربي والإسلامي

مقدمــة :

لقد أجرت جامعة ميتشجن بالولايات المتحدة استطلاع رأي حول قيم وسلوكيات الأفراد من ٧٧ دولة تنتمي للحضارات التسع المختلفة من غربية وإسلامية وعربية وصينية وهندية ويابانية وأفريقية ونشرت دراستها هذه في مجلة Foreign Policy في عددها الصادر في مارس / أبريل ٢٠٠٣م.

وقد قام بهذا الاستطلاع البروفسور رونالد انجلهارت والبروفسورة بيبا نورس Roland Inglehart, Pippa Norris. وبالنظر لأهمية الدراسة والخلاصات التي توصلت إليها، فإن مركز البحرين للدراسات والبحوث تأكيداً لدوره كمركز لسبر الفكر Think Tank وبناء السيناريوهات المستقبلية - حرص على تقديم خلاصة لتلك الدراسة ثم التعليق عليها في إطار نظرة واقعية ذات بعد مستقبلي لحضارتنا وتراثنا وللتحديات التي نواجهها في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها تاريخ العالم بأسره والمنطقة العربية بوجه خاص، ذلك لأن التحديات - كما يبدو - جسام، والمخاطر - كما تبدو - ضخمة ولا بد أن يكون رد فعلنا يتماشى مع ذلك، وإلا فسوف نفقد زمام المبادرة ويتم تهميش منطقتنا.

وليس بالضرورة أن ما نراه - في هذه الدراسة - صحيحا يكون صحيحا مائة في المائة، كما أنه ليس ما نراه خطأ يكون خطأ كاملاً، ورائدنا في ذلك قول الإمام الشافعي رحمه الله "وجهة نظري صواب تحتمل الخطأ، ووجهة نظر غيري خطأ يحتمل الصواب".

أولاً : خلاصة دراسة استطلاع الرأي "الصدام الحقيقي بين الحضارات" :

١- إن تحليل صامويل هانتنجتون حول صدام الحضارات أصاب نصف الحقيقة ذلك لأن مفهوم الصدام صحيح ولكن ليس من أجل أو حول القيم الديمقراطية التي بنى عليها

أطروحته بأنها مصدر التصدع بين الغرب والدول الإسلامية وإنما التصدع الحقيقي هو حول الثقافة والقيم. إذ أن الديمقراطية أصبحت موضع تأييد وترحيب واتفاق عام عليها من قبل كافة الدول بما في ذلك الدول الأقل ديمقراطية مثل الصين، بل إن الدول الإسلامية أكثر تأييداً لمفهوم الديمقراطية من كثير من الدول الأخرى، رغم وجود تناقض جوهري بين موقف مختلف الدول من تحبيذ الديمقراطية ووضع ذلك في دساتيرها وبين الممارسة الفعلية لذلك من قبل النظم السياسية القائمة.

٢- إن مركز استطلاع القيم العالمية في الاستطلاع الذي أجراه ، أكد اتفاقه مع أطروحة هنتنجتون حول أهمية ودور الثقافة، فالتقاليد التاريخية الدينية تركت بصمة دائمة على القيم المعاصرة ومن ثم خلقت فجوة بين الدول الإسلامية والغرب في خمسة مجالات هي: دور الزعماء الدينيين - المساواة بين الجنسين - الطلاق - الإجهاض - المثلية الجنسية ، حيث كانت نتائج الاستطلاع كالآتي:

القضايا / مجموعة الدول	الزعماء الدينيون	المساواة بين الجنسين	الطلاق	الإجهاض	المثلية الجنسية
الغرب	٪٦٢	٪٨٢	٪٦٠	٪٤٨	٪٥٣
الدول الإسلامية	٪٣٩	٪٥٥	٪٣٥	٪٢٥	٪١٢

المفتاح :

- الزعماء الدينيون : عدم الموافقة بشدة على أن الذي يتولى المنصب العام يصبح غير مناسب إذا لم يكن يؤمن بالله وأنه الأفضل للدولة أن يتولى شخص مؤمن بالله بقوة.
- المساواة بين الجنسين: عدم الموافقة على أن الرجال أكثر صلاحية من النساء للقيادة السياسية وإعطاء الرجال أولوية في الوظائف عند المفاضلة مع النساء .
- الطلاق: معدل التسامح تجاه الطلاق.
- الإجهاض : معدل التسامح تجاه الإجهاض.
- المثلية الجنسية: معدل التسامح تجاه المثلية الجنسية.

وهكذا فإن معدل التسامح تجاه المثلية الجنسية يصل إلى أدناه في الدول الإسلامية. وفي تقدير الباحثين أن معدل التسامح بصفة عامة في أي مجتمع يقاس بمداه تجاه الفئات الأقل شعبية ومدى السماح لها بممارسة حقوقها وشعائرها وطقوسها وممارسة أعمالها العادية بصفة علنية في المدارس والجامعات والعمل بالحكومة. وأن نسبة الرفض في مصر وبنجلاديش بلغت ٩٩٪ وفي إيران ٩٤٪ وفي الصين ٩٢٪ وفي الهند ٧١٪ في حين أن أدنى نسب الرفض كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٪ ، كندا ٢٦٪ بريطانيا ٢٥٪ ألمانيا ١٩٪.

ملحوظة: الدول الإحدى عشرة ذات الأغلبية الإسلامية التي شملها استطلاع الرأي هي:
ألبانيا – الجزائر – أذربيجان – بنجلاديش – مصر – إندونيسيا – إيران – الأردن – المغرب – باكستان – تركيا.

٣- الأخطر مما سبق في خلاصة الباحثين هو أن الهوة تتسع في النظرة للمساواة بين الجنسين بالنسبة للأجيال الجديدة في الدول الإسلامية مقارنة بنظرائهم من الدول الأخرى. ففي الإجابة على خمسة أسئلة هي:

- إذا أرادت إمرأة أن تنجب طفلاً دون زوج هل توافق أو لا توافق؟
- حين تكون الوظائف شحيحة هل يجب أن يكون للرجال حق أكبر من النساء؟
- هل التعليم الجامعي أكثر أهمية للأولاد من البنات؟
- هل تعتقد أن على المرأة أن تنجب أطفالاً لتحقيق ذاتها؟
- بصورة عامة هل الرجال أفضل كقادة سياسيين من النساء؟

وكانت نتيجة الاستطلاع تأييد المساواة بالنسب التالية :

	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدول الغربية	٦٥٪	٨٢٪	٨٦٪
الدول الأخرى	٦٢٪	٦٨٪	٧٢٪
الدول الإسلامية	٥١٪	٥٩٪	٦١٪

وهذا يؤكد من وجهة نظر الباحثين أن الأجيال الجديدة ما تزال تقليدية كما كان الحال مع آبائهم وأجدادهم وهو ما يجعل الفجوة تتسع بين الدول الإسلامية وكافة الدول الأخرى وليس فقط بالنسبة للغرب.

٤- رغم أن تنمية الديمقراطية في الدول الإسلامية أصبحت موضوع اهتمام كبير من إدارة الرئيس جورج دبليو بوش فإنها تواجه تحديات ليس في الإيمان بالقيم الديمقراطية وهو الأمر الذي أصبح عاماً في انتشاره بل في الركائز التي تؤثر فيها والتي هي تنبع أساساً من القيم الثقافية والدينية وهنا يلاحظ الاستفتاء أن الهوة تتسع بين الدول الإسلامية والدول الأخرى الأمر الذي يهدد الديمقراطية. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للدول العربية إذ أن ما يقرب من ثلثي الدول في العالم الـ ١٩٢ أصبحت تجري انتخابات من بينها ٤٧ دولة فيها غالبية إسلامية فإن ربع هذه الدول فقط هي التي أصبحت ديمقراطية انتخابية ولا تحتل أي دولة عربية مكانة في هذه الفئة.

ثانياً: تعليق مركز البحرين للدراسات والبحوث على نتائج وتصورات استطلاع الرأي حول القيم الدينية والثقافية وارتباط ذلك بالديمقراطية:

١- رغم الشكل العلمي لاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات السياسية بمعهد البحث الاجتماعي التابع لجامعة متشجن في إطار برنامجه المسمى ' استطلاع القيم العالمية ' ، إلا أن التدقيق في الأمر يوضح أنه لم يتبع أصول البحث العلمي الصحيح من حيث :

- النظر للدول الإسلامية نظرة دونية مقارنة بالدول الغربية في الخلاصات التي قدمها. فرغم إشارته مثلاً إلى أن أكثر من نصف العالم لا ينظر بنوع من التسامح تجاه المثلية الجنسية، فإن تركيزه على الدول الإسلامية كما لو كان موقفها نشازاً، في حين أننا حين نسترجع التاريخ الأوروبي والأمريكي المعاصر، نجد أنه حتى الثمانينات بل وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين لم يكن مسموحاً لأصحاب المثلية الجنسية مجرد الإعلان عن أنفسهم، وكان من يعرف عنهم ذلك يفصلون من القوات المسلحة الأمريكية، وهم مازالوا موضع شكوك وعدم احترام لدى غالبية المجتمع الأمريكي.
- إن القول بأن قيم الديمقراطية ترتبط بمدى تسامح المجتمع مع أقل الفئات شعبية لا يسنده أساس علمي مقبول من مختلف الباحثين والمفكرين والأكاديميين، وإنما

هو اجتهاد شخصي من باحثين لهم ميولهم الخاصة، وهذا يختلف عن مفهوم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين الذي يحظى بقبول عام.

٢- إنه من المستقر في العلوم الاجتماعية أن المجتمعات تختلف في أنماطها الحضارية ودرجة تطورها الاجتماعي وتقدمها الاقتصادي وهو ما يؤثر على سلوكيات الأفراد ونظرتهم لسلوكيات الآخرين ، وهنا نشير إلى أن مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الإسلامية تختلف عن نظيراتها في الدول المتقدمة ، كما أن نمط قيمها الاجتماعية يختلف عن تلك السائدة في دول أخرى نامية، وهو ما يؤثر على سلوكيات الأفراد تجاه بعض جوانب المساواة بين الجنسين. فمع إيمان الدول الإسلامية بالمساواة من حيث المبدأ إلا أن مدلولات وتطبيقات ذلك تختلف في الفوارق بين دور الجنسين في الحياة الاقتصادية والسياسية وبين سلوكهم الاجتماعي وبخاصة على المستوى الفردي، ذلك لأن السلوك الاجتماعي يرتبط بثلاثة اعتبارات أولها تفاعل الفرد مع قيم المجتمع ، ثانيها شخصية الفرد ، ثالثها نظرة الجنسين لطبيعة سلوكهما الاجتماعي. فرغم رفض الدين الإسلامي للممارسة الجنسية بدون زواج سواء كان ذلك من الرجل أو السيدة وتمسك المجتمع بذلك، فإن هذا المجتمع أكثر تساهلاً وتسامحاً في حالة الرجل منه في حالة المرأة، وهذا انعكاس لمرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي. كذلك الحال بالنسبة للعلاقات الجنسية المثلية لارتباطها بالدين وهنا أيضاً نجد الدين اليهودي أو المسيحي بل وحتى الكونفوشية والهندوسية وغيرها من الأديان الأخرى ترفض مثل هذا السلوك وتعتبره غريباً، وأن ما يبدو من تسامح حديث في بعض المجتمعات الغربية مرده طبيعة الحياة المعاصرة ومرحلة التطور الاجتماعي والثقافي ومن ثم فهي ظاهرة حديثة ولا يمكن محاكمة الدول الإسلامية وفقاً لها لأنها تتمسك بدرجة أكبر بتقاليدها وحضارتها وبعقيدتها الدينية والتي لا تختلف في جوهرتها ونظرتها لهذه القضية عن الديانات الأخرى.

٣- ولكن يمكن النظر للقيم السياسية الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية ومقارنتها بنظيراتها الغربية من زاوية أخرى، وهي الممارسة الديمقراطية ففي حين أن أثنتي عشرة سيدة تولت منصب رئيس حكومة أو دولة في العالم طوال القرن العشرين، فإن من بين تلك ٤ سيدات ينتمين لدول إسلامية وصلن للمنصب بانتخابات حرة ديمقراطية وهن (رؤساء وزارات في الباكستان - بنجلاديش - تركيا - ورئيسة

جمهورية إندونيسيا) وليس بين رؤساء الدول أو الحكومات أو حتى نواب رؤساء الدول أي سيدة في الولايات المتحدة، وكذلك الشأن في ألمانيا وفرنسا و إيطاليا، ومعظم الدول المسيحية سواء كاثوليكية أو بروتستاتية أو أرثوذكسية. في حين أنه في الهند والفلبين وسريلانكا اختلف الأمر. وهذا معناه أنه لا يمكن ربط المسألة بعقيدة أو قيم دينية معينة وإنما بمرحلة تطور اجتماعي وبظروف اقتصادية وطبيعة تفاعل القيادات والنخب السياسية مع ظروف كل مجتمع، أضف لما سبق بأن العديد من الدول العربية بها سيدات يتولين مناصب الوزراء والسفراء ورؤساء الجامعات وعضوات برلمان وسيدات أعمال وغيرها من المناصب الهامة والرفيعة المستوى.

٤- أما بالنسبة للإجهاض فإن الفاتيكان بل والولايات المتحدة كسياسة رسمية تعارض الإجهاض مثلما تفعل معظم الدول الإسلامية بل إن الولايات المتحدة تسعى لفرض ذلك على الدول الأخرى، فتوقف تقديم أي مساعدات لبرامج تنظيم الأسرة للدول التي تتخذ سياسة متشددة في تنظيم النسل مثل الصين وتمارس ضغوطها على كل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذهما لبرامجهما في الدول التي تحد من النسل. وهكذا فإن المحصلة هي تفاعل سياسات ومصالح كل دولة بغض النظر عن الاعتبارات والقيم والمثل الدينية وهذا عكس ما ذهبت إليه دراسة جامعة ميتشجن.

٥- ومن ناحية أخرى نجد أن مفهوم صراع الحضارات سواء فيما يتعلق بقبول القيم الديمقراطية كما أشار هينتنجتون أو القيم الدينية والسلوكية ، كما أبرز استطلاع الرأي الذي قامت به جامعة متشجن، هو مفهوم مرفوض من قبل معظم دول العالم بما فيها الدول الغربية ذاتها، ومن ثم فإن الأمر لا يعدو كونه اتجاهاً من بعض الباحثين والأكاديميين للترويج لوجهة نظر الفكر الأمريكي ذي المنحى اليميني المتشدد والسعي لفرض ذلك على الدول الأخرى، وتفسير العلاقات الدولية بموجبها وهذا في ذاته يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية، التي هي بحكم أبسط تعريفاتها، أنها نظام يقوم على تعدد وجهات النظر، كما أنه يتعارض مع قيم التسامح الذي تركز عليه الدراسة في إطار المجتمع الداخلي، في حين أنها ترفضه في إطار المجتمع الدولي مما يعني تناقضاً واضحاً، ويقلل من قيمة البحث العلمي ونتيجته ، كما سعت الهيئة المذكورة في جامعة ميتشجن للترويج لها.

٦- إن القول بأنه لا توجد دولة عربية بها انتخابات حرة قول يفتقر للمصداقية ورؤية الواقع، فالعديد من الدول العربية بها ذلك وفي مقدمتها البحرين ومصر واليمن ولبنان والأردن والكويت وغيرها.

ثالثاً: تحليل وتصورات مستقبلية:

١. المدخل للتصور:

لاشك أن الدراسة التي قامت بها جامعة ميتشجن في استطلاعها للرأي العام في عدد من الدول الغربية والدول الإسلامية دراسة ذات مغزى من أكثر من زاوية.

الأولى: أنها دراسة موجهة، أي أن لها هدف محدد ونتيجة ترغب في التوصل إليها، ومن ثم كان اختيار الأسئلة ذات الإيحاءات والدلالات القيمية، فأي شخص متعلم ولو لديه إلمام متوسط بالحضارة والتراث العربي والإسلامي يمكنه أن يخلص لنفس النتائج التي خلص إليها استطلاع الرأي العام المشار إليه، أي أن الاستطلاع لا يستهدف بحث علمي بل يستهدف غاية سياسية وهي تتصل بتشويه الشخصية العربية والإسلامية ومعتقداتها.

الثانية: أنها دراسة منحازة، فرغم الطابع العلمي من حيث الشكل بالالتجاء لاستطلاع الرأي العام من خلال استبيان وأسئلة وإجراء المقارنة بين الردود وتحليل النتائج ونحو ذلك من حيث الإطار العلمي ، إلا أن هدفها السياسي واضح في التركيز على عنصر الاختلاف العميق والكبير بين الدول الإسلامية والدول الغربية ومن ثم استخلاص أن الصدام أمر حتمي. وهذه الدراسة مبنية كما أشارت في المقدمة على خلاصة ما انتهى إليه صامويل هنتنجتون حول مفهوم صدام الحضارات أو الثقافات بل إن هذه الدراسة في خلاصتها تذهب إلى أبعد من ذلك لأنها تتناول قيم وسلوكيات واختيارات الأفراد الخصوصية أي أنها تضيف بعد التصادم إلى المستوى السلوكي للأفراد ، فضلاً عن النظم والمجتمعات.

وإذا كان مفهوم صدام الحضارات قد واجه معارضة قوية حتى من كثير من المفكرين في الدول الغربية ذاتها، كما واجه طرحاً إيجابياً من الدول الإسلامية تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدعوة للحوار بين الحضارات واعتبار عام ٢٠٠١م هو عام حوار الحضارات فإن المفهوم الجديد يتوقع أن يلقى مقاومة أشد.

الثالثة: أن الدراسة تقدم لنا نموذجاً من نماذج التفكير السائد في بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية في الولايات المتحدة - وهي القوة العظمى الوحيدة في عالم السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم فإنه علينا شئنا أو أبينا أن نتعامل معها بجدية. إلا أن منطق ومنهج وأسلوب هذا التعامل ليس بالضرورة هو ما ترغب فيه هذه القوة المهيمنة وليس بالضرورة ما تفكر فيه القوى الجامدة في مجتمعاتنا. فهو ليس منطق الرفض أو القبول، أي ليس المعارضة أو الاستسلام والخضوع، لأن للطيف ألواناً متعددة، ومن ثم ردود الأفعال متنوعة، ولا ينبغي أن نفكر من منطلق إما / أو وإنما نعتمد على الخيارات والسيناريوهات والاحتمالات المتعددة.

٢. دلالات الدراسة والمنهج الواجب في التعامل معها :

بغض النظر عن نتائج وخلاصة تلك الدراسة، ينبغي أن ننظر إليها من زاوية دلالاتها بمنظور واقعي بعيد عن الانفعال.

الدلالة الأولى: أن العالم يتغير بطريقة سريعة في قيمه وثقافته أو بالأحرى في نظرته للجوانب الثقافية والحضارية وسلوكيات المجتمع والأفراد. فما كان يعد محرماً في مرحلة ما لم يعد كذلك في مرحلة تاريخية أخرى، وما كان ممكن حجبه عن الجماهير والمواطن العادي أصبح من الصعب تحقيقه في عصر السماوات المفتوحة والفضائيات والانترنت.

الدلالة الثانية: أن هذا التغيير في مختلف مناطق العالم مازال محدوداً في الدول العربية والدول الإسلامية ولعلها أكثر المجتمعات مقاومة للتغيير في البنيان الفوقي أي النظم السياسية والثقافية والقيم والعادات. وذلك نتيجة عدة عوامل منها تأثير القبلية والعشائرية، ومنها تأثير العقائد الدينية، ومنها طبيعة مرحلة التطور الثقافي والاجتماعي في هذه المنطقة التي حققت قفزة كبيرة في التطور المادي المتصل بالحضارة مثل استخدام التقنيات الحديثة وأجهزة الاتصالات والتنقل والسفر والفنادق أو المباني الضخمة المزودة بأحدث المعدات والأجهزة الحديثة. ولكن التغير في مجال القيم والعادات والأفكار أكثر بطئاً بحكم طبيعته عن التغير المادي لأن الأخير تغير ظاهري في حين أن الأول تغير في جوهر

الإنسان وذاته، والإنسان بحكم طبيعته مخلوق مركب شديد التعقيد وهو حريص على الاستمرار في عاداته وتقاليده وليس من السهل التخلي عنها خاصة عندما يكون في بيئته ومجتمعه.

الدلالة الثالثة: تتعلق بمنهج التعامل بين مجتمعاتنا والمجتمعات الأخرى. فكما ذكرنا في الدلالة الأولى ليس من السهل أن تقبع مجتمعاتنا في بيئتها وتنغلق على نفسها، كما أن تعاملها مع أدوات وأجهزة وتكنولوجيا العصر تفرض - رغماً عنا - مستجدات سلوكية وحضارية. وهذا يعني ضرورة أن نتغير كأفراد وكمجتمعات حتى يمكننا أن نواكب العصر ونحقق ذاتنا وندافع عن قيمنا وحضارتنا، فإذا كان الافتراض البديهي أننا ننتمي إلى دول العالم الثالث، وأن هذه الدول متخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً، فإنه يصبح من المنطقي ضرورة أن نغير أنفسنا للانطلاق في معراج التقدم. وهذا التغيير في ذاته كفلسفة يستند إلى بديهيات الخلق الإنساني التي جاء بها القرآن الكريم الذي نعتز به عندما قال الله سبحانه وتعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

الدلالة الرابعة: تتصل باتجاه التغيير ومضمونه ، بمعنى هل يكون اتجاه التغيير في مجتمعاتنا التخلي عما لدينا من قيم ومثل أم التخلي عما لدينا من سلوكيات لا تعكس تلك القيم، أو عن فكر وتوجه لا يعبر عن تلك المثل؟ فإذا كانت القيمة الأساسية للإنسان هي احترام الذات والمشاركة بفاعلية في المجتمع أي التفاعل الإيجابي والبناء بين ما هو فردي وما هو مجتمعي إذن يصبح اتجاه التغيير ومضمونه هو التخلي عن السلوكيات والقيم والحكم المتوارثة التي تعوق ذلك. ولا يمكن تحقيق احترام الذات إذا كان الإنسان فقيراً أو عاطلاً أو جاهلاً، كما لا يمكن أن تتحقق المشاركة بفاعلية في المجتمع إذا كان الفرد سلبياً أو انطوائياً أو انعزالياً أو حيادياً. وتحليل ذلك من واقع ثقافتنا وفكرنا الإسلامي الصحيح يستند إلى قول الرسول الكريم: "لا يكن أحدكم إمعة يقول أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أسأت ..." بمعنى آخر أنها فلسفة القطيع أو فلسفة الفئة أو الطائفة أو الطبقة بل ينبغي أن يستكمل الحديث في سلوكيات الفرد كما جاء في قوله: "إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا تجنبت إساءتهم" ودلالة ذلك في عالم السياسة هو المشاركة السياسية في شئون المجتمع وهمومه. ودلالة

ذلك المجتمعية هي العمل والإنجاز من أجل تقدم المجتمع ورفض منطق السلبية والتواكل والتكاسل وتعزيز الانتماء الحقيقي لا الشكلي.

هذا فقط مجرد نموذج من نماذج عديدة يحفل بها التراث الإسلامي الأصيل في نبعه الصافي المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والثابتة. ومن ناحية أخرى نجد في تراثنا وسلوكيات العديد من الشخصيات في حضارتنا الممتدة لعدة قرون هي أبعد عن روح الإسلام وجوهره. وهذا أدى إلى تشويه صورتنا وإلى ما وصل إليه حالنا من ضعف وهوان ولذلك صدق قول الرسول الكريم: ' توشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تتداعى الأكلة على قصعتها . فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل' ولا شك أن هذا هو ما يحدث الآن.

الدلالة الخامسة : أنه عندما تكون الأمة ضعيفة والدولة مهلهلة والحكومات متصارعة فيما بينها فإن عناصر القوة التي لدينا تتحول إلى ضعف وتصبح أدوات ضغط علينا بدلاً من أن تكون مصدر قوة وركيزة لمواجهة الضغط. وهذا يعني أننا نواجه الآن تحديات أكبر ومسعى لتغيير خارطة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص. وكما سبق الإشارة فإن التغيير في ذاته ليس ضرراً وليس عيباً بل إنه مطلوب وضروري، فالكون كله يتغير ويتطور، ولكن ينبغي أن ندرك – شعوباً وقيادات – أن المبادرة لابد أن تكون بيدنا، من هنا نستطيع أن نأخذ من التقدم ما يناسبنا ونرفض ما لا يتماشى مع قيمنا الأصيلة ونتخلى عن القشور التي نعتقد أنها قيم وليست بقيم وأنها تراث وليست بتراث أصيل.

فإذا كان العالم يتحدث عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان وعن حرية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاجتماعي كشريكة للرجل في بناء المجتمع، فلا يعقل أن نغلق عقولنا ونقول هذا ما وجدنا عليه آباءنا، في حين أن الإسلام سبق العالم بأسره في الحديث عن الشورى والتشاور وإرساء حقوق الإنسان ، ومن مقدمة ذلك حقوق المرأة، كما جاء في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع والتي أرست دعائم حقوق الإنسان وحرمة الدماء والأعراض والأموال وأوصت بالنساء. كما أن سلوكيات المرأة المسلمة في عهد الرسول ومشاركتها في القتال

واجتهاداتها بالرأي في الفقه والعلوم تقدم لنا نموذجاً رائداً لكيفية تمكين المرأة بما يتماشى مع مقتضيات العصر والزمن دون إخلال بمبادئ الأخلاق والفضيلة التي نحرص عليها ونتميز بها عن غيرنا من الأمم، ولا ينبغي أن ننسى أن الإسلام كان ثورة على جمود المجتمع وتخلفه في عصره ولا ينبغي أن نحوله إلى جمود بجعله متخلفاً عن عصره الراهن في حين أن التغير والتطور هو سنة الحياة، كما أكد عليها القرآن الكريم.

إذن يبقى السؤال الجوهري ما العمل في ظل هذه المتغيرات ؟

في تقديرنا أن مراكز الأبحاث لدينا ينبغي أن تنشط لبلورة رد الفعل العقلاني والعصري على التحديات وتقديم البدائل والسيناريوهات مع تحليل الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك البدائل، وتضع ذلك كله أمام صاحب القرار لاتخاذ القرار المناسب. كما أن الجامعات ومراكز الأبحاث عليها مسئولية تطبيق الفكر العصري بما يعكس التطور الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والسياسي، ويكفي الإشارة إلى التقرير العربي للتنمية البشرية الذي يتحدث عن مثالب الوضع في المنطقة العربية وفي مقدمته غياب الفكر العلمي ، وتخلف الممارسات الديمقراطية وعدم تمكين المرأة، ولهذا فلا بد أن تسارع مجتمعاتنا بمؤسساتها المختلفة قبل فوات الأوان خاصة أننا موضع اتهام وتساؤل وتشكيك بوتيرة متصاعدة، فإما أن نتغير إيجابياً وإما أن يفرض علينا الآخرون بمنطق العصر وبمنطق القوة ذلك التغير، وعندئذ يصبح ليس فقط المجتمع في خطر بل كل قيمنا ومؤسساتنا وتراثنا.

ومن ناحية فلسفة السياسة الدولية فلا بد أن نقرأ المتغيرات قراءة صحيحة وأن يكون رد فعلنا عقلانياً ومتمشياً مع منطق السياسة وليس رد فعل عشوائياً وانفعالياً، فلا نعلق الآمال على مشجب واهن، ولا نناطح السحاب، وإنما علينا أن نتعامل مع الوقائع والمعطيات كما هي قائمة لتعظيم مصادر قوتنا وتعزيز أمننا على المستوى الوطني كما هو على المستوى القومي، فعندما تصبح قوة ما صاعدة، ينبغي التعامل معها من هذا المنطلق، وأن نبني استراتيجيتنا ونعمل فكرنا الاستراتيجي لابتكار وسائل التعامل المتعددة في ظل التطورات المستجدة. ولعل مما يلفت النظر مقال نشرته جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٣م حول أثر تطورات العراق في أحداث خطوات إصلاحية في سوريا . وجاء في

ذلك المقال نقلاً عن رئيس تحرير صحيفة تشرين السورية ما يلي: 'إن تقييمه أن سوريا تعيد النظر في سياستها الخارجية وفي نفس الوقت في سياستها الداخلية' كما جاء في ذلك المقال أيضاً نقلاً عن نبيل جبيل المتخصص في الشئون الاستراتيجية السياسية في دمشق قوله أن ثمة مثلاً عربياً هاماً هو' إذا حلق جارك ، بلل ذقنك' وهو يعني أن من مصلحتك أن تدرس الأوضاع من حولك وتتصرف في ضوء المعطيات الجديدة والمتغيرات المستحدثة، كما أن إيران أصبحت تجري مفاوضات سرية مع الولايات المتحدة حول الأوضاع في كل من العراق وأفغانستان، كما نشرت ذلك كل من جريدة الوسط البحرينية وجريدة الحياة اللندنية في صفحتها الأولى يوم ٢٠٠٣/٥/١٣م، ولا شك أن ما ينطبق على سوريا وإيران من مرونة ونظرة جديدة في التعامل مع المتغيرات الدولية يمكن أن ينطبق على العديد من بلاد المنطقة وفي مقدمتها منطقة الخليج، وهذا يعني ضرورة الاستعداد الفكري والعلمي والسلوكي للقيام بالفعل المناسب في اللحظة المناسبة، وليس الانتظار للقيام بردود أفعال ، فالاتجاه للخصخصة وللديمقراطية وللشفافية ولمنع الاحتكار في الاتصالات وللانفتاح على العالم ولإشراك الشباب والمرأة وكافة فئات المجتمع في العمل السياسي والاجتماعي والعملية الإنتاجية أصبح ضرورة وهذا يقتضي وضع السياسات الاجتماعية الملائمة لكافة قطاعات الدولة، ولعل مبادرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي والاقتصادي التي أطلقها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين لتطوير المملكة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خير دلالة على أن الفكر الإيجابي البناء النابع من تراث الوطن وترابه يمكن أن يسبق فكر القوى الأجنبية ويمثل رداً بليغاً وعملياً على التحديات العالمية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقتنا العربية.

الفصل الثالث

العمليات السرية الأمريكية

في الحرب ضد الإرهاب

الفصل الثالث

العمليات السرية الأمريكية
في الحرب ضد الإرهاب

مقدمة:

نشرت مجلة Jane's الأسبوعية لشؤون الدفاع العدد ١١ المجلد ٣٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩م دراسة عن العمليات السرية الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب، وبالنظر لأهمية هذه الدراسة ودلالاتها فقد حرصنا على تقديم خلاصتها والتعليق عليها.

أولاً: خلاصة الدراسة:

لقد جاءت الدراسة التي نشرتها المجلة المذكورة بعنوان «المحاربون غير العلنيين»، وقد عرضت للعمليات السرية التي تقوم بها المخابرات المركزية الأمريكية وبخاصة في إطار الحرب ضد الإرهاب. و أهم ما تناولته الدراسة:

- الإشارة لعملية الاغتيال من الجو بواسطة صاروخ جو-أرض التي قامت بها المخابرات الأمريكية لأحد كبار قادة القاعدة في اليمن المسمى أبوعلي. وإن هذه العملية جزء من إستراتيجية أمريكية لضرب الإرهابيين في مختلف أرجاء المعمورة وإنها تستهدف الحيلولة دون وجود مأمن لهؤلاء الإرهابيين ومن ثم دفعهم للحركة المستمرة مما يؤدي إلى سهولة اكتشافهم. وقد جاء قتل «أبو علي» بواسطة فرع الأنشطة الخاصة SA في CIA بالتنسيق مع قوة العمليات الخاصة SOF.
- إن هذا النوع من العمليات الخاصة لا يعلن عنه وإن عملية اليمن هي حادثة نادرة في أنها أعلنت رغم أن هذه العمليات مارستها الولايات المتحدة في العديد من دول العالم من كولومبيا إلى الباكستان ومن الفلبين إلى الصومال واليمن وغيرها من الدول، وبخاصة منذ ١١ سبتمبر.

- إن العمليات السرية الأمريكية نشطت أيضاً في العراق في شماله وغربه والتي أصبحت مجالاً لنشاط استخباراتي أمريكي، وبخاصة منذ العام الماضي، وإن رجال هذه الاستخبارات يبحثون عن الصواريخ الباليستية والمنصات لإطلاقها وأسلحة الدمار الشامل ومراقبة آبار البترول والبحث عن منشقين عراقيين وتنظيم حرب العصابات الكردية للاستفادة منهم عند نشوب الحرب.
- كما يتم تنظيم السياسيين الأكراد لبلورة دورهم في مرحلة ما بعد الحرب وذلك من خلال عمليات شراء الولاء المعروفة في أنشطة المخابرات المركزية الأمريكية.
- ولقد اضطلعت وحدة الأنشطة الخاصة بدور هام ورئيس في أفغانستان لتنظيم المعارضة ضد حركة طالبان وبذلت جهوداً في شراء الذمم والولاء وأنفقت من أجل ذلك ٥٠ مليون دولار، وكانت هذه الوحدة ترسل جماعات صغيرة تتحرك وسط الشعب والقبائل الأفغانية لجمع المعلومات والتحريض ضد الطالبان وتدريب الميليشيات.
- وأوضح نائب مدير العمليات الخاصة الأمريكي أنهم كانوا يجندون أفراداً يجيدون اللغة واللهجة المحلية ويتواجدون في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب، ولديهم اتصالات جيدة مع الشخصيات الهامة وإرسال التقارير الدقيقة، وقد حقق هذا الفرع من النشاط نتائج ممتازة خلال العام الماضي، رغم أنه كان يواجه مشكلة المصداقية طوال العقد الأخير مما كاد يهدد بالاستغناء عن قواته شبه النظامية، وقد تناقص عددهم إلى ١٩٠ شخصاً يشرفون على ٧٠ مليون دولار، ولكن بدأ الاهتمام بهم مرة ثانية اعتباراً من عام ١٩٩٧ عندما تولى جورج تينت George Tenet منصب مدير المخابرات المركزية، وزادت الحرب ضد الإرهاب من أهمية هذا النشاط والفرع الذي يقوم به فزاد عدد الأفراد ثلاثة أضعاف عددهم عام ١٩٩٣م وأصبحوا بضع مئات.
- أدى نمو هذا النشاط في إطار المخابرات المركزية للفت نظر كبار المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية وتساءلوا لماذا تعتمد القوات الأمريكية في تدخلها في أفغانستان على فرع في المخابرات المركزية؟ وقد أجاب أحد رجال المخابرات بأن أي عمل لهم قد يستغرق أياماً في حين أن العسكريين يقومون بمثله في عدة أسابيع، وإن عملهم في إطار التنسيق ويعتمد على تقسيم العمل بين الإدارات المختلفة، وإن مهمتهم الأولى هي تهيئة الأرضية لقوات العمليات الخاصة والتي هي قوات عسكرية.
- ولكن عمل فرع الأنشطة الخاصة أثار قلق وزير الدفاع رامسفيلد الذي خشي أن يقوم

هذا الفرع بعمل ما يؤدي إلى نزاع يصبح لزاماً على وزارة الدفاع بعد ذلك إنهاءه. ومع ذلك فبدلاً من قيام رامسفيلد بالحد من نشاط ذلك الفرع، فإنه اتجه إلى توسيع نطاقه في العمليات السرية لإرباك الإرهابيين والتشويش عليهم والقبض عليهم أو قتلهم، وغيّر رامسفيلد من تبعية ذلك الفرع SOF لترفع تقاريره إليه شخصياً وليس إلى جورج تينت مدير المخابرات المركزية، وأن يضطلع هذا الفرع بمهمة جمع المعلومات والاستطلاع وعمليات القتل والاغتيال على غرار عملية «أبو علي» في اليمن.

- أنه تم إعداد عدة مقترحات لتطوير القوات الخاصة هذه SOF وأن تضطلع بمهمة العمل الوقائي والتجسس المضاد والمقاومة المسبقة لأي عمليات إرهابية محتملة. وأن ترفع هذه القوات المتخصصة والتي تضم كفاءات متميزة تقاريرها إلى مجلس الأمن الوطني، وفي نفس الوقت حرص رامسفيلد على أن تزيد وزارة الدفاع والمخابرات المركزية من التنسيق بينهما في الأعمال السرية لمقاومة الإرهاب والوصول للأهداف المرتجاة في هذا الصدد.
- ويشير بعض الخبراء إلى أن زيادة قدرات وأنشطة وزارة الدفاع على القيام بعمليات سرية أمر ممكن نسبياً ولكن بعض الدول الأجنبية لا توافق على ذلك، وهذا يجعل من أنشطة وكالة المخابرات المركزية أمراً لا غنى عنه تجنباً للحساسية التي يثيرها ظهور القوات العسكرية. أما أعضاء أجهزة المخابرات المركزية، فإن حركتهم وسط أي مجتمع أجنبي أكثر سهولة ويسرا لوجود غطاء سياسي لهم.
- ولكن من المتوقع أن يلجأ رامسفيلد إلى فرع«قيادة العمليات الخاصة المشتركة JSOC» في فورت براج Fort Bragg بكارولينا الشمالية والتي لديها فرق أكبر من تلك الموجودة لدى الفرع الخاص بالمخابرات CIA-SA ولديهم مهارات في عمليات مكافحة الإرهاب وإنقاذ الرهائن وعمليات القتال عن قرب، وهذه القوات تابعة لقوات الدلتا Delta Force.
- كما أن القوات البحرية والجوية والمشاة لدى كل منها وحدات للعمليات السرية والتي تقوم بمهام مماثلة. ويرى بعض المحللين أنه يمكن تجميع كل هذه الوحدات في إطار واحد في حالة اتخاذ قرار بأن تضطلع وزارة الدفاع بعمليات سرية في مقاومة الإرهاب وخاصة في المدى القصير، ويمكن أن يطلق على مثل هذه الوحدة البالغة السرية الجديدة «وحدة الأنشطة المساندة للتجسس JSA»،

والآن فإن الوحدة التي تقوم بذلك يطلق عليها Grey Fox وتضطلع بمهام العمليات السرية والتسلل والعمل المباشر وجمع المعلومات الاستخباراتية. وهي مستقلة عن المخابرات أو قوات العمليات الخاصة SOF وطبيعة علاقاتها مع هذه الأجهزة غير معروفة وغير واضحة، وإن كان يقال إن عدداً من رجال هذه الوحدة قاموا بمهمة تعقب مجرمي الحرب في البوسنة والقبض عليهم في أواخر التسعينات.

- ويتساءل البعض عن الحكمة من زيادة دور القوات العسكرية في مقاومة الإرهاب على حساب دور وكالة المخابرات المركزية ويضيفون بأن قوات قيادة العمليات المشتركة JSOC لديها تدريباً عالياً في إطلاق سراح الرهائن والقبض على مختطفي الطائرات ونحو ذلك، ولكن تحويلهم لعمليات مقاومة الإرهاب سيكون بمثابة مهمة مختلفة تماماً عن دورهم. ويضيف هؤلاء بأنه بالرغم من الكفاءة العالية لقوات JSOC نتيجة تدريبهم القاسي، فإنه قبل أفغانستان لم يكن لديهم سوى خبرة عملية محدودة في العمليات السرية، وإن إدارة كلينتون عندما رغبت في استخدام SOF لتعقب مجرمي الحرب في البوسنة واجهت مقاومة من وزارة الدفاع.
- أشارت الدراسة إلى أنه سواء وحدة CIA-SA أو وحدة القيادة المشتركة يمكنها استخدام طائرات من وحدة العمليات الخاصة بالسلاح الجوي للقيام بعمليات دفاع داخلي أو تدريب أو تنفيذ أي من عملياتهم، كما يمكنهم الاستعانة بطائرات البحرية الأمريكية.
- وتتواجد قوات العمليات الخاصة والأفراد التابعين للمخابرات المركزية في أفغانستان لتعقب الطالبان والقاعدة، وبعد عملية الحرية لأفغانستان المسماة Enduring Freedom، وهما يقومان بعمليات مماثلة في الباكستان أيضاً، ومع هذا فإن هاتين الجماعتين تواجهان مشاكل في التنسيق بينهما، واشتكت القوات التابعة لوزارة الدفاع عدة مرات من عدم معرفتها بأنشطة تلك الجماعات السرية، ويشير البعض إلى إن انعدام التنسيق هذا، وعدم المعرفة بالأنشطة ربما قائم على مستوى الإدارات في واشنطن، ولكن هناك تنسيقاً أكبر بين القادة الميدانيين، ويجري المزيد من تحسين التنسيق والعمليات المشتركة بين الطرفين، وتسعى

المخابرات المركزية للاستفادة من أجهزة الاتصال لدى القوات العسكرية المنتشرة عبر العالم.

- ويشير البعض إلى أن تزايد التنسيق بين القوات الخاصة التابعة لأجهزة مختلفة أمر ضروري، ولكنه يواجه عقبات مرجعها اختلاف سياسة وعقيدة وتكتيكات كل جهاز أكثر من اختلاف المعدات التي لدى كل منها.

ثانياً: تعليق مركز البحرين للدراسات والبحوث:

يمكن القول إن هذه الدراسة تعكس عدة حقائق في مقدمتها:

١- اتساع نطاق وعمل وحدات الأنشطة الخاصة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية لتشمل ليس فقط جمع المعلومات وشراء الذمم وتجنيد العملاء، بل أعمال الاغتيال المتطورة والتي تستخدم فيها المعدات العسكرية من الجو على غرار عملية «أبو علي» في اليمن.

٢- تعدد أجهزة العمليات الخاصة وفقاً لتعداد الأجهزة الأمريكية من المخابرات المركزية، القيادة المشتركة، وزارة الدفاع والجيوش الأمريكية البرية والجوية والبحرية.

٣- نظراً لتعدد وحدات الأنشطة الخاصة واختلاف تبعيتها للأجهزة والإدارات الأمريكية، يحدث تنافس كبير بينها كما تحدث مشاكل تتعلق بالتنسيق وتبادل المعلومات مما يؤدي إلى التضارب والتداخل في بعض الأحيان.

٤- نظراً للدور النشط الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة التابعة للمخابرات المركزية، سعى وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لضمها لإدارته بدعوى الخوف من قيامها بعمليات معينة تورط الولايات المتحدة وتجعل لزاماً على وزارة الدفاع التدخل لإنهاء صراع أو نزاع معين، ولكن الهدف الفعلي هو إحكام السيطرة والاستفادة من كفاءة الوحدة المذكورة.

٥- إن التوسع في استخدام القوات العسكرية في أعمال التجسس والعمليات الخاصة في البلاد الأجنبية يخرج بهذه القوات عن طبيعة عملها ودورها وتدريبها، كما أنه يثير عدة إشكاليات لها في الظهور العلني الذي قد يثير الرأي العام في تلك البلاد الأجنبية، مما جعل الالتجاء للوحدات الخاصة التابعة للمخابرات ضرورة لوجود

غطاء سياسي لأنشطتها، وهذا يسهل حركتها واتصالاتها وعلاقاتها مع الدول الأجنبية.

٦ - لاشك أنه من المتوقع أن يزداد نشاط أجهزة التجسس في دول الخليج خاصة والمنطقة العربية عامة في مرحلة ما بعد غزو العراق، لتواجد قوى سياسية معارضة للولايات المتحدة وللعلاقة الوثيقة بين هذه الدول والسياسة الأمريكية، وكما هو معروف فإن لرجال المخابرات وسائلهم في اختراق تلك التجمعات وتجنيد العملاء من بين صفوفهم والذين يمكن أحياناً استخدامهم لرفع شعارات متطرفة ضد السياسة الأمريكية كوسيلة لتعزيز الثقة في هؤلاء العملاء من ناحية ولاتخاذهم أداة ضد أنظمة الحكم لضمان مزيد من التجاوب مع المواقف الأمريكية.

٧ - من المنطقي الإشارة إلى إن التوسع في أنشطة أجهزة الاستخبارات الأجنبية في دولة ما يزيد عبء العمل على أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية الوطنية في تتبع نشاط هذه الاستخبارات لمعرفة اتجاهاتها وعملائها وتوجهاتها بالنسبة للنظام السياسي وبخاصة مع القوى والتنظيمات المعارضة. وهذا يطرح مشكلة أهمية التنسيق مع تلك الأجهزة الأجنبية من ناحية، ومراقبتها من ناحية أخرى، ويثير ذلك عدة إشكاليات منها مسألة العميل المزدوج، والتجسس على الأصدقاء ومهما كان مستوى الصداقة أو التحالف مع دولة أجنبية تظل مسألة التجسس من أكثر الأمور تعقيداً ، ولعل اكتشاف عملاء من اليهود الأمريكيين يتجسسون في الولايات المتحدة لحساب إسرائيل يعد نموذجاً واضحاً في هذا الصدد. فمصالح الدولة لا تعرف الصداقة الحقيقية مهما كانت درجة العلاقات وثيقة.

ولاشك أن الذي يتابع السقوط المفاجئ لمدينة بغداد وانهيار النظام العراقي البعثي رغم قبضته الحديدية يستطيع أن يدرك أهمية عمل أجهزة التجسس الأجنبية ومخاطرها على الأمن الوطني لأي دولة وفي نفس الوقت أهمية وضرورة أجهزة التجسس المضادة، وقد بدأت تتكشف تباعاً عملية شراء الشخصيات ضمن القيادات العراقية مما سوف يتيح كتابة فصول عديدة في التاريخ العربي والعلاقات العربية الامريكية في المستقبل قد تؤدى لتغيير كثير من المفاهيم السائدة والتقدير للشخصيات والنظم في عديد من الدول.

الفصل الرابع

غزو العراق

النتائج والدروس المستفادة

الفصل الرابع

غــزو العــراق :
النتائج والدروس المستفادة

مقدمة :

لقد أظهرت عملية غزو العراق تجربة فريدة وتحديات أمام بناء إستراتيجية أي دولة، ونعرض هنا لأهم دروس هذه التجربة من الزوايا الإعلامية والسياسية والعسكرية وإلى أبرز النتائج التي يتوقع أن تترتب على ذلك:

ولاشك أن هذا العرض يمثل تصوراً مبدئياً في إطار استشراف المستقبل، ومن ثم المساعدة في وضع رؤية أكثر واقعية تتسم بالمصداقية وتسعى للمحافظة على الأمن الوطني والإقليمي بقدر الإمكان.

أولاً: دروس التجربــة :

أبرزت متابعة الأحداث دروساً بالغة الأهمية في المجالات التالية:

١- المجــال الإعلامــي :

كان الأداء الإعلامي العراقي في الأسبوعين الأولين للحرب لا بأس به إذ اتسم بالمصداقية ودقة المعلومات رغم أن محمد سعيد الصحاف وزير الإعلام تميز باستخدام عبارات نابية وشتائم، ولكن هذا يمكن فهمه في إطار ظروف الاعتداء على بلاده ووصفه للمعتدين فضلاً عن طبيعة الشخصية العراقية التصادمية، ومن ثم يمكن غض النظر عنه، ولكن هذا الأداء تدهور مع تدهور الأوضاع ووصول القوات الأمريكية لمطار بغداد فتحول إلى إنكار الحقائق ومن ثم فقد المصداقية. أما الأداء الإعلامي الأمريكي فكان في البداية دون المستوى المتوقع من دولة عظمى، فمن ناحية كانت كمية المعلومات محدودة ومتأخرة

مما أفقدها قدراً من القيمة، ولكن مع مضي الوقت اكتسبت خبرة أفضل ومصداقية أكبر خاصة مع تحسن الأداء العسكري.

وهذا التناقض في الأداء الإعلامي بين الدولتين اتضحت معالمه بصورة أكبر في مرحلة لاحقة مما أصبح يثير التساؤل. هل لعب الصحاف دوراً تخديريا للجماهير العربية لصالح الولايات المتحدة؟ أم أنه نفسه كان ضحية معلومات غير دقيقة أعطيت له من القيادة العسكرية العراقية؟

٢- المجـــال العسكـــري :

اتسم الأداء الأمريكي في البداية بالاضطراب وقلة المصداقية في ضوء المقاومة من الميلشيا العراقية في المدن والمناطق الجنوبية وإخفاق الضربة الصاروخية الأولى يوم ٣/٢٠ في تحقيق هدفها بقتل القيادة العراقية. أما الأداء البريطاني فقد كان دون المستوى وتأخر كثيراً في الاستيلاء على مدينة البصرة التي كانت مسندة للقوات البريطانية.

ولكن من ناحية أخرى، فإن التجاء القوات الأمريكية لحرب الصواريخ والقنابل وما تميزت به من كثافة النيران والقصف وكثرة الضحايا بين المدنيين أثار كثيراً من الشكوك حول مصداقية الموقف الأمريكي بالنسبة لحرب نظيفة وأسلحة ذكية خاصة بعد أن ضلت عدة صواريخ أهدافها وسقطت بعضها في إيران والسعودية.

ولكن الإصرار الأمريكي لتحقيق كسب عسكري كان واضحاً منذ البداية فلا يمكن توقع تراجع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها مهما كانت التضحيات، إلا لو استمر الموقف لعدة شهور وربما عدة سنوات كما حدث في حرب فيتنام، أما وإن الخسائر الأمريكية العسكرية محدودة فليس من المتوقع حدوث تغير في الموقف الأمريكي، وقد ساعد على تقليل الخسائر عدة عوامل منها:

١- الأسلحة المتطورة والموجهة بالأقمار الصناعية فضلاً عن الأجهزة الإلكترونية والليزر.

٢- لجوء الولايات المتحدة إلى أسلوب حرب الصواريخ وإلى أسلوب التقدم الاستطلاعي والإغارات المتلاحقة (incursion) لتحطيم الروح المعنوية للعدو، وهذا ما تجلى بوجه خاص في الهجوم على مطار بغداد وعلى أحياء بغداد

وضواحيها، وقد استفاد الأسلوب الأمريكي هذا من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، بل يمكن القول أنه ربما استعان بعناصر إسرائيلية في هذا الصدد إذ اتضح وجود كثير من الإسرائيليين في مناطق عدة من العراق بعد ذلك.

٣- الاستعداد الطويل للقوات المتحالفة من حيث التدريب والكفاءة القتالية والتهيئة للحرب، مقابل عدم الاستعداد العراقي نتيجة الضغوط النفسية والسياسية ورصد حركة القوات العراقية بل وتحديد تلك الحركة من قبل الأجهزة الدولية.

٤- توافر المعلومات الدقيقة عن العراق وقواتها من خلال أجهزة ووسائل التجسس المختلفة سواء الرصد الجوي والاستطلاع أو بالوسائل التقليدية أو من خلال العملاء.

٥- ضعف التسلح العراقي بعد مضي ١٢ عاماً على فرض الحصار وإجراءات تدمير الأسلحة والتفتيش.

٦- ضعف الأداء العسكري العراقي بالنسبة للقوات المسلحة ذات المعنوية المنخفضة، والحرس الجمهوري المحدود الخبرة العسكرية القتالية، والتي كانت خبرته لتأمين النظام ضد أي عمل داخلي وليس للعمل العسكري ضد عدو أجنبي، ولهذا فإن دفاعات مدينة بغداد العاصمة انهارت بسرعة مقارنة بما حدث في البصرة.

٧- اعتماد القوات العسكرية العراقية على الأساليب العسكرية التقليدية التي عفى عليها الزمن مثل خطوط الدفاع الثابتة (وهي كانت سائدة في الحرب العالمية الأولى) أو تكتيك حرب العصابات المحدودة والعمليات الإستشهادية (وهي تفيد في حروب التحرير وليس في الحروب النظامية مع قوات متقدمة مثل القوات الأمريكية).

ويثور التساؤل حول نقطتين :

الأولى: إستراتيجية الصدمة والترويع (Shock & Awe) التي رددتها القيادة العسكرية الأمريكية ومدى صحتها ومدى فاعليتها. ولاشك إن هذه الإستراتيجية حققت نتائجها، فاحتلال دولة بحجم العراق خلال شهر وتحطيم مقاومة جيشها والذي هو أكبر الجيوش العربية عدداً ولم يبد مقاومة حقيقية يعد تتويجاً لتلك الإستراتيجية. وليس صحيحاً أن الولايات المتحدة فوجئت بالمقاومة العراقية لأن هذه المقاومة كانت محدودة وضعيفة، ولكن الإعلام

الأمريكي تمشياً مع التوجهات العسكرية ذات البعد السياسي هو الذي حاول تضخيم ذلك لاكتساب الرأي العام الأمريكي لصالح الحرب ولإظهار التحديات المفترضة، وأيضاً إظهار بطولة الجيش الأمريكي، ومن ناحية أخرى فإن أجهزة الإعلام العربية أبرزت ذلك وقوعاً في شرك الخداع الأمريكي من جانب ومن جانب آخر لبعث الثقة في نفوس الجماهير العربية الثائرة والمحبطة بأن ثمة مقاومة وبطولات عراقية. ولاشك أن هناك بطولات فردية أو مقاومة محدودة وهذا منطقي وطبيعي، ولكن لا ينبغي الوقوع في شرك الخداع العسكري لمجرد إرضاء الذات، ذلك لأنه لم تشهد الأحداث معركة نظامية بين جيشين بالدبابات أو الطائرات التي لم تظهر على الإطلاق.

الثانية: حجم الخسائر الأمريكية والبريطانية، وهذه الخسائر بالغة المحدودية بالنسبة لأمرين، أولهما: حجم تلك القوات الأمريكية البريطانية، وثانيهما: كون تلك القوات مهاجمة، ولاشك إن المهاجم يتوقع أن تكون خسائره أكبر من المدافع. طبعاً لا نتحدث هنا عن خسائر العراق العسكرية لأن الجيش العراقي لم يشترك في معركة حقيقية، الاشتباكات التي وقعت بين قوات الجيش أو الحرس الجمهوري وبين القوات الأمريكية أو البريطانية محدودة للغاية. وباختصار، فإن العراق من الناحية العسكرية كانت مكشوفة تماماً وإن أداء القوات العراقية يكاد يكون نسخة مكررة من أدائها في حرب عام ١٩٩١ مع بعض الفوارق التي يتمثل أبرزها في الآتي:

١ إن الجندي العراقي استسلم بصورة مكثفة عند انسحابه من الكويت لعدم اقتناع كثير من القيادات بعملية غزو الكويت. في حين أنه في حرب ٢٠٠٣ من المفترض أنه يدافع عن بلاده ووطنه في مواجهة غزو أجنبي.

٢ إن عملية القصف الصاروخي في حرب ١٩٩١ كانت أبعد مدى من حيث المناطق التي أصابتها والمدة التي استغرقها عما تم في حرب ٢٠٠٣ لأنه في الحرب الأولى كانت لدى العراق قوات حقيقية وأسلحة ضخمة وكان الحلفاء يخشونها، في حين إنهم في حرب ٢٠٠٣ لم تكن تتوافر لهم مثل هذه الأسلحة بعد أن تم تدميرها من خلال لجنة الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة الممنوعة على العراق.

٣- من الناحية السياسية :

كان الأداء الأمريكي أيضاً في عام ٢٠٠٣ مختلفاً عن الأداء في حرب ١٩٩١، حيث كانت حرب عام ٢٠٠٣م تفتقد لغطاء الشرعية الدولية أو الشرعية العربية ويتجلى ذلك في مقارنة موقف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الحالتين.

- ومن ناحية أخرى، كان ثمة انقسام أوربي حيث مثلت ألمانيا وفرنسا وروسيا جانب، وكان يمثل الجانب الآخر بريطانيا وأسبانيا ودول أوربا الشرقية.
- كما أن الموقف السياسي العربي اتسم بما يشبه التوحد لدى الرأي العام ضد الحرب ولدى معظم القيادات السياسية، وإن اختلف مسلك القيادات عن تصريحاتها، فقيادات تعاونت فعلياً بحكم التواجد الغربي الجوي والبري والبحري على أراضيها، وقيادات تعاونت بتنسيق وتبادل المعلومات، وقيادات تعاونت بالتواطوء الصامت من خلال رفع الشعارات دون أي عمل حقيقي مساند للعراق ومضاد للولايات المتحدة. وفي جميع الأحوال تكاد تكون هناك حالة من عدم المشاركة العربية مع قوات التحالف أو ضدها، وهذا بخلاف حالة عام ١٩٩١ حيث كان ثمة انقسام عربي أكثر وضوحاً في المواقف، حيث شاركت دول بقوات عسكرية وأعطت بذلك شرعية لتلك الحرب.
- أما الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية، فكان دورها أكثر من هامشي، فاقتصر على التصريحات أو النداءات أو المظاهرات في بعضها.
- وعلى الجانب الآخر لعبت السياسة العراقية دورها ضد مصالح بلادها، ففقدت مصداقيتها مع دول الجيران بما في ذلك إيران وتركيا ومع العديد من الدول العربية بل ومع العديد من دول العالم، وكان المناهضون للحرب يحرصون على التفرقة بين رفض الحرب وبين مساندة نظام سياسي قمعي هو نظام صدام حسين الذي لم يجد شخصاً عربياً أو غير عربي يعبر عن التعاطف معه.

ثانياً: نتائج الحرب وبناء استراتيجية الدولة :

لا مراء في أن ثمة حالة من الصدمة النفسية لدى الشعوب العربية نتيجة حالات الإحباط العام وعدم قدرة السياسة العربية في معظمها على إدراك حقيقة المتغيرات الدولية والإقليمية.

ولعل المتغير الجوهري هو تأكد السيطرة الأمريكية على مقدرات السياسة الدولية: عسكرياً وسياسياً وإعلامياً واقتصادياً في المستقبل المنظور على مدى العقدين القادمين على الأقل. ولكن المشكلة لدى المخطط الاستراتيجي الأمريكي تتمثل في عجزه عن إدراك البعد التاريخي والحضاري والثقافي في التعامل مع الشعوب الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية نقل المخطط الاستراتيجي الامريكي خبرته السياسية والعسكرية في اللجوء للقوة كوسيلة للسيطرة وتأكيد الذات وهي الخبرة المستمدة من تاريخ صراع البيض مع السكان الأصليين من الهنود الحمر في أمريكا وإبادة معظم هؤلاء وإحلال آخرين محلهم، ومن ناحية ثالثة إيمان الولايات المتحدة منذ انهيار الإتحاد السوفيتي بسلامة وصحة فكرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسعي لفرضه على الآخرين، ومن ناحية رابعة إيمان الولايات المتحدة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتركيزها عليه، وأخيراً بروز الاتجاهات الدينية اليمينية والمحافظة وتأثرها بالفكر اليهودي الذي توغل بشكل مكثف في دوائر المال والأعمال والإعلام وأخيراً في الإدارة ومراكز البحث والدراسات والتفكير Think Tank.

وأدى نجاح الولايات المتحدة في إضعاف أو القضاء على خصومها ومنافسيها إلى تعزيز الثقة بالنفس وسيطرة العقيدة الجديدة على الفكر السياسي الأمريكي خاصة في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش للأزمة الناتجة عن الصدمة التي لقيها من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، هذا بافتراض أنها كانت مدبرة من قوى أجنبية إرهابية، وإن كان مثل هذا الافتراض ترد عليه العديد من المحاذير والتحفظات، كما ظهر في كتاب ميسون 'الخديعة الكبرى' وغيره من الأبحاث والمقالات، إلا أن الشواهد العلنية الواضحة تدل على صحته. وأياً كان الموقف فإن الصدمة لدى الشعب الأمريكي والقيادات ومراكز الأبحاث أدت إلى سيطرة هذه الروح القتالية والتوجه غير المتسامح لدى النظام السياسي الأمريكي ولدى المجتمع الأمريكي ككل.

والسؤال كيف يمكن لدولة صغيرة أو متوسطة أن تبني استراتيجيتها في مثل هذه الظروف؟

لاشك أنه ليست هناك وصفة سحرية يمكن تقديمها وإن كانت هناك مبادئ عامة يمكن الاهتداء بها وينبغي على أي قيادة واعية أن تأخذها في الحسبان عند وضع خططها أو اتخاذ قراراتها تجاه القضايا الدولية المختلفة ومن ذلك ما يلي:

الأول: إن عناصر القوة الذاتية لأي دولة هي التي تمثل ركيزتها الأساسية، ومن ثم فإن مدى قدرة الدولة على اتخاذ قرار مستقل تعتمد على مدى ما لدى أي دولة من عناصر هذه القوة والتي في مقدمتها: المعرفة العلمية والتكنولوجية – مدى توافر وسائل الإنتاج الصناعية والزراعية وحجم اعتمادها على الخارج في الاستيراد والتصدير لنوعيات السلع المختلفة – مدى قوة شخصية القيادات السياسية ومقدرتها على التحمل. فمن البديهيات إن الإنسان كلما تقدم به العمر تضعف قدرته على التحمل وتقل قدرته على الابتكار وتتراجع لديه الرغبة في التطوير والتحسين واكتساب الجديد، وهذا ينطبق على الأفراد العاديين وعلى القادة السياسيين الذين يميلون أكثر إلى المحافظة وحب الذات وتمجيدها، ويقل احتكاكهم بالواقع المعاش في بلادهم، هذا مع مراعاة أن هناك استثناءات مثل نموذج دنج سياو بنج في الصين.

الثاني: إن بناء الاستراتيجية تعتمد على المخيلة التاريخية للقيادة لدور الدولة، وموقف النخب المثقفة أو المسيسة لديها. وهنا أحياناً يحدث التعارض أو الهوة بين هذا العنصر والعنصر السابق. فبعض الدول تعيش في وهم الدور القيادي الذي كان لها في مرحلة تاريخية معينة، الذي قد يكون تراجع في مرحلة تاريخية أخرى اختلفت فيها موازين القوى. وهذا يستلزم من النخب السياسية والثقافية إدراك الحقائق كما هي إذا رغبت في وضع إستراتيجية عقلانية ورشيدة. فالاتحاد السوفيتي مثلاً كان قوة عظمى في أثناء الحرب الباردة، ولذا عندما وجه إنذاراً لقوات الغزو الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ أدخل ذلك الرعب في قلوبهم ولدى الولايات المتحدة التي أعلنت حالة التأهب النووي آنذاك، في حين أنه في حرب ١٩٩١ لم يعد لصوته ذلك الوزن، وفي حرب ٢٠٠٣ تم ضرب سفارته في بغداد، كما تم ضرب قافلة بها سفيره وأعضاء السفارة في الطريق من العراق إلى سوريا. مثل هذه الواقعة كانت كفيلة في الماضي بإشعال حرب. ولكن الإدراك الواعي للقيادة الروسية بعناصر قوتها وقدراتها الحقيقية وتقديرها لمصالحها دعاها لاستدعاء السفير الأمريكي في موسكو للاحتجاج ونحو ذلك. وقس على هذا المثال مواقف دول أخرى صغرى أو متوسطة. فالدولة الصغيرة يمكن لقيادتها أن تناور ولكن هذه المناورة في حدود هامش معين وتعتمد على ركائز وظروف

تاريخية كما حدث في مصر عام ١٩٥٦ بنجاح في حين أخفق نفس الأسلوب عام ١٩٦٧. أما إذا اتبعت قيادة دولة صغيرة أو متوسطة المناورة المتكررة كمنهج فلابد أن تسقط في الشرك الذي ينصب إليها بالخديعة من أعدائها أو بالغرور من ذاتها كما حدث لمناورات صدام حسين السياسية عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣م وهي مناورات لم تدرك مغزى التغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية، كما لم تدرك مدى هامش الحركة المسموح به لدولة إقليمية.

الثالث: إدراك مسيرة التاريخ وتوجهاته، فكما أشرنا لسيطرة القوى العظمى في مرحلة أو أخرى فإن المسيرة التاريخية تشير إلى أن مثل هذه السيطرة ليست بلا قيود وليست أبدية، ولكن المشكلة أمام المخطط السياسي لدولة ما وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة هي في الخلط بين المفهوم العام والإطار الزمني لإحداث فاعلية هذا المفهوم أو القانون التاريخي.

الرابع: إن وضع الإستراتيجية لابد أن يستند إلى التخطيط المستمر والانضباط في الالتزام بالتخطيط وأن يكون لمثل هذا التخطيط هدف معلن وواضح وأهداف أخرى غير معلنة، وبالنسبة للأهداف المعلنة فلابد أن يكون لها مصداقية، والنموذج الصيني باتخاذ قرار استراتيجي بعدم التورط في حروب أو نزاعات والتركيز على التنمية الاقتصادية كهدف رئيس لبناء الدولة بما يمكنها من مواجهة الضغوط عليها خير مثال في هذا الصدد.

الخامس: أنه لا يوجد النموذج المثالي لمثل هذا التخطيط الاستراتيجي ولا يستطيع أي مفكر أو باحث أن يضع نموذجاً ما لدولة ما فهذه مسئولية القيادة السياسية العليا مع الأجهزة المعاونة لها، ولكن بناء مثل هذا النموذج له متطلبات ضرورية منها:

أ- توفر الوعي والإرادة والقرار لدى القيادة السياسية.

ب- وضع خطط مرحلية للاستراتيجية بمنهج واقعي يستند للقدرات الذاتية أو الخارجية على نحو ما أشرنا سابقاً.

ج- التفاعل مع العالم الخارجي وفقاً للمقتضيات والظروف الواقعية.

د- تبني مفهوم الحكم الصالح (Good Governance) مع وجود التفاعل المستمر بين الحكومة والمجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص.

هـ- إعطاء دور لمراكز الأبحاث والتفكير في وضع النماذج والبدائل ومتابعة التنفيذ والتقييم. وبعض تلك المراكز لابد أن يكون عملها هادئاً وسرياً وبعيداً عن الأضواء ويستند للحقائق والصدق في التقييم بعيداً عن المجاملة للقيادة السياسية.

ولعل متابعة أداء النظام السياسي الأمريكي وتفاعل قيادات الحزبين مع مراكز الأبحاث التابعة لها واختيار كبار المسئولين في كل إدارة من عناصر من تلك المراكز هو خير دلالة على ما نذهب إليه من ضرورة تفاعل الفكر مع الإدارة، حتى تكون هناك رؤية إستراتيجية يضطلع بتنفيذها من صاغها وآمن بها.

تلك أبرز النتائج والدروس المستفادة من حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ والتصورات المستقبلية المرتبطة بذلك.

الفصل الخامس

رد الفعل العربي على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق

الفصل الخامس

رد الفعل العربي
على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق

إنه من نافلة القول أن رد الفعل العربي على الغزو الأمريكي البريطاني كان أقل مما كانت الجماهير العربية تتوقعه من حكوماتها، بل إن رد الفعل الشعبي العربي كان أقل مما توقعته بعض النخب السياسية العربية ذات التوجه القومي. ولعل مرجع ذلك إلى عدة اعتبارات:

الأول: الحالة النفسية للأنظمة السياسية العربية والتي أعلنت منذ البداية، بل وفي مرحلة الضغوط على العراق قبل الحرب، عدم القدرة على اتخاذ أي موقف فعال يمكن أن يؤثر على الموقف الأمريكي. ولكن هنا ينبغي أن نشير إلى ثلاثة تحفظات:

١- إن كثيراً من القادة العرب أعلنوا مراراً وتكراراً إن مسألة الحرب ضد العراق بالغة الخطورة وإنه يمكن أن تترتب عليها تداعيات كثيرة في العديد من الدول العربية والمنطقة برمتها يصعب التنبؤ بآثارها في الوقت الراهن، وقد نقلوا ذلك للقيادة الأمريكية عبر وسائل متنوعة: دبلوماسية وإعلامية واتصالات ومباحثات مباشرة.

٢- إن الدول العربية على أعلى مستوى في قمة شرم الشيخ في مارس ٢٠٠٣م قررت إرسال وفد وزاري للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لشرح وجهة النظر العربية، كما أنها فكرت في دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد بعد أن اتضح عدم إمكانية انعقاد مجلس الأمن أو اتخاذه أي قرار. ومع هذا فإن الوفد العربي الذي سافر لنيويورك واجتمع مع عدد من الوزراء من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرهم يبدو أنه لمس تجاوباً محدوداً بالنسبة لطرح فكرة دورة

الجمعية العامة للانعقاد بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلام الذي صدر إبان الحرب الكورية عام ١٩٥٠م ولم يستخدم بعد ذلك سوى أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦م ولذلك عزف عن متابعة هذه الفكرة.

٣- إن حالة العجز هذه ليست قاصرة على العرب الذين هم غير قادرين على منع الحرب أو على وقفها آنذاك نتيجة القوة الضخمة للولايات المتحدة وتشدد مواقفها، بل إن القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا التي كانت لها مواقف واضحة ضد الحرب لم تستطع الحيلولة دون ذلك.

الثاني: إن مواقف الأنظمة العربية تراوحت بين ثلاثة توجهات: أولها يدين العراق ويراه مسئولاً عن كل هذه المآسي ويحرض بطريقة شبه علنية ضد العراق، وثانيها يطالب العراق بمزيد من الامتثال لقرارات مجلس الأمن وإجراءات التفتيش وتدمير أسلحة الدمار الشامل، ويرى في ذلك وسيلة لتجنب الحرب التي كانت تلوح في الأفق، وثالثها استمر في طرح شعارات ثورية تقليدية بلا عمل سياسي ملموس من جانبه مع استمراره في توجيه اللوم للآخرين لعدم قيامهم بما ينبغي ونسيان مسئوليته في نفس الوقت. ومحصلة ذلك كله الدوران في حلقة مفرغة من الجميع تحسباً لاحتمالات المستقبل والخطط الأمريكية السرية لمستقبل المنطقة.

الثالث: ضعف منظمات المجتمع المدني العربية والتي أنهكت مع مرور السنين نتيجة منهجها غير الواقعي وغير العملي في مواجهة أنظمة الحكم العربية واستمرار بعضها في طرح شعارات تجاوزتها مراحل التطور التاريخي.

الرابع: إن كثيرا من الأنظمة العربية نتيجة للتحليل المنطقي للأوضاع في العراق تحت الحصار لمدة أثنى عشر عاماً ونتيجة للقوة العسكرية والتكنولوجية البالغة التطور والحشد العسكري الأمريكي البريطاني توقعت استسلام العراق خلال فترة وجيزة ما بين أسبوع أو أسبوعين على أقصى تقدير من بدء المعارك.

الخامس: إن الدول العربية على مدى الثلاثين عاماً الماضية لم تستطع أن تطور استراتيجية مشتركة بل تصارعت فيما بينها، وكان للعراق دور رئيس في إثارة هذا الصراع الذي أحدث الانقسام والفرقة وأدى إلى حالات من التحزب العربي وانعدام الثقة العربية.

كما إن الاستراتيجية الكونية عملت على إبطال مفعول الأسلحة العربية المتمثلة في النفط ورؤوس الأموال بحيث أصبحت هذه الأسلحة رهينة لدى الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة.

السادس: يضاف إلى ما سبق تأثير الحرب النفسية بتخويف العرب ووصفهم بالإرهاب بعد ١١ سبتمبر، وبالتخلف والتعصب ومطالبتهم بإثبات جدارتهم بالحياة في القرن الحادي والعشرين، ودعوتهم لتغيير نظمهم التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

وترتب على ذلك كله أن أصبح العرب في موضع الدفاع On The Defensive بدلاً من أن تكون بأيديهم المبادرة.

وبعد أن وقع الغزو، فإن رد الفعل العربي الرسمي هو نفس المواقف التي تراوحت فيها قبل الغزو، وهي التحذير من الآثار الكارثية المحتملة، والمطالبة بوقف الحرب، الإشادة الشعبية بمواقف الشعب العراقي وصموده والمطالبة بتنحي صدام حسين وتغيير نظامه واستمرار طرح الشعارات الثورية التقليدية دون عمل ملموس.

أما على مستوى الشارع والرأي العام العربي، فإن رد الفعل هو التظاهرات المستمرة في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والبحرين والجزائر والمغرب، وغيرها من الدول مع ملاحظة أن دولاً عربية معينة لم تتم فيها أي مظاهرة.

ورفعت تلك المظاهرات شعارات ولافتات تندد بالعدوان وتتهم الأنظمة العربية بالتآمر والعجز وتطالبها بالتخلي عن سياساتها ومواقفها وتنتقد تقديم التسهيلات والقواعد العسكرية وزيادة ضخ البترول ونحو ذلك من المواقف التي عبرت عنها العديد من الدول على اختلاف توجهاتها، وفي نفس الوقت انهمكت الأنظمة السياسية في تبرير مواقفها والدفاع عنها في مواجهة شعوبها وتنفيذ تلك الطروحات والشعارات التي طرحت مع التأكيد على أنها تبذل كل الجهود لوقف الحرب على العراق والإعراب عن مساندتها لشعبه والإشادة بصموده.

ويلاحظ أحياناً أن عدداً من المظاهرات خرجت عن هدفها الأصلي في مساندة شعب العراق والإشادة بصموده، إلى أعمال تخريب للمنشآت العامة أو الأهلية، أو للتنديد بدول عربية معينة والسير ضد سفارات دول معينة، كما أن بعض الصحف وأجهزة الإعلام

لبعض الدول اتجهت لفتح معارك جانبية مع دول أخرى أو شخصيات عامة عربية تختلف معها في وجهات النظر أو للتغطية على مواقفها الحقيقية المتسمة بالعجز الفعلي رغم طرحها شعارات براقة.

إذن ما العمل في ظل هذه الظروف؟، لاشك أن الخبرة التاريخية تقدم لنا بعض المؤشرات الفعالة والهامة في دلالاتها. فالعدوان على العراق ليس الحالة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تتعرض لها دولة عربية أو شعب عربي، فقد سبق احتلال جميع الأ راضي العربية منذ القرن التاسع عشر وبخاصة عدن والخليج وشمال أفريقيا. وقاوم كل قطر عربي المحتل بطريقته، كما تم احتلال باقي المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، كما تكرر العدوان الأجنبي على مصر عام ١٩٥٦، وضد تونس في معركة بنزرت عام ١٩٦٣. واجتياح لبنان ودخول بيروت عام ١٩٨٢م. والعدوان المستمر على فلسطين والذى منه أعمال شارون الوحشية لقمع الانتفاضة ومحاصرة ياسر عرفات في مقره تحت التهديد المستمر.

وفي كل هذه الحالات برز عدم وجود نظام أمن عربي موحد يستطيع أن يقدم ضمانات أمنية أو يتخذ قرارات فعالة. في حين كانت الجماهير العربية تتصور خطأ وجود مثل هذا النظام، وكان البديل المنطقي هو:

- إن القطر أو الشعب العربي المعني هو الذي اضطلع بالدور الرئيس في مقاومة الغزو والعدوان.
- إن الحكومات العربية واجهت الانقسام في المواقف الحقيقية وإن كانت المواقف المعلنة قد طرحت المساندة للشعب العربي المعتدى عليه. ولعل مواقف نظام نوري السعيد من عبدالناصر وثورة ١٩٥٢ وتحريضه ضد مصر ساهم في التعبئة ضدها ومن ثم العدوان عليها في حرب ١٩٥٦ ، وهذا النموذج تكرر في تحريض مماثل ضد العراق عام ٢٠٠٣ مع اختلاف الظروف والمسببات والملابسات في كل حالة.
- إن الشعوب العربية ومنظمات المجتمع المدني هي التي كان لها الأثر الأكبر في المساندة، ففي حرب ١٩٥٦ تم نسف أنابيب البترول العراقي التي تعبر الأراضي السورية وقبلها قاطع العمال المصريون والعمال العرب السفن التي تنتمي للدول المعتدية. وهكذا فإنه في التقدير إن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تنقل

رسالة هامة للمجتمع الدولي وللدول الغازية للعراق، وتمنع حرج الحكومات لارتباطاتها وظروفها وخضوعها لقواعد الحركة الدولية، وفي نفس الوقت يكون لذلك أثره الفعال. ومن ذلك مقاطعة المثقفين للأفلام والندوات والدعوات التي توجهها أي هيئات من الدول المعتدية على العراق، تحرك اتحاد المحامين العرب مع نظرائه في المجتمع الدولي، مقاطعة طائرات الدول المعتدية وعدم تزويدها بالوقود ورفض تقديم أي خدمات لها من قبل عمال المطارات والموانىء، واحتمال قيام جماعات معينة بالتصرف بالنسبة لتدفق النفط بوجه عام وللدول المعتدية بوجه خاص، مقاطعة السلع والبضائع الواردة من الدول المذكورة، وهكذا أساليب متعددة ذات فاعلية تؤكد الموقف الشعبي، وترفع الحرج، كما أوضحنا، عن الحكومات لارتباطاتها ، وهي في نفس الوقت تعزز بطريقة غير مباشرة موقف تلك الحكومات.

المهم البحث عن بدائل وليس عملية جلد الذات في الحديث عن العجز العربي، أو جلد الحكومات واتهامها بالتقصير أو التآمر أو نحو ذلك من الشعارات غير المجدية والتي تساعد في بث الفرقة والانقسام والذي هو هدف رئيس من أهداف القوى المعادية للعرب.

ومن ناحية أخرى، فقد كان المطروح آنذاك أن تقوم الحكومات العربية بالتحرك السياسي النشط والحقيقي للتأكيد على ما تعلنه من رفض الحرب، والإصرار على عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة أو دعوة حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي لاجتماعات طارئة، وأيضاً التحرك في لجان حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى لفضح استخدام القوى الغازية لأسلحة محرمة دولياً مثل القنابل العنقودية واليورانيوم المستنفد وغيرها، وكذلك انتهاكها لاتفاقيات جنيف الأربع وأيضاً مواثيق حقوق الإنسان.

هذا بالإضافة إلى أن خيار الحرب ضد العراق في ذاته خيار يفتقد للشرعية الدولية وضد منطق القانون الدولي المعاصر ويتعارض مع اتجاهات العلاقات الدولية في تسوية المشاكل بالطرق السلمية، ويضاف إلى ذلك أنه بالنسبة للعراق كدولة في الشرق الأوسط تتعامل القوى المسيطرة في النظام الدولي بمكيالين فتترك إسرائيل بكل ما لديها من أسلحة دمار شامل بلا رقابة، كما تتركها تنتهك كل حقوق الإنسان في قمعها للشعب الفلسطيني الذي يدافع عن ترابه الوطني ويطالب بحق تقرير المصير.

وبعد انتهاء الحرب بخمسة شهور لم تجد القوات الأمريكية والبريطانية أي أسلحة دمار شامل في العراق وطالبت بالتمهل للوصول إليها في حين أنها رفضت إعطاء الأمم المتحدة فرصة لإتمام المهمة التي كانت تضطلع بها من التفتيش الدقيق في الأراضي العراقية. وقد أثار ذلك بعض الخلافات اللاحقة بين هانز بلكس رئيس لجنة التفتيش والولايات المتحدة خلال يونيو ٢٠٠٣م عندما جرى تبادل التصريحات المتعارضة وإلى حد ما الأنتقادات من كلا الطرفين ضد الآخر. وكذلك الأمر في مجلس العموم البريطاني وبين الأحزاب المعارضة والحكومة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذه الخلافات من المتوقع ان تزداد مع اقتراب مواعد الانتخابات الرئاسية الامريكية.

ولاشك أن النظم السياسية العربية كانت آنذاك في حاجة لتحرك سياسي وإعلامي أكثر نشاطاً لشرح وجهات نظرها لشعوبها منعاً لبروز الهوة بين النظم والشعوب واتساعها، وتحرك سياسي وإعلامي أيضاً تجاه العالم الخارجي لتوضيح حقيقة الأوضاع وبيان الخسائر الاقتصادية والسياسية على هذه الدول وعلى المنطقة ككل، بل وعلى الاقتصاد العالمي بأسره، ومثل هذا التحرك من شأنه توفير عناصر حماية وضع هذه النظم والحفاظ على مصداقيتها في هذه الظروف البالغة الدقة والتي تنذر بمخاطر غير معروفة أبعادها الكاملة، كما ان العبرة الحقيقية التي ينبغى ادراكها تتمثل في اهمية وضرورة وضع استراتيجية عربية شاملة اذا كانت شعوب وقيادات المنطقة تتطلع لان يكون لها دور مستقبلي في السياسة الدولية أو تسعى للحفاظ على مصالحها وامنها وهويتها المستقلة.

الفصل السادس

نظرة استشرافية على الخليج بعد الغزو الأمريكي للعراق

الفصل السادس

نظرة استشرافية على الخليج
بعد الغزو الأمريكي للعراق

يواجه الخليج وضعاً مختلفاً بعد الغزو الأمريكي للعراق ومن الضروري الاستعداد لذلك منذ الآن، ونقدم في هذا الفصل تصوراً مبدئياً للموقف وكيفية مواجهته.

أولاً: معالم الموقف الجديد بعد الحرب:

تتمثل معالم الموقف الجديد في السمات التالية:

١- السيطرة الأمريكية البريطانية على العراق والسعي لإقامة حكومة عراقية تابعة لهما وتحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة وممثليها العسكريين والمدنيين.

٢- التحركات التركية في شمال العراق والتي قد تنعكس في تواجد تركي بصورة أو بأخرى رغم ما تبديه الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الدول العربية من معارضة لذلك.

٣- زيادة حرج موقف إيران الاستراتيجي واتجاهها لتحريك الشيعة العراقيين ضد التواجد الأمريكي من ناحية، واستخدامهم في التعامل غير المباشر مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وبذلك يتوقع أن يكون الشيعة العراقيون أمام خيارات ثلاثة:

- فريق يتجاوب مع استراتيجية إيران ومصالحها.
- فريق يتعامل مع الموقف الأمريكي باعتباره مخرجا لتحقيق طموحاتهم في مواجهة الدولة العراقية وهي طموحات واجهت القمع منذ نشأة الدولة العراقية كنظام سياسي تقوده طائفة السنة وتسيطر من خلاله على أجهزة الدولة الهامة.
- فريق سيتأثر بالنزعة الوطنية العميقة في العراق، وسيحاول إضعاف الفريقين السابقين، وإيجاد قواسم مشتركة مع الفصائل الوطنية العراقية. ولعله من

المفيد تذكر أن الشيعة العراقيين أبدوا روحاً وطنية في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك أبدوا مقاومة جيدة في مواجهة الغزو الأمريكي مقارنة بموقف الأكراد الأكثر تعاوناً مع السياسة الأمريكية.

٤- أما بالنسبة للموقف التركي فسوف يؤدي التواجد التركي مهما كان محدوداً في شمال العراق إلى ردود فعل يمكن أن يتوقع منها ما يلي:

أ- استمرار الانقسام بين جماعة الطالباني وجماعة البرزاني وسعي كل منهما لإيجاد حلفاء لهما سواء مع أمريكا أو تركيا أو إيران.

ب- بروز جماعة كردية ذات نزعة وطنية تسعى للتعاون مع الحكومة المركزية، وربما تسعى الولايات المتحدة لخلق مثل هذه الجماعة في إطار سياستها للحفاظ على الوحدة الترابية العراقية.

ج- بروز جماعة التركمان وسعي تركيا لبسط حمايتها عليهم واستخدامهم أداة للضغط على الولايات المتحدة من ناحية وعلى الأكراد من ناحية أخرى وعلى الحكومة العراقية القادمة من ناحية ثالثة.

ثانياً: وضع السياسة الأمريكية في المنطقة:

١- أما الموقف الأمريكي فسوف يواجه عدة مشكلات أكثر صعوبة وتعقيداً منها:

أ - مشكلة بناء الديمقراطية في العراق وهي من أكثر المشكلات صعوبة نتيجة التكوين العرقي والمزاجي والتراث التاريخي المعاصر للعراق. ولعل كثرة الفصائل والأحزاب والانقسامات بينها وتضارب مواقفها حتى داخل الفصيل أو العرق أو الطائفة الواحدة خير مؤشر على تلك الصعوبة المحتملة.

ب- مشكلة إعادة إعمار العراق بعد عمليات التدمير الضخمة التي تعرض لها وهذه المشكلة لها أبعاد ثلاثة:

الأول: التمويل وهنا نجد أن الصعوبة تكمن في رفض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا للمشاركة مع الموقف الأمريكي إذا استمر بتوجهاته الراهنة في الاستحواذ على كل شيء (الأموال - القرار السياسي).

الثاني: المشاركون في عملية الإعمار وهي الشركات الأمريكية في المقام الأول يلي ذلك الدول الحليفة في الغزو أو المساندة له مثل اليابان وأستراليا فضلاً عن إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا وبعض دول شرق أوربا.

الثالث: إعادة هيكلة الصناعات والمشروعات لخدمة الأهداف المدنية وإلغاء الصناعات العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج.

جـ- **مشكلة إعادة بناء المجتمع العراقي من الناحية المجتمعية والعرقية والطائفية**، إذ أن تواجد حوالي ٤ مليون عراقي في المهجر يتطلعون أو بعضهم على الأقل للعودة. وهؤلاء لهم انتماءاتهم وتوجهاتهم ما بين العراق الملكية وعراق البعث بفصائله المتنوعة، وكذلك التجمعات القومية والطائفية ونحو ذلك وعملية إعادة دمج هؤلاء في المجتمع ليست سهلة ولا يسيرة.

أضف لذلك حالات التفكك الاجتماعي الناتجة عن الحروب المتتالية وما ستتركه من آثار على بنية المجتمع العراقي.

د- **احتمال عودة المقاومة الشعبية للاحتلال الأمريكي** بعد فترة عندما تتضح القبضة الأمريكية والنوايا الاستعمارية لاستغلال بترول العراق. وسوف يغذي ذلك اتجاهات سياسية متنوعة مثل البعث العراقي – القوميين العرب – إيران والشيعة – البعث السوري، واتجاهات وطنية وشخصيات ذات ثقل سياسي وفكري وأدبي، ذلك لأن المجتمع العراقي من المجتمعات المسيسة تقليدياً والذي عانى من قمع نظام صدام، ومن ثم فإن الانفتاح بعد سقوطه سوف يصعب التحكم فيه ولو في المرحلة الأولى التي تلي الغزو. كما قد يتعاظم وضع المقاومة ويتسع نطاقها مع استمرار الاحتلال واتضاح نواياه ذات الطابع الاستغلالي وسوء معاملته للسكان.

٢ – كما سيواجه الموقف الأمريكي بيئة إقليمية غير مواتية:

أ- على المستوى الإقليمي فإن القوى الوطنية في الخليج والمنطقة العربية ككل لن تستسلم بسهولة ويتوقع أن تستمر في مهاجمتها وانتقادها للموقف والتواجد الأمريكي ويتوقع أن يزداد ذلك مع مضي الوقت.

ب- كما ستصبح النظم السياسية الحاكمة في الخليج أمام معضلة صعبة ذات أبعاد

ثلاثة: مسايرة السياسة الأمريكية من حيث التواجد الأمريكي - مقاومة الضغوط الأمريكية للتغيير في تلك النظم وإدخال إصلاحات - مواجهة الضغوط والمطالب الشعبية في ظل الإحباطات السياسية والاقتصادية المتراكمة.

٣- ومن ناحية أخرى لن تكون البيئة الدولية بأقل صعوبة في التعامل الأمريكي معها لتعارض المصالح على المدى البعيد بل و المتوسط رغم حالة الترقب والانتظار على المدى القريب.

- فالتنافس الأوروبي الأمريكي سوف يتعمق وستلعب فرنسا وألمانيا دوراً في تغذية ذلك. وبالطبع ستسعى الولايات المتحدة لإحباط ذلك وإضعاف التوجه الأوربي نحو الوحدة من خلال بريطانيا ودول أوربا الشرقية المبهورة بالسياسة الأمريكية أو المتطلعة للاستفادة من التكنولوجيا والمعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة.

- عودة الروح القومية وإحياء المصالح الوطنية لروسيا في الشرق الأوسط وخاصة المصالح البترولية في العراق وإيران ومحاولة الحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تمثل المجال الحيوي لروسيا منذ عهد القياصرة وتؤثر في أمنها خاصة في روسيا الآسيوية، ومن ثم ستكون هذه مجالات للتوتر بين الدولتين في المستقبل القريب دون أن يصل ذلك إلى مرحلة عداء كما كان أثناء الحرب الباردة لضعف روسيا حالياً، ما لم يحدث تعزيز للتنسيق الروسي الفرنسي الألماني.

- ستظل الصين هي اللغز في المعادلة، بمعنى أنه يتوقع أن تنسق سراً مع السياسة الأمريكية حفاظاً على مصالحها البترولية في الخليج وتحقيقاً لوجود موطئ قدم لشركاتها في إعمار العراق، وحفاظاً على التوازن والاستقرار في شرق آسيا ولضمان ضبط الاندفاع الأمريكي ضد كوريا الشمالية والتحالف الأمريكي مع تايوان. وفي نفس الوقت سوف تستمر الصين في طرح شعاراتها العامة كدولة نامية تؤيد وحدة العراق وترفض الاحتلال والغزو ونحو ذلك لتعارضه مع مبادئها وسياساتها وللتخوف من كونه يمثل سابقة للمستقبل تمس أمنها ومصالحها، ولكن دون القيام بأي تحرك جاد أو بأي مبادرة حقيقية، مع احتمال انضمامها للتنسيق الروسي الفرنسي الألماني في حالة بلورته بصورة واضحة، وفي حالة رفض الولايات المتحدة مراعاة مصالح الأمن الصيني في تايوان وكوريا الشمالية.

ثالثاً: الآثار بالنسبة للخليج:

في ظل ما سبق يصبح وضع منطقة الخليج بالغ الصعوبة وتتمثل أبعاد ذلك في:

- تواجد أمريكي عسكري مكثف في العراق.
- استفادة أمريكية من ثروات العراق النفطية والزراعية والإعمار الذي ستقوم بمعظمه الشركات الأمريكية.
- تواجد في شكل قواعد أو تسهيلات عسكرية برية وجوية وبحرية في عدد من دول الخليج بدرجات متفاوتة.
- تدهور أسعار النفط بعد إتمام السيطرة الأمريكية على العراق إلى أدنى سعر ويتوقع أن يصل إلى ١٠ دولارات أو أقل للبرميل، ومن ثم حدوث مزيد من إضعاف القوة الاقتصادية لدول الخليج.
- إحكام السيطرة على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً.
- ممارسة الضغوط على دول الخليج لسداد فاتورة الغزو الأمريكي وبخاصة على الكويت والسعودية والإمارات وقطر.
- ضغوط لإصلاح الأوضاع السياسية ونظم الحكم والمناهج الدراسية والتوجهات الثقافية في دول الخليج والتي ترى الولايات المتحدة أنها تغذي الإرهاب والتطرف أو لا تتماشى مع التوجهات الديمقراطية التي تبشر بها السياسة الأمريكية أو لا تتعاون بالقدر الكافي مع السياسة الأمريكية.

ولا شك انه من المتوقع ان تؤدى الضغوط السابقة إلى:

- ردود فعل غاضبة من الشباب الخليجي المتعلم مع احتمالات انفجاره بعد فترة وخاصة بعد اختفاء الرعب من نظام صدام حسين وتعاظم الضغوط الأمريكية وبروز عدم مقدرة بعض النظم على تحقيق ذلك إذ أنه سيحدث تغير جوهري في طبيعة النظم السياسية في المنطقة لو تمت الاستجابة لهذه الضغوط بصورة كاملة.
- تزايد حالة المعاناة والإحباط الاقتصادي لأن تدهور أسعار البترول سيؤدي إلى

ضغط ميزانية الخدمات والمشروعات العمرانية مما سيزيد من البطالة ويؤدي لرفع الأسعار وتجميد الأجور وإدخال نظام الضرائب على الدخول.

- ستتأثر العمالة الأجنبية في دول الخليج والتي سيتم الاستغناء عن جزء منها في محاولة لإيجاد فرص عمل للعمالة الوطنية ومع محدودية خبرة تلك العمالة الوطنية وقدرتها على العمل بوجه عام، فمن المتوقع أن يزداد التدهور الاقتصادي، مع إفساح المجال للعمالة المسيطرة من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا سلاح ذو حدين فسيزيد من السيطرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه الدول على مقدرات الخليج، كما سيؤدي إلى احتكاك مع جيل الشباب المتطلع للاستقلال وإدارة مقدراته بنفسه والمشاركة في العمل السياسي في بلاده.

- يتوقع بروز حركات وطنية مناوئة للتواجد الأجنبي في دول الخليج وخاصة مع عدم إفساح المجال للحريات السياسية، أما في حالة إفساح المجال للحريات السياسية فستعمل تلك الحركات الوطنية المعارضة على إثارة المشاعر الوطنية ضد هذا التواجد. أي أنه في كلتا الحالتين سيكون الموقف صعباً.

رابعاً: <u>تصورات لكيفية التعامل مع الموقف</u>

هذا كله يقتضي تعاملاً ذكياً ومرناً ويقظاً مع الموقف أبرز سماته ما يلي:

أ- إيجاد مسافة To Keep a distance بين الحكومات في دول الخليج وبين القوى الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة للحفاظ على مصداقية أنظمة الحكم ودرء الاتهام بموالاتها للقوى الأجنبية (قدر من الاختلاف ومقاومة الضغوط).

ب- التجاوب مع المطالب الشعبية السياسية في المشاركة السياسية في نظام الحكم بما لا يؤدي إلى القضاء عليه (تطوير المفهوم التقليدي للحكم والسلطة والسماح بمشاركة معقولة وبروز للمعارضة المعتدلة).

ج- الحد من ظواهر الفساد المالي والإداري والأخلاقي وخاصة في بعض الدوائر الحاكمة العليا في بعض دول الخليج أو المرتبطة بها والقيام بحملة لمواجهة ذلك حتى يمكن استيعاب غضب وسخط الجماهير وإظهار رغبة وجدية الحكم في إصلاح ذاته وتحقيق الشفافية في أعماله.

د- الاضطلاع بمشروعات وطنية عامة تستقطب العمالة وتحد من البطالة وتزيد الإنتاج مع ترشيد تكلفة تلك المشروعات لتكون اقتصادية في تكلفتها وعائداتها بعكس المواقف السائدة في الوقت الحاضر حيث يبتلع الفساد قدراً كبيراً من الأرصدة المخصصة لتلك المشروعات مما يزيد من تكلفتها ويقلل من عائداتها.

هـ- إعطاء مزيد من الصلاحيات للهيئات النيابية والسماح بحركة المجتمع المدني في إطار من الضوابط الواقعية التي لا تقمع الحرية، ولكنها تمنع الفوضى، وتحول دون أي تهديد جذري للنظام السياسي القائم في أي من دول الخليج.

و- التخلي عن أو التضحية بشخصيات سياسية في أنظمة الحكم طال بقاؤها وانتشر الحديث عن فسادها وإحلال شخصيات جديدة مكانها تكون ذات مصداقية ونزاهة وكفاءة بما يعطي صورة إيجابية على قدرة نظم الحكم في إصلاح ذاتها ومواكبتها للتطورات المستحدثة.

لاشك أن الدور السياسي الذي ارتبط ببعض دول الخليج في واقعة الغزو الأمريكي للعراق أظهر عجز الجميع وضعف مصداقيتهم لدى الرأي العام المحلي والعربي والدولي وإنه دور تابع للموقف الأمريكي حتى في المبادرات التي قدمت من بعض الدول والتي لم تسفر عن نتيجة.

إن ما سبق يجعل هذه الدول أكثر عرضة للقلاقل وعدم الاستقرار في الفترة القادمة، ولهذا فإن التنسيق الوثيق بين دول الخليج وإحداث إصلاح داخلي على نحو ما ذكرنا ربما يكون المخرج المنطقي من آثار أزمة الغزو الأمريكي للعراق.

كما أنه من الضروري العمل في إطار خطة مدروسة بعناية لتطوير اقتصاد ودفاع دول الخليج للحد من الضغوط التي تمارس ضدها في المستقبل ولتضمن الحد الأدنى من الصمود في مواجهات التهديدات المجاورة والتي أدت إلى انكشاف العجز العسكري والضعف السياسي وتواجد قواعد عسكرية وتسهيلات أجنبية على الأراضي الخليجية.

الفصـــل السابع

تصورات حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق

الفصل السابع

تصورات حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق

أولاً: التطورات العراقية وآثارها:

لقد أثار الانهيار المفاجئ للقيادة العراقية وسقوط بغداد يوم ٩أبريل عام ٢٠٠٣ دهشة وتساؤلات عديدة ولكنها كانت نتيجة متوقعة لطبيعة النظام العراقي وخطابه السياسي والإعلامي وممارساته على مدى عدة سنوات. فقد اعتمد النظام من الناحية الإعلامية على مقولات ثلاث هي:

١) المقولة الإسلامية باعتبار أن الغزو هو حرب صليبية ضد الإسلام والمسلمين، وهذه المقولة أدت إلى مساندة قوى عديدة في المجتمع العربي للعراق وإن حرص بعضها على التمييز بين مساندة العراق كدولة وكشعب وبين مساندته للنظام العراقي لما اتسم به من أعمال قمع بالغة السوء، وأدت عدة تصريحات لمسئولين أمريكيين وأوربيين ضد الإسلام والمسلمين لتعزيز المقولة العراقية، وساعد أيضا في تدعيم هذا المنهج في التفكير محاباة الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة لإسرائيل وحمايتهم لها في مختلف المحافل الدولية.

٢) المقولة الاقتصادية حيث سعى النظام العراقي إلى طرح نفسه كنظام يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ونقد الدول النفطية التي تعتمد مبدأ تراكم الثروات واكتنازها وإنفاقها في البذخ وعدم التقدم لمساعدة الدول والشعوب العربية الفقيرة التي تعاني شعوبها ظروفا بالغة الصعوبة في المعيشة.

٣) المقولة الأمنية إذ سعى النظام العراقي إلى طرح هذه المقولة التي تستند إلى مفهوم وحدة الأمة العربية من حيث التاريخ والتراث وأن هذه الوحدة لابد من

حمايتها وتعزيزها ومن ثم فإن هذا الموقف يرتبط بالأمن العربي في مواجهة التحديات ومنها الافتئات على سيادة الدول العربية وأن العراق يضطلع بدور رئيس في هذا الصدد باعتباره حاميا للبوابة الشرقية، ولهذا فان مساندته هي واجب قومي لتعزيز الأمن العربي في مواجهة التحديات والاعتداءات والضغوط من دول الجوار ومن القوى العالمية الطامعة في الثروات العربية، ولذا فإن مساندة العراق ومساعدته تعتبر أمرا أساسيا ذا أولوية كبرى ويترتب على ذلك ضرورة بناء قاعدة صناعية عسكرية وقد نجح النظام العراقي إلى حد كبير في بناء مثل هذه القاعدة.

ولكن الانهيار العراقي المفاجئ وسوء سمعة النظام أضعفت من مصداقية طرحه لهذه المقولات، وإن كان لها بعض البريق لدى الجماهير العربية خاصة في حرب الخليج الثالثة، أي التي أدت لغزو العراق.

هذا ويلاحظ ان الموقف الأمريكي اتسم بالتشدد بينما أبدت العراق مرونة كبيرة في التعاون مع مفتشي الأسلحة من المنظمة الدولية وسمحت لهم بدخول القصور الرئاسية وغيرها من المواقع وهو ما لم تسمح به قبل ذلك بل يعتبر مساساً بهيبة الدولة وسيادتها ورموزها، وهذا في حد ذاته كشف عدم مصداقية طروحات القيادة العراقية كما عمق الاستياء تجاه الولايات المتحدة التي تكيل بمكيالين.

ثانياً: الاتهامات الأمريكية لسوريا بين الجدية والأهداف الحقيقية:

إثر بروز انهيار النظام العراقي وقبل إتمام الولايات المتحدة السيطرة على العراق بصورة كاملة وتشكيل النظام الذي يحقق الاستقرار، بدأت الاتهامات الأمريكية لسوريا عبر مراحل ثلاث تصاعدية ومتتالية كما يلي:

الأولى: الاتهام بمساندة النظام العراقي وتقديم مساعدات عسكرية له وتمرير المتطوعين العرب من أراضيها وقد حذرت الولايات المتحدة سوريا من مغبة مثل هذا العمل.

الثانية: اتهام سوريا بإيواء عناصر عراقية هاربة وتقديم ملاذ آمن لهم.

الثالثة: اتهام سوريا بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وأيضا حصولها على بعض هذه الأسلحة من العراق.

بادرت سوريا بنفي كل هذه الاتهامات في مراحلها الثلاث مؤكدة على طروحاتها ذات الشعارات القومية العامة بأنها تساند شعب العراق وفي نفس الوقت فإنها لا تقدم أي مساعدة عسكرية أو تقديم أي ملاذ آمن أو إيواء لأية عناصر من النظام العراقي، كما نفت وجود أي أسلحة دمار شامل على أراضيها، ودفعت بمقولة وجود هذه الأسلحة لدى إسرائيل واتهمت الولايات المتحدة بأنها تكيل بمكيالين وفي نفس الوقت تحركت الدبلوماسية السورية على الجبهة الأوربية وخاصة مع بريطانيا التي سبق وزارها الرئيس بشار الأسد وله علاقات طيبة معها وقد تخرج من جامعاتها، وقد سعت الأخيرة لتبديد الشكوك الأمريكية تجاه سوريا، وأيضا تحركت سوريا عبر المجموعة العربية في الأمم المتحدة للدعوة لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

لوحظ إن الحملة الإعلامية الأمريكية ضد سوريا بدأت من وزير الدفاع رامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول والرئيس الأمريكي نفسه . وهذا يظهر أن الحملة جدية وتعبر عن سياسة متفق عليها في الولايات المتحدة وليست مجرد تصريحات أو مواقف من عناصر متشددة في الإدارة، أي أنها بدأت من أعلى مستوى في الإدارة وبكافة أجنحتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل من المتصور امتداد عملية غزو العراق إلى سوريا بهذه السرعة التي انتقلت بها الاتهامات؟ لا شك أن التحليل السليم والدقيق للموقف يظهر نتيجة مختلفة، إذ انه في تقديرنا أن هدف الحملة المضادة لسوريا هو ممارسة أكبر قدر من الضغوط عليها لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية:

أ) الهدف العسكري هو منع سوريا من مساندة أي ميليشات عراقية أو أي توجه لحرب عصابات أو عمليات استشهادية ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق على غرار سلوكها في لبنان، وتشجيع سوريا على اتخاذ الموقف المنضبط والحذر في مواجهة التواجد الأمريكي في العراق على غرار موقفها المنضبط في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للجولان حيث تمنع سوريا أي عمليات في الجولان ضد إسرائيل. وفي التقدير أن سوريا بارعة في التعامل مع أعمال العنف والأزمات ودفعها إلى خارج حدودها، وهذا ما أظهرته التجربة السورية في لبنان بتجنب أي عمل عسكري سوري وفي نفس الوقت دفع الفصائل اللبنانية للقيام بعمليات ضد إسرائيل تقوم بها حماس أو حزب الله باعتبارها تعمل من أجل تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة.

ب) الهدف السياسي هو إجبار سوريا على إعادة النظر في طروحاتها السياسية ذات الأبعاد الثلاثية والمتمثلة في:

❖ الرفض الحقيقي للسلام مع إسرائيل وترحيل ذلك للأجيال القادمة، وهو ما تعتقد الإدارة الأمريكية أنه هو المنهج الذي اتبعه الرئيس حافظ الأسد، برفض دفع استحقاقات السلام بالاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها، والذي أقنعت القيادات البعثية القديمة به نجله لكي يكون له دور زعامي قومي على المستوى العربي رغم إن الرئيس بشار أظهر في البداية استعدادا نحو التغيير ثم تراجع بعد ذلك.

❖ مساندتها لقوى الرفض الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية والعناصر البعثية والقومية المتشددة التي تتخذ من دمشق مقرا لها وترفع شعارات متطرفة من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية.

❖ معارضة الوجود الأمريكي في الخليج عامة وفي العراق خاصة وإجبارها على التخلي عن الشعارات السياسية التقليدية لديها والنابعة من عقيدة حزب البعث وما اتسم به من شعارات ذات بريق قومي رغم أنه من الناحية العملية قد لا يطبقها، بل إن مواقفه تتسم بالبراجماتية والطابع العملي من منطق واقعي بحت.

ولكن من غير المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بعملية غزو لسوريا للاعتبارات التالية:

أ- إن العقيدة القتالية الأمريكية تقوم على تجنب الخسائر البشرية، وأي عمل عسكري قامت به الولايات المتحدة مثل غزو أفغانستان أو غزو العراق كلفها خسائر محدودة للغاية مقارنة بالعدد الضخم من القوات التي حشدتها لغزو العراق . فالنسبة في الخسائر البشرية تقل عن واحد في الألف وهذه بالغة الضآلة بمقاييس الحروب.

ب- أنه تمشيا مع هذه العقيدة القتالية فإن الولايات المتحدة اختارت كل من أفغانستان والعراق لأسباب واضحة وفي مقدمتها:

❖ سوء سمعة النظام في أفغانستان إذ أن الطالبان بمواقفها البالغة التخلف والجمود الديني والاجتماعي جعلها خارج دائرة التطور التاريخي، كذلك فإن النظام كان موضع شكوك وعداء من جيرانه على كافة الجبهات بما في ذلك الباكستان التي

كانت يوما ما حليفة «للطالبان» والقوة الدافعة لنشأة هذه الحركة. ونفس الشئ ينطبق على النظام في العراق الذي أصبح بدوره خارج التاريخ، ولكن من زاوية أعمال القمع والقتل والتنكيل ليس فقط بخصومه ولكن بأي عنصر يبدي معارضة أو اعتدالا أو حتى ترددا في التأييد المطلق للنظام، وقد تحول النظام العراقي إلى نظام منغلق على ذاته من حيث عناصره البعثية والعشائرية في تكريت كقاعدة جغرافية،وفي السنة كمذهب ديني، وفي البعث كعقيدة سياسية ،وأي عناصر أخرى تنضم للنخبة الحاكمة فإن دورها هامشي وليس له أي فاعلية سياسية . أما قوى الشيعة الفعالة فقد كانت خارج النظام وتعمل ضده كما أن الأمر مماثل بالنسبة للأكراد وأيضا لقوى السنة السياسية المعارضة، والتي أصبح معظمها من اللاجئين في الخارج. وأدى ذلك كله لقطيعة بين النظام والشعب من الناحية الفعلية، وإن كانت أبواق الدعاية والإعلام روجت عكس ذلك فهو نتيجة للانغلاق في النظام والانفصال الحقيقي عن الجماهير وسلبية المجتمع تحت تأثير الخوف والقمع. أما بالنسبة لدول الجوار الإقليمي للعراق فقد تشابهت علاقاتها معه بحالة أفغانستان . فالكويت لديها مرارة شديدة نتيجة غزو العراق لها ومحوها من الخريطة في أغسطس ١٩٩٠، وإيران لديها معاناة من الحرب التي شنتها العراق عليها على مدى ثماني سنوات وأضرت باقتصادها وتقدمها وقضت على زهرة شبابها لجيل كامل كوقود للحرب، وتركيا لديها أطماع تاريخية في العراق فضلا عن مخاوف من انفصال الأكراد في الشمال مما يهدد كيانها ويحرض أكرادها على الانفصال، وسوريا لديها خلافات عقائدية جوهرية مع البعث الحاكم في العراق، والأردن متقلبة في سياستها طوال تاريخها منذ العشرينيات في القرن الماضي وحتى الآن حيث يتردد أن الملك عبدالله يدين بحصوله على السلطة للولايات المتحدة، وقد أظهر مرونة وذكاء كاملين في التعامل مع المواقف الصعبة رغم حداثة سنه وقصر الفترة منذ توليه السلطة حتى الآن.

- الضعف العسكري للنظام في أفغانستان حيث إنه مجرد قوات عصابات وفصائل متناحرة بأسلحة بالية، وفي العراق حيث خضعت لحظر على التسليح وعقوبات على مدى اثني عشر عاما تم خلالها تجريده من أي قوة عسكرية ذات فاعلية وتدمير معداته وصواريخه، وأدي ذلك كله إلى تخلف القوة العسكرية العراقية وضعفها

فضلا عن قلة التدريب وسيطرة مفهوم أمن النظام على أمن الوطن بالنسبة لقوات الحرس الجمهوري وقوات الجيش والشرطة وهذه كلها تختلف عن مفهوم مواجهة عدو خارجي.

جـ- إن ضرب النظام الأفغاني والنظام العراقي حقق ما يلي :

- ❖ النصر الزهيد الثمن بأقل قدر من الخسائر البشرية.
- ❖ إتاحة الفرصة للفكر العسكري الأمريكي لتطبيق نظرياته العسكرية الجديدة مثل الصدمة والترويع ونظرية الدومينو التقليدية التي طبقت في حرب فيتنام، ولتدريب قواته، ولاختبار معداته العسكرية الجديدة مثل الصواريخ بأنواعها المختلفة، والتخلص من المعدات والأسلحة القديمة وإحلال معدات وأسلحة جديدة محلها وتحميل أطراف أخرى مثل دول الخليج وأوربا واليابان سداد تكلفة الحرب باعتبارها دفاعا عن أمنهم ومصالحهم في المنطقة.
- ❖ ضمان الهيمنة الأمريكية العالمية من خلال إرهاب الخصوم وترويعهم نتيجة ما حدث في أفغانستان والعراق وإظهار الموقف الأمريكي القوي والاستعداد لاستخدام أقصى درجات القوة والعنف لتحقيق الأهداف غير عابئة بالدمار الذي يمكن أن يلحق بالخصوم وغير مكترثة بالرأي العام الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو بموقف المنظمات الدولية، وهذا التصرف من شأنه أن يردع الخصوم ويرهب الحلفاء والأصدقاء ويهزمهم نفسيا ومن ثم سياسيا فيقبلون الخضوع للقوة الأمريكية.
- ❖ ضمان الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة الضخمة في العراق والخليج بوجه عام وآسيا الوسطى ومن ثم التحكم في إمداداتها للقوى الأخرى وتفكيك منظمة الأوبك وما مثلته من رمز للقوة منذ عام ١٩٧٣ أو حتى في حالة الإبقاء عليها تكون ضعيفة وخاضعة للسياسة الأمريكية.
- ❖ انتشار المفاهيم السياسية والثقافية والاقتصادية والحضارية الأمريكية في العالم.

د - إن الولايات المتحدة واجهت صعوبات جمة في حشد الرأي العام العالمي المساند لها في غزوها للعراق، وكذلك قامت بحشد عسكري ضخم يكلف المليارات ولن يكون سهلا عليها القيام بعمل مماثل في مواجهة سوريا لاختلاف وضع النظام وعلاقاته مع جيرانه ودوره الإقليمي وأسلوبه في المناورة السياسية التي تختلف عن العراق

كما هو واضح من التعامل السوري مع لبنان مقارنة بالتعامل العراقي مع الكويت سواء من حيث الطبيعة أو الأسلوب أو الأهداف.

هـ- إن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ تجعل الإدارة مشغولة فعليا بالقضايا الداخلية ويقل اهتمامها بالقضايا الدولية ولا تستطيع إقناع القوى الداخلية بأن سوريا تهدد الأمن القومي الأمريكي على نحو ما فعلت بالنسبة للعراق أو أفغانستان .

و- حاجة الولايات المتحدة لعامل الوقت لاستيعاب أحداث غزو العراق وأفغانستان وجعل العالم يتعايش مع الوضع الجديد وحتى تستقر الأوضاع الداخلية في هذين البلدين .

ولذلك كله لا نعتقد بأن الولايات المتحدة في وضع سياسي أو اقتصادي أو دولي يمكنها من القيام بغزو لسوريا، لا من حيث التوقيت ولا من حيث الأولويات ولا من حيث الظروف الداخلية أو الدولية ولا من حيث الاعتبارات الدولية والإقليمية .

إذن نخلص إلى أن هدف الحملة الإعلامية والسياسية المعادية لسوريا ليس غزوها في هذه المرحلة وإنما إجبارها على التسليم بالهزيمة السياسية والنفسية بدون قتال، وقد بدأت بالفعل بوادر ذلك في تصريحات وزير الخارجية فاروق الشرع الذي يتميز بذكاء كبير ومقدرة على المناورة البارعة ودهاء منقطع النظير ومنهج معروف في التلاعب السياسي بالأوراق المتاحة وفقا للظروف. ولقد جمدت سوريا أنشطة المنظمات الفلسطينية المتشددة في دمشق أو أغلقت مكاتبها وقد صرح عدد من قادة تلك المنظمات بأنهم فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم لتجنيب سوريا الحرج والضغوط الخارجية.

ثالثاً: الأولويات الأمريكية في المنطقة في الفترة القادمة :

١- لا ريب أن التركيز الأمريكي في المنطقة العربية في الفترة القادمة يتوقع أن ينصب على عدة أمور في مقدمتها ما يلي :

الأول: استيعاب العراق سياسيا واقتصاديا في الفكر الأمريكي والنفوذ الأمريكي وتحقيق استقرارها وهي مهمة ليست سهلة.

الثاني: ممارسة ضغوط على سوريا وإيران لإجبارهما على التخلي عن فكرهما القائم على

الشعارات وتصدير الثورة وتصدير الأزمات والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية بما يضمن أمن العراق وأمن إسرائيل. وما تزال التصريحات الأمريكية والبريطانية تتحدث عن تهديدات سوريا وإيران للأمن الدولي بل تطرف أحد الوزراء البريطانيين واعتبرها أكثر تهديداً من نظام صدام حسين، ويمكن مراجعة مثل هذه التصريحات في وكالات الأنباء وفيما بثته الإذاعة البريطانية المشهورة الـ BBC خلال شهر يونيو ٢٠٠٣م.

الثالث: العمل لتسوية فلسطينية إسرائيلية وفقا للشروط الإسرائيلية ولا ريب من تعثر الجهود في هذا الصدد نتيجة التشدد الإسرائيلي من ناحية ولعدم الرغبة الأمريكية في ممارسة أي ضغط على إسرائيل في مرحلة الاستعداد للانتخابات الأمريكية الرئاسية، ومن ناحية ثالثة للضعف العربي العام ومن ناحية رابعة للضعف الفلسطيني، وهكذا سوف تستمر مرحلة البحث عن السلام في عملية من المباحثات المحدودة الجدوى في إطار خارطة الطريق والتي هدفها إشغال الوقت وإظهار الاهتمام الشكلي وفي نفس الوقت ربما إتاحة الفرصة لإسرائيل لاستيعاب ما يمكنها استيعابه من الأراضي الفلسطينية وبعث الإحباط واليأس في النفس العربية والفلسطينية، مع التلويح بجزرة صغيرة من معونات ومساعدات أمريكية للفلسطينيين أو استقبال أبو مازن في البيت الأبيض أو نحو ذلك.

الرابع: ممارسة ضغوط على السعودية ومصر ودول الخليج بوجه عام لتغيير مناهج التعليم والثقافة والفكر، ويتردد أن هذه الضغوط بدأت تؤتي ثمارها في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وتتقدم ببطء في كل من مصر والسعودية وإن نفى المسئولون في معظم الدول العربية وقوعهم تحت أي ضغوط من هذا النوع، وأكدوا أن التغييرات التي يقومون بها جاءت بمبادرة من دولهم تمشياً مع مقتضيات العصر وبما يعزز مفهوم نشر المعرفة واستيعاب العلم الحديث.

٢ أما الموقف الأكثر صعوبة في المرحلة القادمة فهو الذي ستواجهه التنظيمات الإقليمية والدولية .

فجامعة الدول العربية بالإضافة إلى الضعف الطبيعي في كيانها وأدائها فإن بعض الدول العربية ستمارس أسلوبها المعتاد في تجميد أي فاعلية حقيقية لها، أما الولايات المتحدة

فستعمل على تجميدها على الساحة الدولية وتشويه سمعتها خاصة بعد التصريحات والشعارات التي يطلقها أمينها العام عمرو موسى والتي أثارت ليس فقط إسرائيل بل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والقوى اليمينية الأمريكية التي تراه محرضا ضد مصالحها وسياساتها. فضلاً عن توتر علاقات الأمين العام مع بعض الدول العربية خاصة الخليجية ربما لاختلاف الرؤى بشأن تفسير بعض أحداث المنطقة وردود الأفعال المتصلة بذلك.

أما الأمم المتحدة فقد أدرك أمينها العام كوفي عنان حدود حرية الحركة بالنسبة له، كما أدرك عمق المتغيرات الدولية وقوتها لذلك فهو يسير في إطار الهامش المسموح به أمريكيا ومن ثم يخدم مصالحها وأهدافها عند الضرورة ثم ينزوي عند التعارض الواضح والشديد مع الاتجاهات الدولية الأخرى حفاظا على ورقة التوت من المصداقية أو الاستقلالية الدولية للأمم المتحدة.

ويظل مجلس الأمن الدولي في وضع شائك، بعد الموقف الفرنسي الروسي بالتهديد باستخدام الفيتو ضد الموقف الأمريكي وانضمام ألمانيا لهذا الموقف المعارض للولايات المتحدة، ولذا فإن مشكلة مجلس الأمن في ظل هذه المستجدات فستكون معارضة الولايات المتحدة إجراء أي تعديل على العضوية بضم أعضاء جدد دائمين أو غير دائمين ورفض إدخال أي تعديل على صلاحيات الجمعية العامة بما يعزز من دورها في مواجهة مجلس الأمن.. ولقد كان الموقف الأمريكي في الماضي هو مساندة ضم ألمانيا واليابان كأعضاء دائمين في مجلس الأمن وفي نفس الوقت سوف تستمر الولايات المتحدة في موقفها التقليدي باللجوء لمجلس الأمن في أضيق نطاق عندما يتماشى ذلك مع مواقفها باستخدامه كمطية لتحقيق تلك الأهداف، وتجاهله عندما تتعارض تلك الأهداف معه.

ومن ناحية أخرى فسوف تلجأ الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها على الاتحاد الأوربي لإحداث قلاقل وخلافات في داخله مستعينة في ذلك بدول أوربا الشرقية وهم الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي لعزل ألمانيا وفرنسا ويتوقع أن تلعب بريطانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا دورا رئيسيا في هذا الصدد لإضعاف الاتحاد الأوربي وربما تحلله حتى لا يتحول إلى قوة دولية مناوئة للولايات المتحدة في المدى البعيد، وهذا الموقف قد ينذر بعودة الانقسامات الأوربية مجددا على غرار ما كان عليه الحال في

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وان كان من السابق لاوانه تصور حدوث ذلك إذ انه رهن بتفاعل الاحداث وتصارع الارادات بين الولايات المتحدة والدول الاوروبية الهامة.

أما الأوبك، فكما اشرنا، يتوقع أن تتحول إلى منظمة هامشية تتخذ القرارات التي تتوافق مع السياسة الأمريكية وتضعف حركتها المستقلة في تحديد الإنتاج أو الأسعار، وهذا سيزيد الضغط على دول الخليج وإيران والعراق ويفقد النفط تماما أي فاعلية سياسية له، ويحد من فاعليته الاقتصادية للتحكم في الأسعار أو الإنتاج.

لاشك أن الصورة تبدو قاتمة وتنذر بهيمنة أمريكية أو بسلام أمريكي على العالم PAX Americana . ولكن التطورات على الساحة الدولية تأتي أحيانا بأحداث مفاجئة وغير متوقعة أو مأخوذة في الحسبان من القوى المسيطرة خاصة إذا كانت تعتمد على منهج البحث العلمي الدقيق، وهو منهج يعجز عن إدراك أثر العنصر البشري بالقدر الكافي.

ومن ناحية أخرى نشير إلى أن كلا من ألمانيا وفرنسا وروسيا بدأت رحلة التوافق مع الموقف الأمريكي والتعايش معه والسعي للمصالحة، كما تجلى ذلك في بعض الزيارات والتصريحات واللفتات في قمة مجموعة الثماني في إيفيان بفرنسا وزيارات مسئولين أمريكيين ولقاءاتهم مع نظرائهم الأوروبيين. كما تجلى بصورة أوضح في الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ والذي سنعرض له في الفصل القادم.

ولكن من ناحية أخرى فقد اتجهت الولايات المتحدة لتكثيف ضغوطها على إيران من خلال الضغط على روسيا للحد من تعاونها النووي مع إيران أو على الأقل إخضاع ذلك لضوابط أكثر صرامة، ودفع الوكالة الدولية للطاقة النووية لممارسة ضغوطها على إيران وحثها للتوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بإجراءات تفتيش أكثر صرامة وبلا قيود على المفتشين الدوليين سواء من حيث توقيت الزيارات أو أماكنها. وفي نفس الوقت تكثيف العمل الإعلامي مثل «الإذاعات الموجهة لإيران»، والعمل السياسي لحث القوى المعارضة للنظام على التحرك ضده وتشجيع الطلاب للتظاهر وربما في مرحلة لاحقة العمل على التحرك ضد النظام. وباختصار فإن الولايات المتحدة ستلجأ لأسلوب العمل غير المباشر ضد إيران.

ومن ناحية ثالثة فإن تشكيل مجلس الحكم في العراق يشي بردود فعل قد تتردد أصداؤها في منطقة الخليج وإيران وربما دول أخرى وهذا ما ينبغي مراقبته بدقة، وان كانت بعض دول الخليج والدول العربية الأخرى استقبلت وفود مجلس الحكم رغم رفض جامعة الدول العربية على مستوى لجنة المتابعة للأزمة العراقية الاعتراف بالمجلس أو التعامل معه رسمياً في قراراتها اثر اجتماعها في يوليو ٢٠٠٣ وهذا يظهر مرة أخرى التناقض العربي بين القرارات والأقوال وبين السلوك والافعال، وربما يحسم مجلس الجامعة المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٣ هذا الموقف حيث اعربت عدة دول عربية عن اعترافها بمجلس الحكم كما دعا البعض بضرورة التعامل الواقعى مع الوضع الراهن.

الفصل الثامن

تحليل استراتيجي لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ برفع العقوبات عن العراق

الفصل الثامن

تحليل استراتيجي لقرار مجلس الأمن

رقم ١٤٨٣ برفع العقوبات عن العراق

جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي صدر يوم ٢٢/٥/٢٠٠٣م برفع العقوبات عن العراق ليتوج مرحلة جديدة من الأوضاع الدولية والإقليمية.

أولاً: على المستوى الدولي:

من الناحية الدولية عكس القرار عدة متغيرات في مقدمتها ما يلي:

الأول: اعتماد توصيف التواجد الأمريكي البريطاني في العراق بأنه قوة أو سلطة احتلال ومن ثم إمكانية إخضاعها من الناحية القانونية لترتيبات ومسئوليات تفرضها الاتفاقات الدولية وخاصة اتفاقات جنيف ولاهاي ومنها حماية المدنيين وعدم إجراء تغييرات ديموغرافية وجغرافية على الأراضي العراقية، أي إعادة التأكيد على وحدة العراق وسيادتها على أراضيها، رغم أن هذه السيادة منقوصة نتيجة الاحتلال وهذا يعطي شرعية - ربما في مرحلة لاحقة - لحق مقاومة الاحتلال.

الثاني: إضفاء نوع من الشرعية ولو الضمنية على الحرب الأنجلو أمريكية ضد نظام صدام حسين إذ اعترف القرار بنتائج تلك الحرب، وتجنب الخوض في الشرعية القانونية De Jure إلى النظر أو التركيز على الشرعية الواقعية De Facto وهاتان الصورتان قائمتان في إطار قواعد القانون الدولي عبر العصور فيما يتعلق بالاعتراف بالحكومات في الدول المختلفة.

الثالث: إطلاق يد سلطة الاحتلال في التصرف في عائدات البترول العراقية وفي عملية إعمار العراق، وهذا كان هدفاً رئيساً من أهداف الحرب على العراق نظراً

للاحتياطي البترولي الضخم في هذه الدولة الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية، الفقيرة في نظامها السياسي والإداري الذي بدد تلك الموارد وأدى ذلك إلى إفقار الشعب ومعاناته، فضلاً عن الكوارث التي لحقت بالمنطقة الخليجية والعربية ككل.

الرابع: بدء عودة الوفاق بين القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بعد المشاحنات التي وقعت في الفترة السابقة على الحرب وأدت إلى توترات في علاقات الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا مع كل من فرنسا وألمانيا وروسيا.

الخامس: احتفظت الصين بموقفها المتوازن من وجهة نظر مصالحها المباشرة ودورها الإقليمي والدولي المحدود بل وتطلعاتها الواقعية تجاه السياسة الدولية في عصر الهيمنة الأمريكية.

السادس: إعادة التأكيد على مبدأ أن المنتصر يفرض شروطه وهو مبدأ معترف به في السياسة الدولية منذ القدم، وجرت محاولات لإدخال تعديلات عليه بلا جدوى وقد اضطرت قوى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا للخضوع لهذا المبدأ والعودة إلى الحظيرة الأمريكية بدرجات متفاوتة، وعلى مراحل سادتها عملية مساومات سرية وعلنية وتنازلات شكلية، ولقد عبر عن ذلك بصراحة المندوب الدائم الألماني في مجلس الأمن بأن موافقتهم على القرار هي تعبير عن الواقعية السياسية.

السابع: كشفت الأحداث عن حقيقة الصراع في المنطقة من أجل الموارد البترولية وأن البترول لم يفقد دوره كسلاح. ووضح ذلك في استخدام نظام صدام حسين لمنح عقود كثيرة لروسيا وفرنسا وألمانيا وغيرها لاستغلال البترول كوعود ذات طبيعة قانونية لفترة ما بعد رفع العقوبات، وكان لهذا التحرك أثره – ضمن عوامل أخرى – لتعاطف تلك الدول مع التوجه السياسي للنظام العراقي السابق، ومن ثم اعتراضها على الموقف الأمريكي، وقد أكد وزير الخارجية الروسي بعد التصويت على القرار ١٤٨٣ على أن روسيا ستدافع عن حقوقها والعقود البترولية التي وقعتها مع النظام العراقي السابق، ويبدو أن الولايات المتحدة توصلت لتفاهم سري مع روسيا والدول الأخرى حول هذه النقطة بصورة ما.

الثامن: احتفظت الأمم المتحدة بوضعها وموقفها الحقيقي وهو موقف القادر على الحركة المحدودة في عصر وفاق الدول الخمس، وشبه الجمود في حالة الاختلاف بين هذه القوى. وبعبارة أخرى فإن تحالف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية ظل هو الركيزة الأساسية لعمل المنظمة الدولية وبخاصة مجلس الأمن، في حين تأكد مجدداً الدور الهامشي لأي قوة أخرى ولدور الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تأكد مجدداً أن المحك الرئيس في تسيير العلاقات الدولية، والتعبير عن القانون الدولي أو ما يسمى بالشرعية الدولية هو القوة المادية (عسكرية – اقتصادية – تكنولوجية) وليس ما يسمى بالقوة المعنوية أو الأخلاقية أو قوة الرأي العام، والتي يتم الالتجاء إليها وإبرازها إما من قبل الدول الضعيفة لمجرد محاولة إحساسها بأن لها ذاتية ولو شكلية، وإما من قبل الدول القوية لمجرد التغطية على التجائها للقوة المجردة Sheer Power ومن ثم فهو مجرد غلاف شكلي وخارجي وهش للحقيقة القائمة على القوة في السياسة الدولية.

ثانياً: على المستوى الإقليمي:

أما من الناحية الإقليمية فقد عكس قرار مجلس الأمن الحقائق التالية:

الأول: أن دور الدول النامية أي الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن دور شكلي ولا اعتبار له، كما حدث في طلب سوريا – عضو غير دائم – تأجيل التصويت لحين عودة مندوبها الدائم من دمشق ولم يلتفت إليه. أما الدول الأخرى فقد لجأت للحكمة التقليدية الداعية للسير في موكب المنتصر.

الثاني: إعادة الوضع الدولي للعراق إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٩٠م، أي عودتها كدولة ذات علاقات عادية وأوضاع عادية في المنطقة ومن ثم إنهاء وضعها كدولة تحت الحصار أو دولة من ضمن دول محور الشر أو دولة معتدية، وهذه المرحلة الجديدة ربما تكون مرحلة انتقالية تنتهي بتحويلها إلى دولة قائدة لعملية التغيير السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة على غرار ما سعت إليه الدول الغربية بنجاح محدود في الخمسينات بإقامة حلف بغداد، وكانت المشكلة آنذاك والعقبات التي حالت دون تحقيق ذلك الهدف تتمثل في القيادة الكارزماتية لجمال عبدالناصر واعتراض مصر بثقلها على ذلك الدور العراقي من ناحية،

ولظروف السياسة الإقليمية في المنطقة من ناحية ثانية، ولوجود نظام دولي قائم على القطبية الثنائية من ناحية ثالثة، ولعدم انكشاف ضعف الدول الأخرى في المنطقة مثل مصر وسوريا من ناحية رابعة، وعدم حدوث الرخاء الاقتصادي في دول الخليج نتيجة تدفق ثروات النفط وآثار ذلك السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية خامسة. ولكن الأوضاع في عام ٢٠٠٣م اختلفت في كافة تلك الاعتبارات عما كانت عليه في أوائل الخمسينات فاختفت القطبية الثنائية على المستوى الدولي، وتراجعت أوضاع كل من مصر وسوريا، وتعاظمت قوة إسرائيل في شتى المجالات: الاقتصادية – العسكرية – التكنولوجية والسياسية، وتم اختراق النظام العربي والخروج عليه ببروز دول خليجية تتعامل مع إسرائيل بدرجات متعددة رغم عدم وجود ضرورة لذلك بالنسبة لنظامها السياسي، وضعف الدور السياسي المؤثر لدول البترول الخليجية وخاصة السعودية ومن ثم تراجع القوة المعنوية له كسلاح لخدمة مصالح قومية في المنطقة إذ أصبح رهينة إرادة قوى خارجية، وهكذا أصبح الأمر مهيئاً للعراق الجديد ليشكل حجر الزاوية ويلعب دور القائد في النظام العربي الجديد السائر في إطار الاستراتيجية الأمريكية، خاصة أن لديه كافة المؤهلات لذلك بعد اجتياز المرحلة الانتقالية الراهنة. وتعمل الولايات المتحدة ويروج بعض المفكرين الأمريكيين وخاصة من ذوي الأصول العربية أمثال فؤاد عجمي للعراق الديمقراطي الجديد الذي يراه غير المثقل بالكثافة السكانية والذي لديه تنوع في الثروة ولديه أعراق متعددة وهو ما جاء في مقالة في مجلة Foreign Affairs الأمريكية عدد يناير – فبراير ٢٠٠٣م حتى قبل غزو الولايات المتحدة للعراق.

الثالث: إدراك سوريا بمحدودية هامش الحركة على الساحة الدولية. ولجوء سوريا للغياب عن جلسة مجلس الأمن كان في إطار هذا الهامش ثم تراجعها السريع خوفاً من نتائج الغضب الأمريكي الأمر الذي كشف حقيقة الموقف السوري وعكس طبيعة التغيرات على الساحة الدولية والإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن موضوع الغياب عن التصويت على قرارات مجلس الأمن كان الاتحاد السوفيتي هو أول من بدأ هذه الممارسة في أثناء حرب كوريا عام ١٩٥٠م وذلك بهدف الحيلولة دون صدور القرار، باعتبار أن لديه حق الفيتو، ولكن القوى الغربية قدمت تفسيراً قانونياً

يتماشى مع مصالحها، بأن الغياب لدولة عضو دائم لا يعد اعتراضاً. ومن ثم لا يحول دون صدور القرار، وهو التفسير الذي أصبح معتمداً بعد ذلك.

أما من الناحية القانونية فغياب سوريا كعضو غير دائم لا يمنع صدور القرار، أما من ناحية البعد السياسي للقانون Legal - Political Dimension فهو تعبير عن حقيقتين:

أولاهما: أن الدولة المتغيبة لا تقدر الاضطلاع بمسئولياتها الدولية وليس لديها شجاعة اتخاذ القرار المناسب في حالة تواجدها، وهذا يطعن في أهليتها لهذا المنصب الرفيع والدور الهام في مجلس الأمن. وربما كان ذلك هو ما قدمته الاتصالات السرية مع سوريا لإقناعها بتعديل موقفها.

وثانيهما: أن الغياب هو تعبير سلبي عن عدم الرغبة في التورط في أن تكون الدولة المتغيبة جزءاً من القرار للاحتجاج بذلك في المستقبل لدى شعبها وأنصارها وعلى الساحة الدولية لو تغيرت موازين القوى. وهذه ممارسات مألوفة ومعروفة في إجراءات التصويت في المنظمات والمؤتمرات الدولية ولجأت إليها العديد من الدول عبر أكثر من نصف قرن من عمر المنظمة الدولية.

والسؤال ما هي دلالات ذلك على المنطقة؟

لعل أهم دلالة هي أن السلام الأمريكي في الشرق الأوسط بوجه خاص أصبح حقيقة واقعة، بغض النظر عن الصعوبات التي قد يواجهها. ومن الضروري أن تتصرف الدول الأخرى من هذا المنطلق وفي ضوء هذا الاعتبار، ليس بالضرورة الخضوع العام له، ولا الرفض الكامل له، وإنما كما ذكر المندوب الدائم الألماني باعتباره يعكس السياسة الواقعية، وكما أكد علماء السياسة والدبلوماسية عبر العصور أن السياسة هي فن الممكن وأن القرار السياسي السليم يسير في توازن بين ركائز ثلاث : الممكن، المحتمل والمستحيل. وأن صانع القرار السياسي لابد أن يستند في قراره لركائز حقيقية يبنى عليها حيثيات القرار حتى يكون سليماً ورشيداً وعقلانياً.

ثالثاً: دلالات التطور الجديد وانعكاساته على السياسة البحرينية:

انتهجت القيادة السياسية في مملكة البحرين سياسة تقوم على عناصر أربعة:

الأول: المبادرة، وفي هذا الإطار قام جلالة الملك بمبادرة الإصلاح السياسي

والاقتصادي منذ توليه السلطة عام ١٩٩٩م وصدور ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١م ثم الدستور والانتخابات الديمقراطية عام ٢٠٠٢م.

الثاني: شمول الإصلاح للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك شمول كافة فئات المجتمع وفي هذا الإطار جاء إطلاق الحريات الاقتصادية وتطوير اقتصاد الخدمات المصرفية والمالية، وكسر الاحتكار في مجالات الاتصالات، وإطلاق الحريات الاجتماعية بالسماح بإنشاء اتحادات عمالية، وتجمعات للحركة النسائية، وللنقابات الصحفية والتعليمية والتجمعات الشبابية، وغيرها من قوى المجتمع المدني. فضلاً عن الجمعيات ذات الأنشطة السياسية والسماح لجمعية حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان بممارسة أنشطتهم بحرية كاملة.

الثالث: الارتباط مع التجمعات السياسية في المنطقة بتفعيل دور البحرين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنح رعايا دول المجلس حرية المشاركة الاقتصادية والسياسية في البحرين بشروط خاصة، وتطوير الدور العربي لمملكة البحرين في ظل رئاستها للقمة العربية منذ مارس ٢٠٠٣م.

الرابع: ترك قوى المجتمع تتفاعل وتعبر عن نفسها في إطار الثوابت الرئيسة للدولة. فقامت العديد من المظاهرات والمسيرات التي يعبر خلالها الشعب عن وجهة نظره إزاء التطورات في العراق وفي فلسطين، كما شكل استطلاع الرأي تجاه قضية فلسطين في مارس ٢٠٠٢م ركيزة خطاب جلالة الملك في القمة العربية ببيروت في مارس عام ٢٠٠٣م. كذلك استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحرين للدراسات والبحوث حول رأي الشباب في الغزو الأمريكي للعراق أعطى مؤشرات واضحة حول فكر الشباب الجامعي في البحرين تجاه التطورات والقضايا المرتبطة بالغزو.

وهذا المنهج البحريني في ذاته عكس توجهات القيادة السياسية الحكيمة التي تعبر عن الواقعية المدعومة بالمبادئ وتجلى ذلك في:

الأول: مشاركة جلالة الملك حمد بن عيسى في القمة التشاورية في الرياض يوم ٢٠٠٣/٥/٢١م مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإدانة جلالته باسم المملكة

للتفجيرات التي وقعت في هذه الدولة الشقيقة لتعارضها مع القيم الإسلامية الصحيحة.

الثاني: زيارات سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الوزراء لعدد من الدول الآسيوية ومنها الصين وماليزيا وتايلاند وبروناي وغيرها لتطوير العلاقات الاقتصادية مع تلك المنطقة، وكذلك اتصالات الحكومة مع العديد من الدول الغربية لجذب الاستثمارات وحفز النشاط الاقتصادي من خلال المشروعات الكبرى.

الثالث: زيارة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين للولايات المتحدة في مايو ٢٠٠٣م وإجرائه مباحثات مع القيادات الأمريكية على مستوياتها المختلفة والتأكيد على أهمية معالجة قضية فلسطين وتطبيق خارطة الطريق والسماح للشعب العراقي بممارسة حقوقه الديمقراطية.

وكذلك مشاركة سمو ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين في المنتدى الاقتصادي على البحر الميت في الأردن في يونيو ٢٠٠٣م وإجرائه مباحثات مع عدد من قادة الوفود ومن بينها رئيس الوفد الإسرائيلي (وزير الخارجية) وتأكيده في ذلك اللقاء على ثوابت الموقف العربي والبحريني.

وهكذا أصبحت الحركة السياسية والدبلوماسية للمملكة تغطي اهتمامات متعددة وتتميز بالتفاعل المستمر مع الأحداث، بما يعكس العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وكون البحرين دولة تتمتع بوضع الحليف الرئيس خارج الناتو وكذلك السعي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين البحرين والولايات المتحدة.

والآن تعد اللحظة مناسبة في الانتقال لمرحلة جديدة بعد عودة الحالة الطبيعية للعراق وإزالة الخطر الذي كان مفروضاً عليه وهذا ربما يقتضي بلورة دور بحريني في عملية إعادة إعمار العراق والسماح للقطاع الخاص في البحرين بالمساهمة في هذا الأمر مما يساعد في مزيد من الانتعاش الاقتصادي البحريني ويعزز عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي. ويمكن للتجربة العراقية المرتقبة أن تستفيد من التجربة الإصلاحية في

البحرين. كما يستلزم الأمر تطوير التجارة مع العراق وتعزيز العلاقات في المجالات الثقافية والعلمية المختلفة.

ولاشك أن الهدف الرئيس وراء تحرك قادة مملكة البحرين هو مصلحة شعبه في المقام الأول، ومصلحة منطقة الخليج بما في ذلك العراق في المقام الثاني، والشعوب العربية كافة في المقام الثالث، وهذه هي دوائر الحركة السياسية الخارجية لمملكة البحرين، كما عبر عنها الشعب والحكومة والملك في ميثاق العمل الوطني وفي دستور مملكة البحرين.

الفصل التاسع

رئاسة البحرين للقمة العربية بين إدارة الأزمات وتفعيل العمل العربي المشترك

الفصل التاسع

رئاسة البحرين للقمة العربية بين إدارة الأزمات وتفعيل العمل العربي المشترك

مقدمة:

تواجه المنطقة العربية سلسلة من الأزمات المتلاحقة والتي تركت بصمات سلبية على العمل العربي المشترك. فقد أدت الملاسنات التي جرت في القمة العربية ، التي ترأستها مملكة البحرين وعقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في مارس ٢٠٠٣م، إلى التأثير السلبي على نتائج الاجتماعات، ولذلك حرص القادة العرب على الخروج بالحد الأدنى من التضامن العربي مع تحفظ دولة الكويت على القرار الذي صدر عن القمة.

وهذا الوضع العربي السيئ دفع مركز البحرين للدراسات والبحوث للقيام بدراسة موجزة لهذه الحالة العربية التي تحتاج إلى بعض المبادرات، تحقيقاً للتضامن العربي وإرساء لقواعد العمل العربي المشترك في المستقبل على أسس سليمة.

ونسعى في هذا الفصل لإلقاء نظرة سريعة على تحديات العمل العربي المشترك ثم نطرح تصورات لمبادرات وتحركات ممكن القيام بها لاحتواء الموقف المتداعي ولتفعيل العمل العربي المشترك.

إن مركز البحرين للدراسات والبحوث في تناوله لهذا الأمر يدرك دقته وحساسيته ولكنه في نفس الوقت يستشعر مسئوليته كمركز للأفكار Think Tank ويدرك في نفس الوقت عبرة التاريخ، وهي أن الأمم إذا كانت حريصة على صناعة مستقبلها فسوف يكتب لها النجاح والبقاء، أما الأمم التي ترفض المبادرة وتحمّل المخاطر فسيكون مصيرها مختلفاً.

تحديات العمل العربي المشترك:

وليس هنا مجال بحث هذه الأمور تفصيلاً بسلبياتها وإيجابياتها، ولكن ما يهمنا في هذه

المرحلة هو بلورة موقف إيجابي للخروج من الأزمة الراهنة التي تعيشها الأمة العربية والمتمثلة في عدد من التحديات في مقدمتها ما يلي:

التحدي الأول: ظهور هوّة من الثقة بين الدول العربية بعضها بعضاً وشكوك في نوايا كل منها وأهدافها. وهذه الهوّة هي أخطر ما يواجه العمل العربي المشترك لأن معظم القرارات حتى التي تصدر بالإجماع لا يتم الالتزام بها وتنفيذها، وإنما تفسّر على أنها في إطار المجاملات العربية وحسن النوايا أكثر منها ذات صبغة إلزامية أو قابلة للتنفيذ، وهذا التحدي عمّق الهوّة بين الحكومات العربية وشعوبها التي تلمس أن قادتها يجتمعون ويتناقشون ويقررون ثم لا ينفذون.

التحدي الثاني: تحدي التواجد الأجنبي على الأرض العربية سواء كان ذلك في العراق أو في فلسطين أو في الجولان أو جنوب لبنان أو الجزر الإماراتية أو في غيرها بصورة متنوعة وبدرجات متفاوتة. وهذا التحدي أعاد للخلف الواقع العربي وأثّر سلبياً على المفهوم العربي الموحد، حيث أعاد طرح مفهوم الفراغ في الشرق الأوسط وبخاصة في المنطقة العربية، ويستند هذا المفهوم إلى عدم ثقة العرب في بعضهم بعضاً ، وعدم قدرتهم على التعاون، أو على العمل المشترك، بما في ذلك عجزهم عن الدفاع عن أمنهم، ومن ثم فلا بد أن تأتي قوة خارجية لملء هذا الفراغ. وهذا التصور يؤدي إلى ثلاث ظواهر سلبية:

الأولى: إظهار العرب بأنهم أمة لا تمت للتاريخ أو العصر الحاضر بصلة، فهي دائماً تفكر في الماضي، وتعيش فيه، وهي عاجزة عن الفعل وعن الحركة، ومن ثم فهي ساحة لفعل الآخرين ولتصارع الأقوياء عليها.

الثانية: أن القوى الأجنبية التي تضطلع بدور ملء الفراغ تستنزف الثروات العربية بصور متنوعة.

الثالثة: جعل العرب مطمعاً للقوى الإقليمية المجاورة لهم بأساليب متنوعة وتحت دعاوى متعددة.

التحدي الثالث: هو تراجع مكانة العرب الدولية في عصر التكتلات العالمية وسيطرة مفهوم عصر الجاهلية وصراعاتها بدلاً من مفاهيم القرن الحادي والعشرين الناجمة عن تصاغر حجم الكرة الأرضية من الناحية الاتصالية بحيث أصبح

يطلق عليها قرية عالمية Global Village وتسودها مبادئ عصرية جديدة منها مبدأ التساند الدولي Interdependence والتعاون Cooperation والتسوية السلمية القائمة على التوفيق Reconciliation بين المصالح المتعارضة في إطار من التوافق Compromise وبناء على ما سبق تظهر المخاطر للعالم العربي المتمثلة في زيادة الإنفاق على التسلح وتكديس السلاح، والعجز الفعلي عن استخدامه، ولعل الإحصاءات الدولية التي تجعل المنطقة العربية من أكبر الأسواق المستوردة للسلاح ومن أكثر مناطق العالم ضعفاً في أمنها المعرض للخطر Vulnerable خير دلالة على ذلك.

التحدي الرابع: تحدي التكنولوجيا المتقدمة في عصر طرق المعلومات السريعة Highways Information والإنترنت والاستخدامات المتعددة للكمبيوتر العملاق Supercomputer وللأقمار الصناعية. وهنا نجد الدول العربية ما تزال تعيش في عصر بالغ التخلف، حتى وإن استخدمت بعض المنتوجات المتقدمة للتكنولوجيا، فليس لديها قدرة الإبداع أو التطوير لهذه التكنولوجيا مقارنة بالعديد من الدول الصغرى والمتوسطة سواء في منطقة الشرق الأوسط أو غيرها حتى من بين دول العالم الثالث.

التحدي الخامس: التشويه الذي تعرضت له الصورة القومية والطابع القومي العربي بفضل عوامل عديدة منها ما هو راجع لأوضاع التخلف الثقافي والعلمي والاجتماعي في المنطقة، ومنها ما هو راجع للقوى المعادية وخاصة ذات الاتجاهات الصهيونية واليمينية في الدول الغربية التي تعمل في إطار الأجندة الخاصة بها، والتي تركز على السلبيات العربية سعياً لمزيد من فرض الهيمنة على المنطقة واستنزاف ثرواتها.

التحدي السادس: هو تحدي التغيير: ذلك لأن موجة التغيير العالمي تقترب من المنطقة العربية وتفرض ذاتها شئنا أم أبينا، فالتطور السريع في عصر ما بعد العصر الصناعي Post Industrial era أو عصر العلوم والتكنولوجيا يفرض ضرورة إحداث التغيير في كافة المجتمعات وفي مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويترتب على هذا التغيير ظهور شرائح جديدة من البشر يتميز أفرادها بإمكانيات هائلة من المعرفة وسيطرة واسعة على مصادر

المعلومات ورأس المال، وذلك من خلال الشركات عابرة الحدود والقارات.

ورغم هذا التغير العالمي فإن المنطقة العربية ما تزال تعيش، على أحسن تقدير، في عصر الصناعات الاستهلاكية والاستخراجية، في حين أن العالم اليوم استطاع تحويل اقتصاد الخدمات إلى اقتصاد منتج، ولعل نموذج ذلك الشركات الرئيسة العاملة في مجال المعلومات وفي مقدمتها تايم وارنر، وولت ديزني وسوني وسيجام وغيرها وكيف أن استخدامها للمعلومات والاقتصاد الخدمي تحوّل إلى اقتصاد منتج، وأن عائد إنتاج أي من تلك الشركات يزيد عن دخل العديد من الدول في آسيا وأفريقيا.

أما القطاع الخدمي في حالة وجوده في بعض الدول العربية فهو يعبر عن وضعية اقتصاد تابع، كل هذا يترك أثره على القيم والأسرة والعلاقات الاجتماعية بل على نوعية الجرائم والسلوكيات. وتحدي التغيير هذا يتسلل للمنطقة العربية بدون رقابة أو مراقبة.

والتساؤل المطروح هنا هل يقف العالم العربي مكتوف الأيدي إزاء ذلك؟ أم أنه لابد أن تكون له استجابته الواقعية لذلك والتي نراها تتمثل في بلورة خطتين للعمل إحداهما لاستشراف المستقبل، والثانية لإدارة التغيير، شأنه في ذلك شأن الأمم الأخرى التي تتطور، وإلا فإن المصير سيكون هو التهميش والتبعية الجديدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وليس ذلك كلاماً مرسلاً وإنما نسوق مثالين للدلالة على ذلك: الأول ما آل إليه مصير النفط عبر العقود الثلاثة الماضية من سلاح في يد المنتجين إلى سلاح في يد المستهلكين، و الثاني استخدام أسعار العملات في إحداث الاضطراب الاقتصادي في دول النمور الآسيوية عام ١٩٩٧م، ولا شك أن رد فعل دول جنوب شرق آسيا اختلف عن رد فعل الدول المنتجة للنفط.

اتجاهات مقترحة للتحرك:

انطلاقاً من كون مركز البحرين للدراسات والبحوث هو مركز للتفكير والاقتراحات فإنه قد يرى التفكير في المبادرات التالية:

الأول: **أهمية المبادرة بفتح حوار عربي أمريكي** على مستويات سياسية واقتصادية مع الجهات الرسمية الأمريكية بمبادرة من القمة العربية، والقيام بزيارة خاصة للولايات المتحدة من قبل مجموعة من السياسيين والاقتصاديين والعلماء والمثقفين العرب للتحاور مع نظرائهم الأمريكيين في مراكز الأبحاث والجامعات والمعاهد المتخصصة. ذلك لأن الغياب العربي واضح، ولا يمكن الاحتجاج بزيارة مسئول عربي والتقائه مع مركز من مراكز الأبحاث أو إحدى جماعات الضغط لأن ذلك غير كاف. إنه من الضروري أن يكون هناك عمل عربي جماعي منظم، وبشكل منهجي ومستمر، ويجب أن يعرف المشاركون في مثل تلك اللقاءات فلسفة الحوار السياسي وخصائص الشعب الأمريكي، ولغة الاتصال والتخاطب مع المجتمعات، وإدراك خصائص الفكر السياسي العربي ومفاهيم الإسلام الصحيحة والعقلية المعاصرة للمجتمعات التي يتم التحاور معها.

الثاني: **مبادرة ذات طابع اقتصادي** لحفز مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الاقتصادية والاستثمارية والبنكية في الدول العربية لتكثيف أنشطتها في مجال زيادة التجارة البينية والاستثمارات البينية والسياحة البينية والصناعات المشتركة على غرار ما هو حادث بالنسبة لتقسيم العمل الدولي من منطلق ومنظور جديد.

الثالث: **مبادرة من وفود نسائية عربية** من المنظمات العربية العاملة في مجالات المرأة والشباب والشئون الاجتماعية وجمعيات سيدات الأعمال لبلورة سياسة اجتماعية عربية مشتركة تساعد في مخاطبة الرأي العام العالمي، وتؤدي لتحسين صورة العرب في هذا الصدد، ويتماشى مع ذلك مساندتهم للإصلاح السياسي والاجتماعي في الدول العربية، وهذا يقوي من موقف الداعين للإصلاح في الدول العربية ذات النزعة المحافظة ويشد من أزرهم.

الرابع: **مبادرة لإحداث نقلة نوعية في عمل جامعة الدول العربية** بوضع خطة مستقبلية للمنطقة العربية، واستشراف الموقف والأوضاع العربية بعد ٢٠ سنة وأخرى بعد ٥٠ سنة، والتقدم بمقترحات لكيفية إدارة تحدي التغيير الذي أشرنا إليه، والاهتمام بالفكر المستقبلي بدلاً من الاهتمام بالشعارات والأطروحات

التقليدية. وتكون الجامعة العربية أحد أطراف عديدة في صياغة هذه الخطة على أسس التساوي والمصالح المشتركة للدول العربية أسوة بالاتحاد الأوروبي مثلاً. إنه من الضروري أن يتحول فكر الجامعة العربية وعملها لتصبح بيت الأفكار العربية Arab Stock of Exchange for Ideas بدلاً من كونها تعيش أطروحات وشعارات تقليدية في موظفيها وفي قراراتها وفي البيانات التي تصدر عنها. ولعل انفلات القنوات الفضائية العربية خير دليل على هذا النوع من التحدي في عصر المعلومات وعصر المعرفة وعصر التكنولوجيا، فبعض تلك القنوات تقوض دعائم الثقافة والفكر العربي المشترك. إنه في تصورنا ينبغي أن يتغير دور الجامعة العربية ليصبح أداة فكر وتنسيق في مجالات التكنولوجيا والثقافة والإعلام بأسلوب جديد ومبتكر وليس بالأسلوب النمطي القديم القائم حالياً. كما أنه من الضروري التخفيف من الانشغال بالأطروحات السياسية التي أدت لكثير من الانقسامات والتركيز على الدعائم والركائز الحقيقية للعمل العربي المشترك من خلال المصالح المشتركة، فالاتحاد الأوروبي لم ينشأ ويتطور بأطروحات وشعارات سياسية وإنما من خلال اتحاد الصلب والفحم، أي أنه نشأ على ركائز صناعية تكنولوجية معرفية اقتصادية.

ولعل حرص مملكة البحرين على أن تتحول إلى اقتصاد الخدمات يمكن أن يعطي مثالاً ناجحاً ومؤشراً على بروز فكر عربي جديد، وهو تحويل الاقتصاد العربي في مجال الخدمات إلى اقتصاد خدمي منتج وليس مجرد مستهلك.

ونحن ندرك أن هذا الطرح ليس سهلاً تقبله، ولكنه في تقديرنا طرح ضروري يعكس توجه التغيير الحقيقي في عالم القرن الحادي والعشرين القائم على ركائز القوة الحقيقية الثلاث وهي:

١- القوة العسكرية والقتالية.

٢- قوة الثروة ومصادر الطاقة والمواد الأولية اللازمة لنمو الصناعة سواء المدنية أو العسكرية.

٣- قوة المعرفة العلمية والتكنولوجية والثقافية.

وهذه الركائز الثلاث للأسف ضعيفة في المنطقة العربية .

ولمعارضي فلسفة التغيير نقول إنها نابعة من كياننا وتراثنا الفلسفي والديني وقد أكد القرآن ذلك بقوله: ' إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم' ، فإذا كانت الدول العربية عاجزة عن إحداث التغيير فسوف تستمر تعيش في عصر الطوائف الأندلسية ومصيرها معروف. لقد كان التقرير العربي الأول للتنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م صيحة قوية من أجل التغيير، ولكن للأسف لم تتم متابعته بما يكفي، واقتصر إصداره في ربوع جامعة الدول العربية على البريق الإعلامي، وعادت المنظمة ودولها لممارساتها الاعتيادية القديمة كما لو كنا لم نتغير في أسلوبنا وفكرنا عن خمسينات القرن الماضي.

الخامس: تتعلق بتعديل بعض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية بإيجاد صلة بين الجامعة الرسمية وبين منظمات المجتمع المدني في العالم العربي.

ولا شك أن الربط بين الشعوب العربية وبين الحكومات في إطار رسمي يساعد على تحويل الجامعة العربية من منظمة رسمية مغلقة على بيروقراطيتها إلى منظمة قومية مفتوحة للاستماع إلى تطلعات الجماهير العربية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي بشتى مجالاته، وهذا يقتضي وضع معايير لكيفية المشاركة لهذه المنظمات والجمعيات في أعمال الجامعة العربية، وليس ذلك أمراً صعباً فالقواعد المتبعة في الأمم المتحدة يمكن الاستفادة منها. ومثل هذه الرابطة ستعيد الثقة بين الجامعة العربية والشعوب العربية.

ولا شك ان هناك مبادرات عديدة طرحتها الكثير من الدول العربية لاصلاح شأن جامعة الدول العربية ولكن الأهم من المبادرات هو توافر الارادة السياسية العربية واتباع القواعد المنطقية السليمة في العمل السياسي الدولي بما يحقق الأهداف القومية بعيداً عن الشعارات غير العقلانية وغير الواقعية.

الفصل العاشر

نحو رؤية إستراتيجية لمملكة البحرين

Toward a Strategic Vision for Kingdom of Bahrain

الفصل العاشر

نحو رؤية إستراتيجية لمملكة البحرين

Towards a Strategic Vision for Kingdom of Bahrain

مقدمــــة :

لا تستطيع الدول أن تحقق تقدماً مستمراً في إطار تراكمي ما لم يكن لديها إستراتيجية واضحة وبعيدة المدى تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف :

١. مواجهة المشاكل الراهنة بعد تشخيصها تشخيصاً سليماً ودقيقاً.

٢. وضع تصور لأهداف مستقبلية تسعى الدولة لتحقيقها عبر مراحل زمنية.

٣. وضع خطط وبرامج تفصيلية لتحقيق هذه الأهداف ومتابعة ما يطرأ من مستجدات أو مشاكل نتيجة ظروف طارئة أو نتيجة عملية التطور هذه، والتي بحكم منطقها تخلق مشاكل جديدة تحتاج إلى علاج.

والرؤية الإستراتيجية لأية دولة هي التي تؤدي إلى نجاح القيادة السياسية في إدارة التغيير وإحداث النقلات التطورية بما يعزز من النظام السياسي ويقوي ركائزه ويؤدي إلى تماسك المجتمع.

ومن هنا تحرص القيادات الواعية على بلورة مثل تلك الرؤى ووضع التخطيط المرحلي لكيفية تحقيقها. ولاشك أن الإطار العام لأية رؤية إستراتيجية يمكن التحدث عنه واعلانه على الجماهير ولكن التفاصيل الدقيقة لهذه الرؤية تضطلع بها الاجهزة المتنوعة كل في اختصاصه وأية رؤية إستراتيجية لابد أن تغطي فترة زمنية كافية لإحداث مثل هذا التغيير، وعادة توضع ثلاثة أنواع من المراحل الزمنية. القصيرة وهي في حدود ٥ سنوات والمتوسطة وهي في حدود ١٠ سنوات والطويلة ما بين ٢٠ إلى ٢٥ عاماً.

وفي التصور المبدئي أن في مقدمة أهداف مثل هذه الرؤية لمملكة البحرين تحقيق ما يلي:

الأول: استقرار نظام الحكم وارتكازه على دعائم ثابتة من القوة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية بما يعزز ما له من شرعية قانونية ودستورية ومجتمعية.

الثاني: إن تحقيق مثل هذا الاستقرار يتطلب إحداث تغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يؤدي إلى استيعاب القوى الجديدة وتعديل هيكل وركائز القوى القديمة وسلوكياتها ودورها.

ولاشك أن التحديات الرئيسية التي تواجه مملكة البحرين تتسم بالتداخل والتأثير المتبادل، ولعل أبرز نماذج ذلك التأثير المتبادل بين الطائفية والبطالة، فالطائفية تفصل بين المواطن والدولة، بمعنى السلطة السياسية، ومن ثم تضعف من مفهوم الولاء والانتماء وتؤثر سلبياً على المشاركة في التطور السياسي والاجتماعي، ومن ثم تصبح الطائفية هي أكبر معوق لتطوير المجتمع وأكبر التحديات لتحديثه، وتؤدي إلى إضعاف للسلطة السياسية بدرجات متفاوتة. ومن ناحية أخرى فإن البطالة تغذي النزعات الطائفية وأيضاً تتأثر بتوجهاتها خاصة إذا استطاعت الطائفية أن تقدم للمواطن بعض الخدمات ومن ثم تؤثر في ولائه كما تؤثر في سلوكه السياسي. ومن ثم فإن مواجهة هاتين المشكلتين تقتضي ضمن أمور أخرى ما يلي:

١- تعاون قوى المجتمع الاقتصادية لإحداث عملية تنمية تتيح إيجاد فرص عمل وخاصة للقطاعات الشبابية والمهمشة.

٢- تطوير نظم التعليم وتكثيفه وإخضاعه لتخطيط وتنسيق مركزي في أهدافه ومناهجه بما يعمق الولاء ويغذيه، وذلك لأن البديل هو التعليم الطائفي أو الذي يغذي الطائفية ومن ثم تتفاقم المشكلة.

٣- تطوير النظام الإعلامي والثقافي بما يؤدي إلى تحقيق نفس أهداف التعليم في البند السابق، ولكن يكون ذلك موجهاً للقطاع الأكثر نضجاً في المجتمع أي مراحل ما بعد التعليم مع عدم إغفال القطاع السكاني الذي هو في مرحلة التعليم.

٤- تطوير القوى والتجمعات السياسية وإتاحة الفرصة لها للتحرك في المجتمع وفقاً لضوابط محددة والتعامل مع أي خروج على تلك الضوابط بحزم، ومن ذلك:-

- رفض التجمعات أو الجمعيات السياسية التي ترفض أسس وركائز المجتمع ونظام الحكم ونظامه السياسي (الدين – النظام الملكي – الميثاق – الدستور – الانتماء لمجلس التعاون –الانتماء العربي).
- إتاحة الفرصة لتلك الجمعيات للتحرك فيما دون الضوابط المشار إليها أعلاه، للتعبير عن خصائص التنوع السكاني في إطار متوازن.

ولاشك أنتطبيق هذه الضوابط قد سيواجه صعوبات في ظل الأوضاع الراهنة، ولكن من الضروري العمل بصبر واستمرار، فالولايات المتحدة مثلاً لا تسمح بحزب يمثل طائفة دينية ولا بحزب يجعل نفسه قاصراً ومغلقاً على جماعة عرقية معينة. وفي ضوء ظروف المجتمع البحريني يمكن السير في ذلك بمنهج تدريجي متصاعد وتراكمي ودون ضجيج إعلامي مع التأكيد على المبدأ الأساسي في بناء الدولة الحديثة والقائمة على رفض الطائفية والعمل من أجل إحداث تماسك في بنية المجتمع ككل.

من المستقر في العلوم السياسية وجود عدة قوانين تتعلق بحركة المجتمع وتغييره ونسوق بعضها على سبيل المثال الاسترشاد به عند وضع الرؤية الاستراتيجية ومن ذلك:

الأول: اتجاه السياسة والإقتصاد للتعانق مع بعضهما البعض. فالسلطة السياسية لو كانت فقيرة تقترب مع مضي الوقت من السلطة الاقتصادية لتعزيز بعض مكاسبها وللاستفادة من العامل الاقتصادي، والعكس صحيح تماماً.

الثاني: إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في التطور السياسي يقتضي المرور بمرحلة من عدم الوضوح والتذبذبات التي تؤدي إلى خلخلة بنية المرحلة القديمة، والسماح بنمو بذور المرحلة اللاحقة وقد يؤدي عدم الوضوح إلى نوع من البلبلة والتشويش المحسوب والمحكوم Calculated and Controlled Confusion.

الثالث: إن إحداث أي تغيير في المجتمع يقتضي وضع عدة سيناريوهات أو بدائل وبيان سلبيات وإيجابيات كل بديل، وليس من الضروري الاختيار القاطع بين تلك السيناريوهات فيمكن أن يكون الاختيار على أساس متنوع وفقاً للمقاربات التالية:

أ- التبادلية بين السيناريوهات أي إعطاء كل سيناريو فرصة أو فترة زمنية والانتقال للآخر وفقاً لردود الفعل Changeable Approach وطبيعة المرحلة أو الظروف المستجدة محلياً – إقليمياً – دولياً.

ب- التداخلية الترابطية Interconnected Approach بمعنى استخدام سيناريو ما في قطاع أو نشاط من أنشطة المجتمع وسيناريو آخر في مجال ثان وهكذا مع جهاز رصد وتوجيه خفي لحركة المجتمع وقواه.

جـ- التعددية Multiple Approach بمعنى استخدام أكثر من سيناريو في نفس الوقت في نفس القطاع. وعادة يعتمد هذا المنهج على تعددية الوسائل.

ولتحقيق التغيير في بنية المجتمع فمن الضروري أن تكون أجهزة الدولة قوية ومتواجدة وأن يكون مثل هذا التواجد محسوساً وملموساً وإن كان غير مباشر، Concrete Visible and Indirect بمعنى أن سلطة الدولة من شرطة وقوات أمن تتواجد في شتى المحافل للرصد والمراقبة والمتابعة وتشعر بذلك القوى المختلفة، دون أن تتدخل هذه السلطة، إلا عند الضرورة القصوى مثل التخطيط لإضطرابات معينة، أو تحرك ما ضد الدولة بصورة مادية ملموسة تمثل تحدياً. فمثلاً القيام بمسيرات ومظاهرات تقتضي في أية دولة متقدمة تصريحاً مسبقاً يوضح في الطلب اتجاه المسيرة وأماكن تحركها، ومن ثم تحاصرها قوات الأمن دون أن تتدخل في أنشطتها المشروعة، وفي نفس الوقت تحول دون تدخل عناصر خارجية تسعى لاستغلالها لمآرب خاصة والخروج بها عن هدفها المشروع وسلوكها السليم. وهذا ينطبق على كافة المجالات مثل أنشطة المنتديات والجمعيات.

ومن هذا المنطلق ففي تقديرنا أن أبعاد هذه الرؤية الإستراتيجية المستقبلية تتمحور في محاور أو ركائز سبع تتناول الأبعاد الشاملة لهذه الرؤية الإستراتيجية في أطرها الداخلية والخارجية.

ونعرض في هذه الورقة أهم التحديات التي يواجهها المجتمع البحريني ومحاور الرؤية الإستراتيجية المقترحة:

أولاً: أهم التحديات أمام المجتمع البحريني

المجتمع البحريني يتسم بديناميكية خاصة تنبع من مقوماته التي تبلورت عبر مسيرته التاريخية الطويلة وكنتيجة لموقعه الإستراتيجي، ويمكن القول بأن أبرز هذه المقومات تتمثل في الآتي :

١- **المقوم الثقافي** ... النابع من التراث الحضاري العربي الإسلامي من ناحية، ومن تفاعل المجتمع البحريني مع مناطق الجوار وبخاصة إيران وشبه القارة الهندية، فضلاً عن أثر مرحلة السيطرة الاستعمارية، ونتج عن ذلك خليط ثقافي وسلوكيات متعددة تشابكت في نسيج يجمع بين التجانس واللاتجانس في نفس الوقت.

٢- المقوم السياسي الناتج عن انتماء البحرين إلى الأمة العربية وإلى منطقة الخليج العربي، وفي نفس الوقت فإن ثمة دعاوى طرحت في مواجهة البحرين سواء في الإطار الخليجي حيث دعاوى إيران أو في إطار الجوار الجغرافي المحدود والقريب حيث برز التنازع بين البحرين وقطر على ملكية جزر حوار.

ورغم حسم آثار هذا المقوم والمشاكل المترتبة عليه بتأكيد الانتماء العربي للبحرين وعضويتها في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الإسقاط النهائي لدعاوى إيران وتبادل الاعتراف والعلاقات الدبلوماسية معها، ونفس الشيء بالنسبة للخلاف البحريني القطري حول جزر حوار حيث لجأت الدولتان، انطلاقا من المفاهيم الحضارية، للتحكيم الدولي والذي ترتب عليه تأكيد تبعية جزر حوار لمملكة البحرين. إلا أنه من منطلق الشفافية والدقة العلمية والبحثية فإن بعض الهواجس والرواسب ما تزال عالقة في الخلفية الفكرية والسلوكية لبعض القوى هنا أو هناك، ولكن حكمة القيادات وأصالة الشعوب كفيلة بتجاوز هذه الرواسب ووضعها في سلة النسيان إذا تم التعامل معها من منطلق الشفافية والمصداقية.

٣- المقوم الإستراتيجي والاقتصادي فالبحرين لها موقع إستراتيجي فريد من أرخبيل منفتح على الجوار، وعلى المياه القريبة من أعالي البحار، فضلاً عن محدودية مواردها، وهذا يجعل من ديناميكية شعبها وتعامله السياسي والاستراتيجي مع دول الجوار ومع العالم الخارجي أكثر مصادر الثروة لديه. ولذلك أيضاً حساسياته وعيوبه كما إن له مزاياه ومحاسنه. فالانفتاح على العالم الخارجي يجعل المجتمع متطوراً بصفة دائمة، ويتسم بالتسامح والاعتدال والنظرة المرنة تجاه الحياة ومبادئها وقيمها، وقلة الموارد تجعل البحث عن مصدر الرزق بحثاً عن وسائل غير تقليدية لتوليد الثروة ولإيجاد فرص عمل، من هنا كانت صناعة السياحة وصناعة الخدمات وتحويل الدولة إلى مركز مالي ومصرفي من الأولويات الهامة لتطوير المجتمع وضمان استمرار رفاهيته. وهذا يقتضي، كما أشرنا، التوازن الدقيق بين التحرر والمحافظة،

بين المرونة والاعتدال من ناحية وبين التمسك بالقيم والتقاليد من ناحية أخرى. ولعل ذلك ما عبر عنه الفكر التقليدي بالقول المأثور « شدة بغير عنف، واعتدال بغير لين ولين بغير تفريط»، أو كما يقول المثل الآخر «لا تكن ليناً فتعصر ولا يابساً فتكسر». ولنضرب مثالاً على ذلك بمقتضيات السياحة وضرورات ضبط ذلك ضد الجمود الذي هو طارد للسياحة، ومقتضيات اجتذاب رؤوس الأموال وتوفير المناخ المناسب دون أن يصل ذلك إلى ضياع بناء الأسس الاقتصادية للمجتمع، أو الانفتاح الثقافي دون أن يصل لمستوى ضياع الهوية الوطنية واللغة الوطنية ونحو ذلك.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن أبرز التحديات التي تواجهها البحرين تتمثل في:

الأول: تحدي الطابع الوطني والهوية

كما أشرنا إلى الدعاوى القديمة والتي انتهت وحسمت الآن. ولكن البعد الجديد هو الحاجة إلى تعميق هذه الهوية لدى كافة فئات المجتمع بحيث تصبح الهوية والولاء والانتماء السياسي هو أساس سلوكيات الأفراد.

الثاني: تحدي الخلاف السياسي على الجزر

وهذا قد حسم أيضاً ولكن من الضروري النظر إليه في بعده الإيجابي من زاويتين:

أولهما: تعميق وتكثيف العلاقات بين البحرين وقطر وبناء الجسر الذي يربط بينهما وتعزيز حركة الانتقال والتملك ونحو ذلك.

ثانيهما: تطوير وتنمية جزر حوار لتكون مركزاً سياحياً هاماً.

الثالث: تحدي الطائفية

وهو أخطر التحديات التي تواجه بناء المجتمع الداخلي وتؤثر على تماسك لحمته، وهذا يقتضي إيجاد برنامج تطوير شامل يحقق ما يلي:

- جعل المواطن أيا كان انتماؤه الطائفي لا يدين بالولاء إلا للدولة، وهذا يتحقق من خلال إحساسه بأن الدولة وليست الطائفة هي مصدر الثواب والعقاب، وأنها هي المانحة والمانعة، الأمر الذي يعني الحد من هيمنة الطوائف فكراً وسلوكاً على أفراد الشعب.
- تطوير النظم التعليمية والإعلامية لتعكس وحدة الأمة وتحارب المفاهيم الطائفية.

- تطوير النظم القانونية والقضائية لتعبر عن وحدة القضاء في الدولة – ما عدا الجزء المتعلق بالأحوال الشخصية وحصر ذلك في أضيق نطاق.
- تطوير نظم الرعاية الاجتماعية والصناديق الخيرية بأسلوب مبتكر بحيث يكون نشاطها وهدفها هو جميع أفراد المجتمع وليس فئة معينة.
- تطوير الخطاب الديني ليركز على الدور الإيجابي للدين في بناء المجتمع وتعميق الولاء والتحاور مع الطوائف الأخرى في المجتمع ومع المجتمعات الأجنبية.

الرابع: تحدي البطالة

هذا التحدي بدوره يمثل مشكلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، كما إن لها أثرها على تحدي الطائفية. ومن ثم فمن الضروري لمواجهة ذلك:

- خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة.
- تدريب الكوادر العاملة وتطوير قدراتها لتستطيع التلاؤم مع مقتضيات العمل الذي يسند إليها.
- تأكيد أن العمل كما هو مصدر للرزق وإن العامل له حقوقه، فإن عليه أيضاً واجبات وإن الوظيفة ليست أبدية وليست على نمط مفهوم التكايا الحكومية الذي ساد في مراحل سابقة. وإن المواطن البحريني عليه أن يواجه المنافسة في سوق العمل من أقرانه البحرينيين وكذلك من العمالة الأجنبية الماهرة والمنتجة.
- إفساح المجال في الوظائف الهامة لكافة أفراد المجتمع.
- التعامل مع مفهوم بحرنة الوظائف بمنطق مرن يجمع بين البعد السياسي والمردود الاقتصادي، ويبتعد عن الشعارات البراقة التي قد تجتذب بعض الجماهير دون إحداث أثر حقيقي أو تحدث أثراً سلبياً على العملية الاقتصادية والإنتاجية.

الخامس: تحدي التنمية والتطوير الاقتصادي

كما سبق وأشرنا إن البحرين دولة محدودة الموارد، في حين ان كثافة السكان عالية رغم قلة عددهم الكلي مقارنة ببقية دول العالم. ولعل المثال الواضح الدلالة في هذا الصدد أن مساحة قطر تصل إلى ١٦ مرة حجم مساحة البحرين، في حين إن عدد السكان

في قطر يكاد يكون نفس العدد، أما الموارد القطرية في النفط والغاز فهي ضخمة للغاية.

إذن تحدي التنمية يحتاج لمواجهة حقيقية وشاملة تتمثل في :

١- تعظيم (Maximize) القدرات الإبداعية والإنتاجية للمواطن البحريني وهذا يعني وجود برنامج تدريب شامل وجاد.

٢- إصلاح النظم الإدارية لإزالة أية معوقات تحد من كفاءة الأفراد أو من انطلاقهم وإبداعهم أو تعوق مساهمتهم في بناء المجتمع.

٣- إصلاح النظام الاقتصادي بالقضاء على الفساد المالي والإداري وكسر الاحتكار بما يسمح بتحرير الاقتصاد ويؤدي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والعربية الأمر الذي يقتضي تطوير البنية الأساسية، والقوانين الخاصة بالاستثمار وبالعمالة والأجور والأسعار وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال ونحو ذلك.

٤- إنشاء المصانع والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب العمالة ولا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، وفي نفس الوقت تسد احتياجات المجتمع ومن ثم تقلل من الاستيراد بل يمكن المنافسة بها للتصدير على المستوى الإقليمي والعالمي.

السادس: تحدي الفساد الإداري والمالي والأخلاقي

هذا النوع من التحدي بالغ الدقة والحساسية خاصة في البلاد النامية وعلى الأخص في مملكة البحرين وذلك لأن مواجهة الفساد قد تطال شخصيات ذات وزن سياسي أو اقتصادي أو مكانة اجتماعية أو قبلية أو عشائرية. وللحد من ردود الفعل في هذا الصدد يقترح ما يلي:

١- إنشاء مؤسسات مثل ديوان المظالم ، يمكن أن يلجأ إليها المواطن لمواجهة فساد جهاز حكومي أو شخصية عامة، ويتولى رئاسة هذا الجهاز شخصية لها مكانة ومشهود لها بالكفاءة والنزاهة. ويعتبر ديوان الرقابة المالية الحالي خطوة إيجابية في هذا الطريق.

٢- تعزيز النظام القضائي للحسم في قضايا الفساد الإداري والمالي والأخلاقي بسرعة ومن ثم تحقيق العدالة.

٣- إنشاء أجهزة الرقابة والمحاسبة على مستويات متنوعة وإخضاع مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص لذلك.

٤ـ إعطاء مجلس النواب ومجلس الشورى دوراً في ذلك حيث ترفع له أجهزة الرقابة تقريراً عن أنشطتها ومن ثم استخدام هذه المؤسسة البرلمانية كأداة لضبط الفساد الإداري والمالي والأخلاقي وقمعه.

إن الفساد الأخلاقي هو أكثر الأمور دقة وحساسية لأن له أثره في النشاط السياحي وفي النشاط الاقتصادي وفي حرية الأفراد وخاصة في ظل المفاهيم والقيم الديمقراطية، ومن ثم يحتاج لمعايير واضحة من ناحية وتتسم بالمرونة من ناحية أخرى أي إنها معايير تراعي اعتبارات الحرية من جانب والقيم الأخلاقية للمجتمع من جانب آخر. ومن الملاحظ إن بعض رجال الدين والاتجاهات المحافظة في أي مجتمع تميل إلى أن تضفي على ذاتها مرجعية في مجال القيم والأخلاق، وهذا من حيث الشكل العام يؤثر سلبياً على تطور المجتمع وتحديثه وإنعتاق أفراده من الخضوع للطائفية، ويؤدي في نفس الوقت إلى التحول لعامل طارد للاستثمار الأجنبي أو للسياحة الأجنبية بل والوطنية. فالقيم الأخلاقية أساسها التربية الفردية والشخصية السليمة، ولكن المجتمع الفاضل لم ينشأ بعد في أية مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني حتى الآن. ومن ثم فإن التوازن الدقيق بين مختلف الاعتبارات أمر ضروري في هذا المجال.

<u>السابع: تحدي الحاجة إلى سياسة اجتماعية متطورة وحديثة</u>

لقد أصبحت القضايا الاجتماعية من أهم القضايا على جدول الأعمال الدولي والتي تفرض نفسها أيضا على المستوى الوطني وتؤثر في بنيانه السياسي والاجتماعي بل والاقتصادي ويتجلى ذلك في:

- قضية دور المرأة في المجتمع وحريتها في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحقوقها كشريك للرجل وموقف بعض القوى الدينية المحافظة من ذلك.
- قضية الشباب ودورهم في المجتمع وما يمثلونه من حركات تمرد طبيعية أو شغب غير طبيعية لهذه المرحلة من العمر، الأمر الذي يقتضي إيجاد رعاية خاصة لهم.
- قضية كبار السن «اي قضية الشيخوخة» وما يفرضه التطور الاجتماعي من وجود سياسة لمساعدتهم في هذه المرحلة وأيضاً لاستيعابهم في المجتمع، وهذه قضية تمثل خطورة وأهمية ففي ظل التقدم في الرعاية الصحية تبرز ظاهرة الشيخوخة للمقدمة في أطار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

- قضية المعوقين وذوي العاهات وضرورة وجود سياسة وطنية لدمجهم في المجتمع والاستفادة من قدراتهم وإبداعاتهم.
- قضية المخدرات وضرورة مقاومة تسربها للمجتمع وتأثيراتها السلبية على بنيته الاجتماعية.
- قضية السكان وما تفرضه من تنظيم للأسرة لكي يتواءم عددها مع إمكانيات وقدرات المجتمع وما يرتبط بذلك من اعتبارات ثقافية ودينية بل وتوازن سكاني في المجتمع.
- قضية المجتمع المدني وتعميق دور منظماته في مجالات حقوق الإنسان والنظام السياسي وغيره دون أن يعني ذلك إلغاء لسلطة الدولة بصفتها الحكم والمرجع للقرار السياسي.

الثامن: تحدي المشاركة السياسية

إن عملية المشاركة السياسية لها أبعادها في هيكل المجتمع وفي أدائه الاقتصادي وتماسكه الاجتماعي، ولكن هذه المشكلة للأسف لا تفهم في إطارها الصحيح في كثير من البلاد النامية. والمقصود بالمشاركة السياسية مدى قدرة الأفراد في المجتمع على التعبير عن آرائهم تجاه القضايا المختلفة بحكم كونهم مواطنين من أجل المساهمة في بلورة القرار السياسي دون أن يعني ذلك فرض الرأي بالنسبة لاتخاذ قرار ما في هذا الاتجاه أو ذاك، لأن هذا من صلاحية السلطة السياسية العليا وليس بالضرورة أن يعبر فرد أو جماعة عن فكرة معينة فتصبح هذه الفكرة ملزمة للسلطة السياسية العليا. ولتحقيق المشاركة السياسية مستويات متعددة تبدأ بالمستوى المحلي قرية – حي سكني إلى مستويات متصاعدة حتى قيادة الدولة من خلال السلطة التشريعية الممثلة في المجلس الوطني بشقيه. وأسلوب المشاركة السياسية يعتمد على منهج التنشئة السياسية والاجتماعية وهذا بدوره هو محور الحركية في المجتمع بالنسبة لأفراده منذ ولادة الطفل وحتى مرحلة الشيخوخة من خلال التعليم بمراحله المختلفة والإعلام والثقافة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والأسرة والطائفة.

ولكن الهدف الأساسي للتنشئة السياسية هو أن يصبح الفرد مواطناً صالحاً مشاركاً في القرار من خلال الأطر القانونية المعتمدة عبر التحرك السلمي الرافض للعنف و للأساليب الغير قانونية. ولعل المثل الواضح للمشاركة السياسية هو حق التظاهر، هذا الحق يتم من خلال تصريح معين يحدد المسيرة التظاهرية وهدفها ومدتها حتى يمكن وحمايتها بواسطة

أجهزة الشرطة ونحو ذلك، فيصبح التعبير عن الرأي أو الموقف السياسي مصان في إطار من الشرعية، وهذا هو ما يحدث في كافة الدول المتقدمة في مجال الممارسات الديمقراطية، ومن ثم فلابد من التمييز بين: التظاهر أو الإضراب، وبين التمرد و التخريب و الإضرار بالمصلحة الوطنية اقتصاديا واجتماعيا وأمنياً، فالأخيرة تندرج في إطار الجرائم التي تخضع للعقوبات الجنائية، أما الأولى فتقع في إطار حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية.

ثانياً: محاور الرؤية الإستراتيجية لمملكة البحرين

لاشك إن أية رؤية إستراتيجية لابد أن ترتكز على عدة محاور فرعية تتماشى مع التطورات والإصلاحات الحالية وتسعى لتقديم الإجابات ووضع الخطط للتجاوب مع التحديات المطروحة على المجتمع، ومن ثم فإنه في إطار الرؤية الإستراتيجية المقترحة لمملكة البحرين يمكن النظر إلى المحاور السبعة التالية:

الأول: البحرين في المجتمع الدولي: دورها ومكانتها وسياستها الخارجية.

الثاني: البعد الاقتصادي وتحديات الفساد والاحتكار والعولمة (سياسات الاستثمار - الخصخصة - تعزيز وضع البحرين كمركز مالي وخدمي - تنويع مصادر النشاط الاقتصادي - السياحة - تطوير العلوم والتكنولوجيا وحلّ مشكلة البطالة وتطوير الموارد البشرية).

الثالث: البعد الاجتماعي للتطور في البحرين (العمالة والبطالة - التنمية البشرية - مشاكل المرأة والشباب والفئات المهمشة)

الرابع: البعد الأمني له جوانب متنوعة في مقدمتها:

١ـ الأمن السياسي والقوى والتنظيمات والجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٢ـ الأمن الاجتماعي (البعد الطائفي: انصهار وتلاحم - دور الإعلام والتعليم)

٣ـ الأمن العسكري - وتضطلع به الأجهزة الأمنية والعسكرية المعروفة.

٤ـ الأمن الفكري والإيديولوجي: حيث من الضروري بلورة فكر بحريني مستقل لمواجهة التحديات الإيديولوجية والأفكار الدينية المغالية في التشدد أو التي تثير الانقسامات والخلافات بين أبناء الشعب الواحد أو تحض على الكراهية والمشاحنات.

٥ـ الأمن الثقافي والمواطنة بما يؤدي إلى تعزيز الهوية الثقافية البحرينية في إطار خليجي وعربي.

الخامس: تأكيد أهمية بناء الدولة على أساس مبدأ سيادة القانون (Rule of the Law) والعمل على تطوير النظام السياسي ليستجيب مع المتغيرات المحلية والدولية.

السادس: تعزيز التعاون الإقليمي في إطار مجلس التعاون الخليجي: التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي.

السابـع: تعزيز التطور النيابي في البحرين وتقوية التفاعل والتعاون بين الحكومة والبرلمان، وتقوية دور منظمات المجتمع المدني.

ويثور التساؤل كيف يمكن بلورة هذه الرؤية الإستراتيجية وما هي وسائل تنفيذها؟ لا شك أن مثل هذه الرؤية الإستراتيجية يمكن بلورتها على عدة مستويات وعبر مجموعة من المراحل على النحو التالي:

الأول: المؤسسات الرسمية للدولة حيث تتولى كل مؤسسة بلورة خطة تفصيلية أو رؤية قطاعية في مجالها.

الثاني: مراكز الأبحاث وسبر الفكر Think Tank وهذه تضع تصورات وسيناريوهات لمختلف القطاعات.

الثالث: القيادة السياسية العليا التي تدرس الخطة وتتخذ ما تراه من قرارات بشأنها.

الرابـع: عودة للوزارات ومؤسسات الدولة لتنفيذ الرؤية.

الخامس: أجهزة المتابعة والرصد والمراقبة لتحليل مدى ومعدل التنفيذ وتقييم النتائج في كل مرحلة، واقتراح إجراءات التصحيح بصفة مستمرة وسريعة عند ظهور أيّ قصور أو إنحراف أو خطأ.

وختاماً فلقد حرصنا على تقديم تصورات وأفكار حول ما نعتقد بأنه رؤية استراتيجية لمملكة البحرين في ظل قيادتها الحكيمة، ولكن بلورة الخطط التفصيلية لهذه الرؤية تحتاج لتضافر كافة قوى المجتمع بمستوياتها المختلفة وهو ما نأمل أن يضطلع به كل جهاز وكل مؤسسة كل في مجاله لتحقيق الصالح الوطني.

خاتمة

خاتمة

لا ريب أن من يقلب الصفحات السابقة سيجد فيها محاولة جادة لدراسة الأوضاع والتطورات، وتقديم بعض التصورات المستقبلية والاقتراحات، ولكن رغم هذه المحاولة فإن عملية التنبؤ في السياسة الدولية عامة والقضايا الاستراتيجية خاصة عملية شاقة وصعبة ومحفوفة بالمخاطر، لأن هناك الكثير من العوامل والمتغيرات التي تشملها التطورات ويصعب أخذها جميعاً في الحسبان، ومن ثم فإن الباحث عليه أن يختار، في لحظة إعداده البحث، بين هذه المتغيرات فيستبعد بعضها، ويركز على البعض الآخر، ولكن بما أن هذا التحليل يعتمد على المنطق العلمي في السياسة فإنه يظل قاصراً عن استيعاب كافة العوامل والدوافع لغياب الوثائق التي تكشف عن ذلك إلا بعد فترة طويلة من الزمن. ولكن دافعنا وحافزنا هو البحث عن الحقيقة والذي هو عملية مستمرة ومتطورة كلما برزت معلومات ووثائق جديدة أفرج عنها من قبل الدول أو الأطراف المشاركة في صنع الأحداث.

وإننا نحرص دائماً على إعادة قراءة المتغيرات والوقائع حتى نصحح من بعض جوانب التحليل والتقدير، ونضيف عناصر أخرى لم تكن في الحسبان عند صياغة هذه الدراسات في لحظة تاريخية معينة.

ولعل أهم خلاصة نقدمها في هذه الخاتمة هي أن السياسة بطبيعتها متغيرة وأن المواقف السياسية قد يطرأ عليها التبادل والتبدل والتغير تبعاً للظروف والمستجدات، ولكن مصالح الدول والشعوب هي التي تتميز بالثبات النسبي، كذلك عوامل بناء الدولة ومصادر قوتها الشاملة، وهذا يطرح بدوره أهمية التحليل السياسي الاستراتيجي

والتخطيط المستقبلي لكل دولة أو مجموعة من الدول. أما الخلاصة الثانية فهي تأكيد حقيقة معروفة وهي أن المنطقة العربية التي ننتمي إليها دائماً هي مطمع للغزاة وللقوى الأجنبية لموقعها الاستراتيجي الفريد ومواردها الاستراتيجية الهامة والوفيرة إنتاجاً واحتياطياً، ومن ثم فإن هذا يفرض ضرورة التنسيق العربي والتكتل الإقليمي لحماية مصالح المنطقة وتحقيق آمال شعوبها وطموحاتها، وهذا ما نرجو أن نكون قد نجحنا في إبرازه في هذه الدراسات التي يضمها هذا الكتاب الذي يعد من بواكير إصدارات مركز البحرين للدراسات والبحوث في إطار برنامجه للدراسات الاستراتيجية.



قائمة مختارة بأهم المراجع

أهم المراجع

أولاً: مؤلفات عربية:

١. ادريس لكريني «إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية» المستقبل العربي - عدد ١ يناير ٢٠٠٣م ص ٤٥٢٨.

٢. د.أحمد محمد رفعت «القانون الدولي العام» خوارزم - الدقي - مصر - ٢٠٠١م.

٣. د. السيد عليوه «إدارة الصراعات الدولية» الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٨م.

٤. د.إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي «التعليم والهوية في العالم المعاصر» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - دراسات استراتيجية العدد ٦٦ عام ٢٠٠١م.

٥. د.باقر سلمان النجار «المرأة وتحديات التحول الديمقراطي في الخليج العربي» مجلة أبواب - دار الساقي - بيروت - العدد ٣٢ - خريف ٢٠٠٢م.

٦. جاسم خالد السعدون «أحداث ١١ أيلول وانعكاساتها على منطقة الخليج» المستقبل العربي - العدد ١١ ص ٣٠ إلى ٤٧ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠١م.

٧. د.حامد عبدالله ربيع «نظرية الأمن القومي العربي» دار الموقف العربي - القاهرة ١٩٨٤.

٨. حمد علي السليطي «التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منظور عالمي ودوره في التنمية البشرية» سلسلة الدراسات والبحوث العلمية ٢١ مركز البحرين للدراسات والبحوث - ديسمبر ١٩٩٧م.

٩. خالد محمد القاسمي وآخرون «البحرين ... التاريخ والحاضر والمستقبل» المكتب الجامعي الحديث – الاسكندرية ١٩٩٩م.

١٠. رضون جودت زيادة «الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكاليات التوفيق والتفريق» ص ٣٥٢٦ – مجلة أبواب العدد ٣٢ خريف ٢٠٠٢م.

١١. شحادة الخوري «الثقافة العربية بين الأمس واليوم» ص ١٤٤إلى ١٦٥ المعرفة – مجلة ثقافية شهرية – تصدرها وزارة الثقافة السورية – دمشق – العدد ٤٦٧ السنة ٤١ أغسطس ٢٠٠٢م.

١٢. صالح بن علي الهذلول «النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية بدول مجلس التعاون الخليجي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فصلية – محكمة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت أبريل ٢٠٠٣م ص ٤١ –٨٤.

١٣. د. عبدالمنعم المشاط «نظرية الأمن القومي العربي المعاصر» دار الموقف العربي – القاهرة ١٩٨٩.

١٤. عبدالمنعم المراكبي «دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي» مكتبة مديولي– القاهرة – ١٩٩٨م.

١٥. عدنان السيد حسين «العرب في دائرة النزاعات الدولية» مطبعة سيكو – بيروت – ٢٠٠١م.

١٦. عبدالحليم خدام «النظام العربي المعاصر قراءة الواقع واستشفاف المستقبل» المركز الثقافي العرب – الدار البيضاء – المغرب ٢٠٠٣م.

١٧. كمال محمد الأسطل «نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبوظبي – ١٩٩٩م.

١٨. مجموعة باحثين «الوطن العربي وخيارات المستقبل» المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ٢٠٠٠م.

١٩. مجموعة باحثين «أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٨م.

٢٠. مجموعة باحثين «المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية» مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠١م.

٢١. مدحت أيوب «محرر» الأمن القومي العربي في عالم متغير» مكتبة مدبولي - القاهرة - ٢٠٠١م.

٢٢. د. محمد بن جاسم الغتم «الاستراتيجيات التنموية والسياسات التطويرية» وزارة التربية والتعليم - البحرين - ٢٠٠١م.

٢٣. د. محمد بن جاسم الغتم ود. محمد جواد رضا «رؤية وتجربة في الإصلاح التربوي من منظور خليجي» مركز البحرين للدراسات والبحوث - المنامة ٢٠٠٣م.

٢٤. د. محمد جواد رضا «تربية العامة ... تربية الخاصة ومسائل أخرى» - مركز البحرين للدراسات والبحوث - ٢٠٠٣.

٢٥. د. محمد نعمان جلال « مستقبل الأمن العربي » دار المعارف - سلسلة أقرأ - القاهرة - ١٩٩٧م.

٢٦. د. محمد نعمان جلال «جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية» سلسلة كراسات استراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - ١٩٩٥م.

٢٧. د. محمد نعمان جلال «العالم العربي في مفترق الطرق» دار المعارف - سلسلة أقرأ - القاهرة - ١٩٩٩م.

٢٨. د. محمد نعمان جلال «الهوية والتحديث في مملكة البحرين من ٨ إلى ٢٣ مجلة ثقافات- فصلية- تصدر عن كلية الآداب - جامعة البحرين - العدد ٣ - صيف ٢٠٠٢م

٢٩. د. محمد نعمان جلال «التحول الديمقراطي في البحرين» من ص ٢٧ إلى٧٤ مجلة رواق عربي - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان العدد ٢٩ - صيف ٢٠٠٣م.

٣٠. د. محمد نعمان جلال «ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين في ضوء تطور مفهوم ودراسة العلاقات الدولية» مطبوعة رقم ١ مركز الدراسات الدولية - جامعة البحرين - يونيو - ٢٠٠٢م.

٣١. د. محمد نعمان جلال «النظام السياسي في مملكة البحرين» مطبوعة رقم ٢ مركز الدراسات الدولية - جامعة البحرين - أغسطس - ٢٠٠٢م.

٣٢. محمد العزب موسى «صفحات من تاريخ البحرين» وزارة الإعلام - البحرين - ١٩٨٩م.

٣٣. محمد غانم الرميحي «معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة» - دار الجديد - لبنان ١٩٩٥م.

٣٤. محمد عبدالقادر الجاسم، وسوسن الشاعر «البحرين ... قصة الصراع السياسي ١٩٠٤ - ١٩٥٦ - بدون دار نشر - عام ٢٠٠٠م.

٣٥. د. محمد إبراهيم منصور «العولمة ومستقبل الدولة الفطرية في الوطن العربي» المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - العدد ٢٠٠٢/٩ ص ١٤٥إلى ١٥١.

٣٦. د. محمود السيد «الخليج العربي الدول والإمارات» مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية - مصر - ٢٠٠٣م

٣٧. مفيد الزيدي «التيارات الفكرية في الخليج العربي» ١٩٣٨-١٩٧١» مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ٢٠٠٠م.

٣٨. نزار إسماعيل الحيالي «دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة» مركز الإمارات للدراسات والبحوث - أبوظبي - ٢٠٠٣م

٣٩. نصرة عبدالله البستكي «أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق» المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ٢٠٠٣م.

٤٠. د. نظمي أبو لبدة «التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي» دار الكندي - أربد - الأردن - ٢٠٠١م.

ثانياً: مؤلفات مترجمة:

١. بيير بيارنيس ترجمة مدني قصري «القرن الحادي والعشرين لن يكون قرنا أمريكياً» المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ٢٠٠٣م

٢. جابريل الموند ترجمة هشام عبدالله «السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر» الأهلية للنشر والتوزيع - لبنان ١٩٩٨م

٣. جيمس بامفورد «هيئة الأسرار: وكالة الأمن القومي تحت المجهر» ترجمة سمير جلبي وأمين الأيوبي - دار الكتاب العربي - بيروت ٢٠٠١م.

٤. روبرت ي. غروس تعريب إبراهيم يحيى الشهابي «استراتيجية العولمة» مكتبة العبيكان - الرياض - السعودية ٢٠٠١م.

٥. ستيفن إمباكيس «السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها» مترجم - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - العدد ٢ أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة - بدون تاريخ.

٦. ستيفن داجت وآخرون «حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء» مترجم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - دراسات عالمية - العدد ٤ أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة - بدون تاريخ.

٧. فرانك هارفي - مترجم - عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - دراسات مترجمة ٢٠٠٣م.

٨. موريس ديفرجيه - ترجمة سامي الدروب وجمال الأتاسي «مدخل إلى علم السياسة» دار دمشق - بدون تاريخ.

ثالثا: مجلات عربية دورية:

١. أبواب - فصلية - دار الساقي - بيروت خريف ٢٠٠٢م.

٢. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة.

٣. «ثقافات» فصلية - كلية الآداب - جامعة البحرين عدد رقم ٣ صيف ٢٠٠٢.

٤. دراسات الخليج والجزيرة العربية- فصلية محكمة - جامعة الكويت عدد أبريل ٢٠٠٣م.

٥. «رواق عربي» غير دورية - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- أعداد متنوعة.

٦. السياسة الدولية - فصلية مؤسسة الأهرام- أعداد متنوعة

٧. شئون الأوسط - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف - بيروت. اعداد متنوعة.

٨. شئون خليجية - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - لندن

٩. شئون عربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة أعداد عامي ٢٠٠٣٢٠٠٢م.

١٠. المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت أعداد عامي ٢٠٠٣٢٠٠٣م.

١١. المعرفة ثقافية شهرية - تصدرها وزارة الثقافة السورية - دمشق - العدد ٤٠٦٧ السنة ٤١ أغسطس ٢٠٠٢م.

١٢. المعرفة - وزارة المعارف السعودية - الرياض.

رابعا: المراجع باللغة الأنجليزية:

Selected References

1- Baylis, John & Steve Smith, "The Globlization of World Politics", Oxford University Press, 2001.

2- Bose, Partha, " Alexander The Great: Art of Strategy" , Profile Books, UK, 2003.

3- Booth, Ken and Steve Smith, eds. , " International Relations Theory Today" , The Pennsylvania State University Press, 1997.

4- Buzan, Barry and Richard Little, " International Systems in World History", Oxford University Press, 2000.

5- Cassese, Antonio, " International Law" Oxford University Press, 2001.

6- Chomsky, Noam "World Order : Old and New" , Pluto Press, London, 1997.

7- Cleary, Thomas, Translator, " Sun Tzu: The Art of War: Complete Texts and commentaries", Shambhala, Boston and London, 2003.

8- Coughlin, Con , " Saddam : The Secret life", Pan Books , Macmillan, 2002.

9- The Emirates Center for Strategic Studies & Research, " Leadership and Management in The Information Age" UAE, 2002.

10- Falk, Richard et al, eds., " International Law: A contemporary Perspective" , Westview Press , Boulder and London, 1985.

11- Galal, Mohamed Noman, " Dynamics of The Egyptian National Identity", Sang - E-Meel Publication, Lahore, Pakistan,1998.

12- Hallerstam, David, " War In A Time of Peace" , Bloomsbury, UK, 2003.

13- Jones, Clive and Caroline Kennedy, eds." International Security in a Global Age" , Frank Cass, London, 2000.

14- Kegley, Charles W. , JR & Eugene R. Wittkopf, " World Politics: Trends and Transformation", Bedford/ st . Martin's , Boston, New York, 2001.

15- Kissinger, Henry, " Does America Need A Foreign Policy: Towards a Diplomacy for the Twenty- First Century", Simon & Schuster, USA, 2001.

16- Korb, Lawrence J., "A New National Security Strategy in an Age of Terrorist, Tyrants and Weapons of Mass Direction", Council on Foreign Relation, USA,2003.

17- Lewis, Bernard, " The Arabs in History", Goodwood Books, London, 2001.

18- MC Neilly, Mark, " Sun Tzu And the Art of Modern Warfare", Oxford University Press, 2001.

19- Paul, T.V. & John A. Hall, eds., " International Order and the Future of World Politics", Cambridge University Press, 2000.

20- Porter, Michael E, " Competitive Strategy" The Free Press, New York, 1990.

21- Shanghai Institute for International Studies, "Contemporary World Configuration" , SIIS Publication , Shanghai, China,2002.

22- Simpson, John, " News From No Man's Land", Pan Books, Macmillan, London,2003.

23- Strategic Survey 2002-2003, International Institute For Strategic Studies ,UK.

24- Vincent, R.J. , " Human Rights and International Relations", Cambridge University Press,1995.

25- Viotti, Paul R. & Mark V. Kauppi , " International Relation and World Politics", Prentice-Hall, New Jersey, USA, 2001.

Periodicals:

1- Foreign Affaires, Issues of 2002-2003, Council on Foreign Relations, USA.

2- Foreign Policy, Issues of 2003, Carnegie Endowment, USA .

3- "Strategic Studies", Quarterly Journal, The Institute of Strategic Studies, Islamabad, Pakistan.

4- "Janes" Defence Weekly, 19 March 2003.



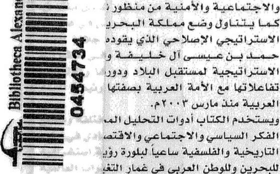
الدكتور مهندس محمد بن جاسم الغتم

- رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتّصالات.
- بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نوتنجهام ترنت في بريطانيا.
- ماجستير (بحث) في التحليل العددي بالكمبيوتر من جامعة لافبره بالمملكة المتحدة.
- ماجستير القيادة والأركان العامة من كلية أركان الجيش الأمريكي في فورت لفنورث بولاية كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الفن والعلم العسكري (السياسة والاستراتيجية) من دائرة الدراسات العليا للجيش الأمريكي في فورت لفنورث بولاية كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية.
- دكتوراه في الطاقة بالكمبيوتر من جامعة التكنولوجيا البريطانية في لافبره بالمملكة المتحدة.
- الدكتوراه الفخرية العليا D.cS. بدرجة دكتور في العلوم من جامعة لافبره بالمملكة المتحدة.
- حائز على وسام الكفاءه العسكرية ووسام البحرين ووسام تحرير الكويت ونوط تحرير الكويت ووسام الخدمة العسكرية ووسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.
- حاصل على جائزة رئيس الوزراء لتكريم "رواد المحرق"
- حاصل على جائزة ولي العهد للبحوث العلمية الهندسية.
- حاصل على وسام جوقة الشرف برتبة فارس من الجمهورية الفرنسية.
- حاصل على وسام جوقة الشرف برتبة قائد من الجمهورية الفرنسية.
- حاصل على جائزة الدولة للعمل الوطني المميّز.
- عمل مهندس صيانة في شركة نفط البحرين (بابكو) ورئيس مهندسين في شركة المنيوم البحرين (ألبا) ومدير للشئون الفنية والهندسية واللوجستية للقوات البرية والبحرية والجوية في قوة دفاع البحرين ورئيساً لجامعة البحرين ووزيرا للتربية والتعليم.
- له العديد من أوراق البحث المحكمة والمقالات المنشورة والمحاضرات العامة في السياسة وفي الاستراتيجية وفي التنظيم الاداري وفي التربية وفي ديناميكا السوائل الحرارية وفي الهندسة وفي الطاقة وفي الشئون اللوجستية وفي تحليل الأزمات، وأول كتبه كان "الاستراتيجيات التنموية والسياسات التطويرية" ثم صدر له كتاب "رؤية وتجربة في الإصلاح التربوي من منظور خليجي - من ثبات التاريخ إلى ديناميكية الحياة - البحرين نموذجاً" بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور محمد جواد رضا مستشار الدراسات التربوية والاجتماعية بمركز البحرين للدراسات والبحوث. ويصدر له كتاب جديد في المستقبل القريب بعنوان: "البحرين .. خمسة قرون من التاريخ والحضارة"، يليه بعد أشهر قليلة كتاب آخر بعنوان "الحضارة والضمير والمستقبل".



الدكتور محمد نعمان جلال

- مستشار الدراسات الاستراتيجية (حالياً) بمركز البحرين للدراسات والبحوث.
- نائب مدير مركز الدراسات الدولية جامعة البحرين (سابقاً).
- مساعد وزير الخارجية المصري للتخطيط السياسي والاقتصادي (سابقاً).
- تولى مناصب سفير مصر في الباكستان ثم في الصين ١٩٩٥-٢٠٠١م.
- مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٥م.
- مندوب مصر المناوب لدى الأمم المتحدة ١٩٨٧ - ١٩٩٢م.
- عمل في السلك الدبلوماسي المصري على مدى ٣٨ عاماً في الأردن - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - الهند - والنرويج.
- حاصل على بكالوريوس علوم سياسية ١٩٦٥م - ماجستير علوم سياسية ١٩٧٤م - دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ١٩٨٠م.
- له العديد من المؤلفات منها السياسة والثقافة في الصين - عدم الانحياز في عالم متغير - الصراع بين الصين واليابان - مصر العروبة والإسلام وحقوق الإنسان - مستقبل الأمن العربي - العالم العربي في مفترق الطرق - هوية مصر - أثر حرب أكتوبر على السياسة العامة وعلاقات مصر الدولية - الصين بعيون مصرية - النظام السياسي في مملكة البحرين - الميثاق الوطني البحريني والعلاقات الدولية - الهوية والتحديث في البحرين - التحول الديمقراطي في البحرين - قواعد البروتوكول بين المجتمع الحديث والتقاليد الإسلامية - العلاقات المصرية الباكستانية.



هذا الكتاب

يتناول الفكر الاستراتيجي المعاصر في تفاعله مع قضايا الوطن العربي في إطار عا... القضايا العسكرية والسياسية ... والاجتماعية والأمنية من منظور ... كما يتناول وضع مملكة البحري... الاستراتيجي الإصلاحي الذي يقوده ... حمد بن عيسى آل خليفة و... الاستراتيجية لمستقبل البلاد ودور... تفاعلاتها مع الأمة العربية بصفتها ... العربية منذ مارس ٢٠٠٣م.
ويستخدم الكتاب أدوات التحليل الم... الفكر السياسي والاجتماعي والاقتص... التاريخية والفلسفية ساعيا لبلورة رؤي... للبحرين وللوطن العربي في غمار التغ... العاتية وما تفرضه من تحديات.